

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

مساهمة النوافذ الاسلامية في تعبئة الموارد المالية في الجزائر

دراسة عينة من النوافذ الاسلامية في ولاية ميله خلال الفترة (2021 إلى 2025)

المشرف	اعداد الطالبة	
د. بيرازنوال	علوي اكرام	1

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	دوفي قرمية
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بيرازنوال
ممتحنا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	كنيدة زليخة

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكرو عرفان

عملا بقوله تعالى: "... لئن شكرتم لأزيدنكم...."

لله الشكر أولا وآخرا

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، على ما أنعم به عليّ من توفيق وتسديد، وعلى ما أمدّني به من قوة وصبر لإتمام هذا الجهد العلمي.

إلى من أضاءت درب العلم والمعرفة، وذلّت الصعاب في سبيل إتمام هذا العمل؛ أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة

"نوال بيراز"

التي تفضّلت بقبول الإشراف على هذا البحث. ولم تبخل عليّ يوماً بتوجيهاتها القيّمة، ونصائحها السديدة، ودعمها المستمر، على الرغم من مشاغلها والتزاماتها، فكانت نعم الموجهة والمعلّمة والسند خلال جميع مراحل هذه الدراسة. فجزاها الله عني خير الجزاء، وبارك لها في علمها وعملها، وجعل ذلك في ميزان حسناتها. كما أتشرف بتقديم أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى السادة والأساتذة لجنة المناقشة الموقّرة "الأستاذة كنيذة زليخة" و"الأستاذة دوفي قرمية" على تفضّلهما بقبول مناقشة هذا العمل.

كما أعبر عن خالص تشكري لكل من سهل مهمتي في انجاز هذا البحث وقدم لي النصّح أو التشجيع والدعاء.

فلكم جميعاً جزيل الشكر والتقدير.

أسأل الله أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول رب العالمين هادي الأمة وشفيعها يوم الدين.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" فرحين بما آتاهم الله من فضله "

الحمد لله عند البدء و عند الختام ، فما إكتمل درب ، ولا أثمر سعي ، و لا تحقق حلم إلا بفضلته وتوفيقيه ، فله الحمد حتى يرضى ، وله الحمد إذا رضى ، وله الحمد بعد الرضا.

إلى نفسي التي أدركت أن المجد يُنتزع لا يُمنح، فاختارت طريق الطموح والتميز...

أقف اليوم بكامل الفخر لأحيي هذا الثبات الذي قادني إلى هذا المقام، وأشهد أن ما تحقق لم يكن صدفة بل استحقاقاً...

فلك مني كل التقدير والاعتزاز والفخر، لأنك كنت دائماً على قدر الحلم... وأكبر منه.

وبكل حب وفخر أهدي نجاحي و تخرجي :

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز،

إلى من شقّ طريقه بصبرٍ وعزم ليُمهّد لي درب العلم، وجعل من تعبته جسراً أعبّر به نحو أحلامي...

"أبي الغالي"، أدرك اليوم أن وراء كل خطوة وصلتُ إليها، كان هناك جهدك الخفي، وتضحياتك التي لم تُحك

إلى من يعجز اللسان عن وصفها، وتضييق الكلمات عن احتوائها، إلى القلب الذي كان لي وطنًا، وإلى الدعاء الذي كان سرّ توفيقِي... "أمي الغالية"

إليك يا من جعل الله الجنة تحت قدميها، يا من كنتِ النور في عمتي، والطمأنينة في قلقي...

إلى من صنعت من تعبها راحتي، ومن صبرها طريقي...

لك من الحب ما لا يُقاس، ومن الامتنان ما لا يُقال...

حفظك الله لي نعمةً لا تزول.

إلى أخي الغالي "سيف الدين"، سندي الثابت وظهري الذي لا يميل...

إلى من كان حضوره في حياتي طمأنينة، وكلماته قوة، ومواقفه دعماً لا يُنسى... إلى "أخي منير"

أهديك هذا العمل تقديرًا لمكانتك في حياتي

ودعاءً صادقاً بأن يفتح الله لك أبواباً تليق بك ، إلى أختي صغيرتي بيلسان،

زهرة العائلة وبسمة القلب البريئة،

إليك يا من يشرق بوجودك كل شيء، أهدي هذا الإنجاز ليكون لك بداية حلم، وحافزاً لتكبري وأنتِ مؤمنة بأنك قادرة على بلوغ كل ما تتمنيه، ويكتب لك طريقاً تصنعيه كما تريد.

إلى من كان سنداً خفياً في كل لحظة ضعف، ورفيقاً صادقاً في طريق لم يكن سهلاً... إلى من لم يتردد يوماً في الوقوف إلى جانبي حين احتجّت لذلك...

شكراً لأنك كنت دائماً هنا،

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	إهداء
I	قائمة المحتويات
II	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
I	قائمة الملاحق
V	الملخص:
A	مقدمة:
الفصل الأول: الجانب النظري لمتغيرات الدراسة	
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية
3	المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية
5	المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الصيرفة الإسلامية
9	المطلب الثالث: صيغ الصيرفة الإسلامية
16	المبحث الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية
16	المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية
18	المطلب الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية
20	المطلب الثالث: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية
26	المبحث الثالث: ماهية الموارد المالية
26	المطلب الأول: مفهوم الادخار
29	المطلب الثاني: علاقة الادخار بالاكنتاز والاستثمار
31	المطلب الثالث: آليات المصارف الإسلامية لتعبئة الادخار
35	خلاصة الفصل الأول:
الفصل الثاني: مساهمة النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية	
37	تمهيد:
38	المبحث الأول: تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر
38	المطلب الأول: تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر
44	المطلب الثاني: تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر
55	المبحث الثاني: دور النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية في الجزائر
55	المطلب الأول: تطور حجم الودائع في الجزائر
57	المطلب الثاني: تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر
60	المطلب الثالث: مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الموارد المالية
65	المبحث الثالث: مساهمة النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية - محل الدراسة -

65	المطلب الأول: مساهمة النواظ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية على مستوى بنك التنمية و الفلاحة الريفية (BADR) ولاية ميله
71	المطلب الثاني: مساهمة النواظ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) ولاية ميله
75	المطلب الثالث: مساهمة النواظ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) ولاية ميله
82	خلاصة الفصل الثاني
84	خاتمة:
88	قائمة المراجع:
95	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائري (2020-2024).	39
2	تطور خارج الميزانية العمومية لمصرف السلام الجزائري (2020-2024):	40
3	تطور مجموع الأصول لبنك البركة الجزائري (2020-2024)	42
4	تطور خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري (2020-2024)	43
5	تطور القطاع المصرفي خلال الفترة الممتدة (2020-2024)	48
6	أهم المنتجات التمويلية الإسلامية للفئات المختلفة في البنك الوطني الجزائري	50
7	المنتجات التمويلية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	52
8	المنتجات التمويلية الإسلامية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	54
9	تطور حجم الودائع خلال الفترة الممتدة من (2020 إلى 2024)	55
10	تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي خلال السنوات (من 2021 إلى 2024)	58
11	مساهمة الودائع الإسلامية في إجمالي الودائع خلال الفترة الممتدة من (2022 إلى 2024)	61
12	تطور ودائع النوافذ الإسلامية خلال الفترة الممتدة من (2021 إلى 2023)	63
13	تطور حجم الودائع في النافذة الإسلامية لبنك (BADR) خلال فترة (2021-2025)	69
14	تطور عدد الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية لصندوق التوفير والاحتياط خلال الفترة (2021_2026)	74
15	تطور عدد الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية لبنك القرض الشعبي خلال الفترة (2022-2025)	78
16	حجم ودائع النافذة الإسلامية لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) ولاية ميله خلال الفترة التي تمتد من (2022 إلى 2025).	79

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الأبعاد الاستثمارية للمصارف الإسلامية	7
2	تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر (2020-2024).	40
3	تطور خارج الميزانية العمومية لمصرف السلام الجزائر (2020-2024).	41
4	إجمالي الأصول لبنك البركة الجزائري (2020-2024)	43
5	تطور خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري (2020-2024)	44
6	تطور حجم ودائع لسنة 2024 في البنوك العمومية والبنوك الخاصة	57
7	تطور حجم ودائع التمويل الاسلامي لسنتي 2023 و 2024.	60
8	ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الودائع	62
9	مساهمة ودائع النوافذ الإسلامية في إجمالي الودائع خلال سنتي 2021 و 2023	64
10	-تطور حجم ودائع النافذة الإسلامية لبنك (BADR) خلال الفترة (2021_2025)	70
11	تطور عدد الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية لصندوق التوفير والاحتياط (CNAP) خلال الفترة (2021_2026)	74
12	تطور عدد الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية لبنك القرض الشعبي الوطني خلال الفترة (2022-2025)	78
13	تطور ودائع النافذة الإسلامية لبنك القرض الشعبي الوطني خلال الفترة (2022-2025)	80

قائمة الملحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	نماذج لعقد بيع بالمراوحة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميله	95

ملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مساهمة النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية في الجزائر، مع التركيز على عينة مختارة من النوافذ الإسلامية العاملة في ولاية ميلة (BADR، CNEP، وCPA).

ولتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري، في حين تم استخدام منهج دراسة الحالة لتحليل البيانات المالية المجمعة من الفروع البنكية المستهدفة خلال الفترة (2021-2025).

وتخلص الدراسة إلى أنه، رغم حداثة إدخال النوافذ الإسلامية في القطاع المالي الجزائري، فقد أظهرت قدرة معتبرة على استقطاب الأموال الراكدة وتوسيع قاعدة الزبائن. غير أن هذه المساهمة لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على عقود المرابحة وحسابات الادخار، مما يستدعي تنويع أدوات التمويل الإسلامي لتحقيق تعبئة مثلى للموارد المالية.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية، تعبئة الموارد المالية، صبغ التمويل الإسلامي، البنوك العمومية، ميلة.

Abstract:

This study aims to investigate the contribution of Islamic windows to mobilizing financial resources in Algeria, focusing on a selected sample of Islamic windows operating in the Province of Mila (BADR, CNEP, and CPA).

To achieve this objective, a descriptive-analytical approach was adopted for the theoretical framework, while a case study method was applied to analyze the financial data collected from the targeted bank branches over the period (2021-2025).

The study concludes that, despite the recent introduction of Islamic banking windows in the Algerian financial sector, they have demonstrated significant potential in attracting idle funds and expanding the customer base. However, this contribution remains largely driven by murabaha contracts and savings accounts, indicating the need to diversify Islamic financing instruments to achieve optimal resource mobilization.

Keywords: Islamic Windows, Financial Resources Mobilization, Islamic Financing Modes, Public Banks, Mila

مقدمة

مقدمة:

تعد المصارف من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الحديث لما تؤديه من دور محوري في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوجيه الموارد المالية نحو مختلف أوجه الاستثمار، فهي تمثل حلقة الوصل بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجز، حيث تعمل على تعبئة المدخرات وتوظيفها بما يخدم التنمية الاقتصادية، مما يعكس دورها المحوري في ضمان استمرارية الدورة الاقتصادية وتحقيق قدر أكبر من الفعالية في تخصيص الموارد، غير أن هيمنة النموذج المصرفي التقليدي القائم على سعر الفائدة وما يرتبط به من ممارسات ربوية أثار إشكالات عميقة على المستويين الشرعي والاقتصادي، خاصة في المجتمعات الإسلامية وهذا الأمر الذي دفع الفقهاء والباحثين إلى البحث عن بدائل مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ونتيجة لذلك برزت الصيرفة الإسلامية كنموذج مالي بديل يقوم على مبدأ تقاسم المخاطر وتحريم الفائدة، معتمدة على صيغ تمويلية شرعية مثل: المضاربة، المشاركة، المرابحة والسلم.

وقد شهدت الصيرفة الإسلامية خلال العقود الأخيرة تطورا متسارعا بشكل ملحوظ عقب الأزمة المالية العالمية، التي أبرزت محدودية و هشاشة النظام المالي التقليدي في مقابل ما أبانت عنه المؤسسات المالية الإسلامية من قدر نسبي من الاستقرار و هو ما ساهم في تعزيز مكانتها و زيادة الاقبال عليها و في هذا الإطار لجأت العديد من البنوك التقليدية إلى تبني نموذج "النوافذ الإسلامية " التي تمكنها من تقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية دون التخلي عن نشاطها التقليدي وتساعد هذه النوافذ في استقطاب المدخرات المالية من شريحة واسعة من المدخرين الذين يفضلون التعامل وفق الضوابط الشرعية أي من الجهات ذات الفوائض المالية إلى الجهات ذات العجز المالي باستخدام حسابات الودائع وفقا لصيغ التمويل الاسلامي مما يساهم في تعبئة موارد مالية إضافية و توجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية.

شهد النظام المصرفي الجزائري مسارا إصلاحيا تدريجيا يهدف إلى تحديثه وتعزيز كفاءته، حيث شكل صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990 نقطة تحول مفصلية، وقد تلا ذلك ترسيخ الاطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية من خلال إصدار النظام رقم 20-02 سنة 2020، الذي وضع القواعد المنظمة للعمليات المصرفية الإسلامية، و سمح للبنوك لاسيما العمومية لإنشاء نوافذ إسلامية استجابة للطلب المتزايد على هذا النوع من الخدمات المالية بالإضافة إلى أن هذه النوافذ تقدم صيغ تمويلية متنوعة تتناسب مع احتياجاتهم و امكانياتهم المهنية و الاجتماعية، كما تساهم في تجميع أكبر قدر ممكن من المدخرات التي تستخدم في تمويل المشاريع التنموية.

أولاً - إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق فإن إشكالية البحث تتمحور حول ما يلي:

❖ ما مساهمة النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية في المصارف محل الدراسة؟

ومن أجل توضيح مشكلة الدراسة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالنوافذ الإسلامية؟

2- ما هو واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر؟

3- فيما تتمثل منتجات الادخار المسؤولة عن تعبئة الموارد المالية في النوافذ الإسلامية محل الدراسة؟

ثانياً: الفرضيات

لمعالجة الإشكالية المطروحة نورد الفرضيات التالية:

1- النوافذ الإسلامية هي وحدات تابعة للبنوك التقليدية، تعمل على تقديم خدمات مالية متوافقة مع أحكام

الشرعية الإسلامية من خلال اعتماد صيغ تمويلية شرعية.

2- تعرف النوافذ الإسلامية في الجزائر نموا كبيرا معتمدة على كل صيغ التمويل الاسلامي.

3- تقتصر منتجات الصيرفة الإسلامية الادخارية التي تساهم في تعبئة الموارد المالية في النوافذ الإسلامية

محل الدراسة على حسابات التوفير.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع

من أسباب اختيار الموضوع ما يلي:

❖ حداثة تطبيق تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر يتطلب البحث في الموضوع.

❖ الاهتمام بهذا الموضوع لأنه ضمن تخصص الدراسة - اقتصاد نقدي ومالي -

❖ الميل نحو الدراسات الاقتصادية الإسلامية.

رابعاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر، باعتبارها تجربة حديثة نسبياً وموضع اهتمام متزايد من قبل الباحثين. ومعرفة مدى مساهمة هذه النوافذ في جذب الموارد المالية، من خلال توفير منتجات مصرفية متنوعة تستقطب شريحة واسعة من العملاء وتلبي احتياجات الفئات التي تفضل المعاملات المالية الإسلامية.

خامساً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من بينها:

- ❖ التعرف على مفهوم النوافذ الإسلامية بشكل موسع وإيضاح خصائصها.
- ❖ دراسة أهم المنتجات التي تقدمها النوافذ الإسلامية خاصة الادخارية منها ودورها في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية.
- ❖ التطرق لواقع النوافذ الإسلامية في الجزائر.
- ❖ دراسة تجربة النوافذ الإسلامية ومساهمتها في تعبئة الموارد المالية على مستوى بعض المصارف التقليدية بولاية ميلة.

سادساً: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

- ❖ **الحدود المكانية:** تندرج هذه الدراسة ضمن الإطار الميداني الذي تم فيه إجراء التربص، حيث شملت كلاً من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وصندوق القرض الشعبي الوطني بولاية ميلة، وذلك بهدف دراسة واقع النوافذ الإسلامية ودورها في تعبئة الموارد المالية على مستوى هذه المؤسسات المصرفية.

- ❖ **الحدود الزمنية:** امتدت الحدود الزمنية لهذه الدراسة من سنة 2021 إلى 2025، حيث شملت دراسة بيانات بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024، في حين تم الاعتماد على معطيات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال الفترة من 2021 إلى 2025، وصندوق القرض

الشعبي الوطني بولاية ميله من 2022 إلى 2025، وذلك تبعاً لطبيعة التبرص الميداني بكل مؤسسة وتوفر البيانات الخاصة بها.

سابعا: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة إشكالية الموضوع:

1- المنهج الوصفي: تم الاعتماد عليه من خلال جمع المعلومات النظرية بالرجوع إلى مختلف المراجع من كتب ومجلات وأطروحات، بهدف الإحاطة بالجوانب النظرية المتعلقة بالنوافذ الإسلامية ودورها في تعبئة الموارد المالية.

2- المنهج التحليلي: كما تم استخدامه من خلال تحليل بعض التجارب المصرفية وتفسير المعطيات المتحصل عليها وربطها بإشكالية الدراسة، من أجل تقييم واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في المؤسسات محل الدراسة.

ثامناً: الدراسات السابقة

من أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة ما يلي:

1- حمادي نسيم: (ديسمبر 2025) بعنوان الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية كأداة لتطبيق الصيرفة الإسلامية - حالة الجزائر مع الإشارة للبنك الوطني الجزائري، مقال منشور في مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي بتبسة، المجلد 8، العدد 2. حيث هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على مفهوم الشبابيك الإسلامية و الصيرفة الإسلامية و معرفة أسباب إنشائها بالإضافة إلى التعرف على واقع النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري و قد توصلت الدراسة الى أن البنك الوطني الجزائري عرف ديناميكية عالية من خلال فتح شبابيك جديدة و تطور منتجات جديدة، و رفع حجم التمويلات و ارتفاع عدد الحسابات الإسلامية.

2- طهراوي أسماء: (نوفمبر 2022) بعنوان تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية الواقع والتحديات، مقال منشور في مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، المجلد 5، العدد 2.

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر والتحديات التي تواجهها، وخلصت إلى أن هذه النوافذ تساهم في توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية داخل القطاع المصرفي الجزائري.

3- دحو محمد وصديقي أحمد: (جانفي 2017) بعنوان واقع الادخار في المصارف الإسلامية: دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية الجزائرية ومصرف قطر الإسلامي، منشورة في مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة أحمد دراية بأدرار المجلد 4، العدد 3.

تهدف الدراسة الى تناول واقع الادخار في المصارف الاسلامية من خلال الوقوف على واقع الادخار في المصارف الاسلامية الجزائرية وواقع الادخار في مصرف قطر الاسلامي ومقارنة أدائهما في هذا الاطار، وتوصلت الدراسة إلى أن مصرف قطر الاسلامي أحسن من المصارف الاسلامية الجزائرية.

4- حنيش أحمد وعباسي إبراهيم: (2017) بعنوان دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مقال في مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 2.

تناولت الدراسة دور المصارف الإسلامية في جذب الودائع وتمويل الاستثمار، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث أظهرت قدرتها على الصمود وعدم تأثرها الكبير بالأزمة ليكون دليلا قطعيا على نجاح تجربة المصارف الاسلامية في استقطاب كتلة هامة من الودائع وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية.

الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ركزت على جانب تعبئة الموارد المالية كأحد أهم أهداف نشوء النوافذ الاسلامية، كما تناولت الدراسة التطبيقية مجموعة من النوافذ الإسلامية في الجزائر عامة وفي ولاية ميلة على وجه الخصوص مما ساهم في منح هذا العمل بعدا ميدانيا وتحليليا يثري الجانب النظري، بالإضافة إلى تقييم واقع النوافذ الاسلامية وآثارها العملية في استقطاب المدخرات.

تاسعا: هيكل الدراسة

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين رئيسيين: يتناول الفصل الأول الإطار النظري للموضوع، حيث قسّم إلى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول للإطار النظري للصيرفة الإسلامية، بينما تناول المبحث الثاني الإطار النظري للنوافذ الإسلامية، في حين خصص المبحث الثالث لدراسة ماهية الموارد المالية.

أما الفصل الثاني، فقد خصص للدراسة التطبيقية المتعلقة بمنتجات الادخار في النوافذ الإسلامية، وتم تقسيمه بدوره إلى ثلاثة مباحث، حيث تم في المبحث الأول عرض تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر،

بينما تناول المبحث الثاني مساهمة النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة منتجات الادخار على مستوى النوافذ الإسلامية محل الدراسة.

وفي ختام هذه الدراسة، تم تقديم خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها في الفصلين، مع اختبار مدى صحة الفرضيات، إلى جانب عرض مجموعة من الاقتراحات المستخلصة، وأخيراً تم التطرق إلى آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تعتبر الصيرفة الإسلامية ركيزة أساسية في الاقتصاد المعاصر، خاصة في الدول التي تسعى إلى توفير بدائل مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. غير أن التجربة الإسلامية واجهت تحديات في توسيع قاعدة تعاملاتها، مما استدعى ابتكار آليات جديدة للوصول إلى مختلف شرائح المجتمع. ومن بين هذه الآليات، تبرز النوافذ الإسلامية كأداة حديثة تسمح للبنوك التقليدية بتقديم منتجات إسلامية دون تحويل كامل هيكلها.

تعتمد النوافذ الإسلامية في نشاطها على تعبئة الموارد المالية من خلال عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي (المضاربة، المرابحة، المشاركة...)، مما يساهم في جذب المدخرات واستثمارها وفق مبدأ تقاسم الأرباح والمخاطر. إن كفاءة هذه النوافذ في تعبئة الموارد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفهم طبيعة السيولة الإسلامية وأدواتها، وهو ما سيتناوله هذا الفصل النظري الذي يهدف إلى وضع الأسس المفاهيمية للصيرفة الإسلامية، والنوافذ الإسلامية، والموارد المالية.

ومن خلال هذا الفصل، سيتم التطرق إلى العموميات النظرية وفق المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية الصيرفة الإسلامية.
- **المبحث الثاني:** ماهية النوافذ الإسلامية.
- **المبحث الثالث:** ماهية الموارد المالية.

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية

تعد الصيرفة الإسلامية مكوناً أساسياً ضمن بنية النظام المالي المعاصر، حيث تستند إلى إطار مرجعي مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، بما يضمن توجيه المعاملات المالية وفق ضوابط شرعية تحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة في أن واحد. وقد شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً منذ نشأته، ليصبح بديلاً فعالاً للنظام المصرفي التقليدي. وفي هذا السياق يهدف هذا المبحث إلى تأصيل مفهوم الصيرفة الإسلامية من خلال تناول نشأتها وتعريفها، ثم عرض مبادئها وأهدافها، وأخيراً بيان أهم صيغها.

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية

لعبت الصيرفة الإسلامية دوراً مهماً في إعادة صياغة الممارسة المصرفية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، مما جعلها تحظى باهتمام متزايد في الفكر المالي المعاصر وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المطلب نشأتها التاريخية ثم يحدد مفهومها بشكل دقيق.

أولاً: نشأتها

يقدم فيه البنك جاءت نشأة المصارف الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيداً عن شبهة الربا من دون استخدام سعر الفائدة، إذ يعدّ تحريم الربا المسوغ الديني لنشوء المصارف الإسلامية، وإن تحقيق الأهداف الاقتصادية في إطار الشريعة الإسلامية يعدّ بمنزلة المسوغ الاقتصادي لنشئها.¹

أول تجربة كانت بمدينة ميث غامر المصرية 1963 ميلادي وذلك بتأسيس بنك الادخار الإسلامي، ثم يتم إنشاء فروع له في كل قرية أو حي تجمع فيه مدخرات الناس تحت إشراف بنك ميث غمر، و توظف هذه المدخرات في خدمة احتياجاتهم في مناطقهم، ويعود الفضل في إنشائه إلى العالم الاقتصادي الإسلامي الأستاذ الدكتور أحمد النجار الذي وجد السند السياسي لفكرة إنشاء البنك لدى أحد أعضاء القيادة الثورية صدر مرسوم جمهوري تحت رقم 1961/18 يأذن له في إنشائه مكان محدد له وهو ميث غمر، وقبل صدور المرسوم أجريت عدة دراسات إدارية و اجتماعية و ميدانية مهدت لصدوره ليفتح أبوابه في يوليو سنة 1963م، لتفتح له خمسة فروع هامة وتحمل نفس التسمية سنة 1965م غير أن التجربة كان حليفها الفشل والتعطل بسبب الإشاعات المرفوضة التي أثّرت حولها، وفي سنة 1966 م قررت جامعة أم درمان تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي

¹ أحمد النجار، حركة البنوك الإسلامية، حقائق الأصل واوهام الصورة، الطبعة الأولى، شركة سبرينت، القاهرة، مصر، 1993، ص ص: 59-63.

متخذة لذلك ثلاثة من العلماء المختصين الذين خرجوا في النهاية بمشروع بنك بلا فوائد، و قدم هذا المشروع للبنك المركزي السوداني لاعتماده لكن وقعت ظروف حالت دون تنفيذه¹، ثم أعقب بذلك محاولة ثانية في مصر أيضا وذلك بإنشاء بنك الاجتماعي سنة 1971م، توالى بعد ذلك حركة تأسيس البنوك الإسلامية في الدول العربية، ففي عام 1974م تأسس البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية وفي عام 1975م تأسس بنك دبي الإسلامي في الإمارات، وفي عام 1977م تأسست ثلاثة بنوك إسلامية وهي بنك فيصل الإسلامي في السودان وبنك التمويل الكويتي في الكويت وبنك فيصل الإسلامي بالقاهرة، وفي عام 1978م افتتح البنك الإسلامي الأردني بالأردن².

هكذا استمرت البنوك الإسلامية حتى يومنا هذا، فلقد انتقل عدد البنوك الإسلامية من 34 بنك سنة 1988م إلى 95 بنك سنة 1997م إلى بنك 200 سنة 2000 وفي المقابل وصل حجم الصناعة البنكية الإسلامية إلى 200 مليار دولار سنة 2000م وهي تنمو بمعدل 15بمئة سنويا³.

إن تطور الذي شهدته الصناعة المصرفية الإسلامية شجع الكثير من البنوك التجارية على فتح نوافذ وفروع تقوم بتقديم خدمات مصرفية مبنية على أسس إسلامية.

ثانيا: تعريف الصيرفة الإسلامية

تمثل المصارف الإسلامية التطبيق العملي لفكرة الصيرفة الإسلامية، ومن ثم يمكن بلورة ماهية هذه الصيرفة من خلال التعريف بالمصرف الإسلامي وتوضيح المحددات العقيدية المرشدة لطبيعة عمله. ونورد فيما يأتي بعضا من التعريفات العديدة التي وضعت للمصرف الإسلامي⁴:

عرفتها لجنة خبراء التنظيم في المصارف الإسلامية بأنها (مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي).

كما عرفت بأنها (جهاز مالي يستهدف التنمية ويعمل في إطار الشريعة الإسلامية ويلزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، ويسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع).

¹ أبو المجد حرك، البنوك الإسلامية مالها وما عليها، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1988 ص ص: 29-30.

² عادل عبد الفضيل عيد، نظرية الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص: 162.

³ Lachemi syagh, le fonctionnement, cas des banque ' islamique, these de doctorat, montereal, 2003, P26 .

⁴ نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 173.

عرفت أيضا بأنها (مؤسسة مالية واستثمارية وتنموية واجتماعية تستمد منطقتها العقائدية من الشريعة الإسلامية).

وتعرف أيضا بأنها مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أي الربا، فالمصرف الإسلامي يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء فوائدهم مع ضمان عند الطلب، وحين ما يستخدم من مواد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض أحد مع اشتراط الفائدة، وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة في الربح والخسارة.¹

ونستخلص من التعريفات السابقة أن: المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية تعمل على تجميع الأموال و المدخرات و توظيفها في مجالات استثمارية و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الصيرفة الإسلامية

تبنى الصيرفة الإسلامية على مجموعة من المبادئ وتعمل على تحقيق عدة أهداف سنقوم بدراسة:

أولاً: مبادئ الصيرفة الإسلامية

أهم مبادئ الصيرفة الإسلامية ما يلي: ²

- الالتزام بقاعدة الحلال والحرام: إذ لا يجوز للمصرف أن يقدم خدماته إلى أنشطة تدخل في دائرة التحريم مثل صناعة الخمر موائد القمار والمخدرات والابتعاد عن أي تعامل ينطوي على غش أو تدليس أو احتكار أو رشوة أو إفساد للذمم وتخريب النفوس.

- عدم التعامل بالربا: وذلك لأن الابتعاد عن الربا يعد من أهم أسباب قيام الصيرفة الإسلامية.³

قال الله تعالى في سورة البقرة: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۚ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ۖ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، "قضايا الإسلامية المعاصرة في النقود والتمويل"، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص: 259.

² نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سابق ص: 175.

³ محمود حسن الوادي، حسني محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن، 2007، ص: 45.

الْصَّدَقَتِ ۖ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ

سورة البقرة الآيات: (275-279)

- الصدق والوضوح في المعاملات: أن الالتزام بالصدق والوضوح أهمية خاصة في الصيرفة الإسلامية وذلك لأن المصارف الإسلامية لا تمنح عائدا ثابتا محددا مسبقا لمودعيها، وإنما يتوقف عائدا العميل على الأرباح التي تحققها هذه المصارف. ومن ثم ينبغي التعامل بصدق شفافية مع العميل من خلال اطلاعه على النتائج الحقيقية التي تمخضت عنها أعمال المصرف وذلك عملا بقوله تعالى (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون).

- عدم اكتناز المال: على المصرف الإسلامي أن يجتهد في البحث عن جميع السبل المباحة لتوظيف أمواله، وعدم السماح بتراكم الأموال لديه لأي سبب. حتى وإن اقتضى الأمر أن يكف عن قبول الأموال إذا لم تجد منافذ التوظيف المناسبة عملا بقوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقون في سبيل الله فبشرناهم بعداب أليم).

- حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال: حسن اختيار من سيتولون إدارة الأموال إذ يجب أن لا يوكل أمر إدارة هذه الأموال لمن لا يصلح للقيام بهذه المهمة، لقوله تعالى (ولا توتوا السفهاء أموالكم) - أداء الزكاة: على المصارف الإسلامية أن تقوم بتحصيل زكاة أموالها وأموال عملائها وصرفها في مواضعها.

ثانيا: أهداف الصيرفة الإسلامية

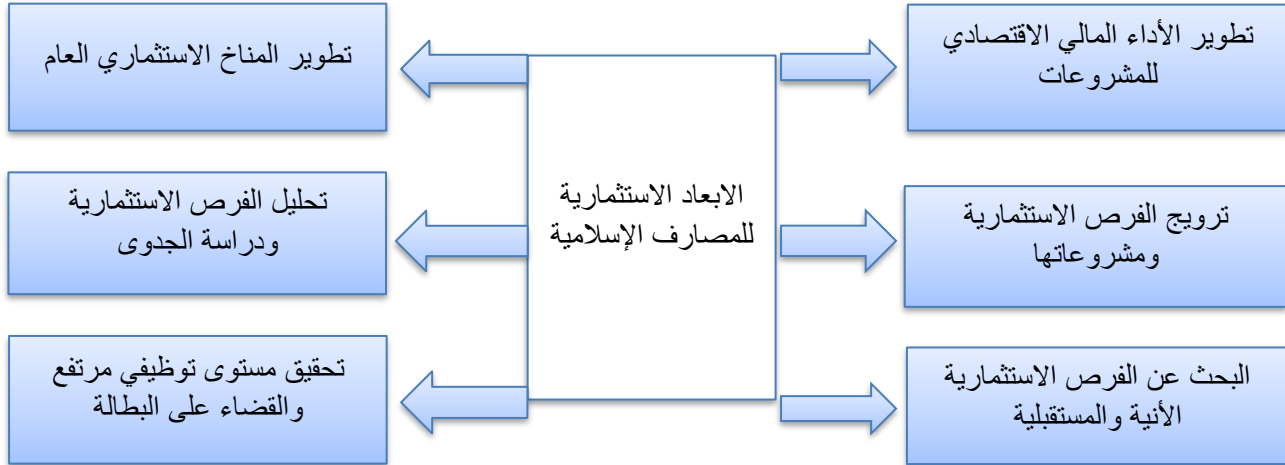
لدى الصيرفة الإسلامية أهداف تعمل إلى تحقيقها تتمثل في: الأهداف الاستثمارية، الأهداف التنموية الأهداف الاجتماعية و هي كالآتي:

1- الأهداف الاستثمارية:

تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد سلوك الإنفاق للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصبغة الإسلامية وابتكار صيغ الجديدة تتوافق مع الشريعة

الإسلامية وتتناسب مع التغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية، ولذا فإن الدور الاستثماري للبنوك الإسلامية أبعاد متكاملة يمكن أن نوضحها من خلال الشكل الآتي: ¹

الشكل رقم (1): الأبعاد الاستثمارية للمصارف الإسلامية



المصدر: حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية وآدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 29.

2- الأهداف الاجتماعية:

تسعى المصارف الإسلامية إلى الموازنة بين تحقيق الأرباح الاقتصادية من جهة و تحقيق الأرباح الاجتماعية من جهة أخرى فضلا عن التوزيع العادل للدخل و الثروة في المجتمع الإسلامي. إن المصرف الإسلامي و عن طريق صناديق الزكاة التي لديه يقوم برعاية أبناء المسلمين و العجزة و توفير البيئة الملائمة لرعايتهم و إقامة المرافق الإسلامية العامة و توفير سبل التعليم و التدريب للمسلمين و تقديم المنح الدراسية، و يعمل المصرف الإسلامي مع احياء فريضة الزكاة و إنعاش روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية مستخدما في هذا المجال وسائل عدة من أهمها: ²

- العمل على إنشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجانا للمسلمين.

¹ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، الطبعة العربية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص: 29 - 31.

² نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سابق ص: 175.

- إنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحية
- العمل على تنمية ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي بوصفه الطريق الأمثل للوصول الأمة وصالحها.
- زيادة التكاتف والتكافل بين أفراد الأمة الإسلامية عن طريق الزكاة.
- ارتباط الأبعاد الاجتماعية للمصارف الإسلامية بالأبعاد الاقتصادية التنموية لهذه المصارف.

3- الأهداف التنموية:

تساهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية، في إطار المعايير الشرعية تنمية عادلة و متوازنة، تركز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات، و تحقيق النمو المتوازن و العادل لكافة المناطق، و بالشكل الذي يسمح بالاهتمام بالمناطق و لقطاعات النمو لتحقيق تلك المجتمعات، أمنها الاقتصادي و خروجها من سجن التبعية الاقتصادية و السياسية و الثقافية و الاجتماعية، فالنظام المصرفي قادر على حل مشكلات التنمية الاقتصادية بما ينسجم مع عقيدة الإمة و تطلعاتها الحضارية و يشكل حافزا قويا لزا قويا لطلاق الطاقات الكامنة في الدول الإسلامية، و تفجير روح الابتكار و الابداع من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم، العدالة و الاستقرار.¹

4- الأهداف المالية:

يعد المصرف الإسلامي مؤسسة مصرفية تقوم بدور الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة، ولهذا فإن له أهدافا مالية متعددة تعكس مدى نجاحه في أداء هذا الدور في حدود الضوابط الشرعية حيث تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

أ- جذب الودائع وتنميتها: يمثل هذا الهدف أحد أهم أهداف المصارف الإسلامية، كونه يشكل الشق الأول من عملية الوساطة المالية وتزداد أهمية هذا الهدف انطلاقا من القاعدة الشرعية القاضية بتحريم تعطيل الأموال وجوب استثمارها بما يعود بالنفع على المجتمع الإسلامي وإفراده.²

¹ محسن أحمد الخضير، البنوك الإسلامية، إدراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص: 29.

² بن سعيد سيد أحمد، بن يعيش سلمان، دور المنتجات البنكية الإسلامية في تحسين أداء البنوك، رسالة ماستر العلوم الاقتصادية اختصاص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019، ص: 5.

ب- استثمار الأموال: يتمثل الهدف الثاني في توظيف الأموال التي تم تجميعها عبر عملية الوساطة المالية ويعد هذا التوظيف الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية فتعتبر الاستثمارات الركيزة الأساسية لعملها، و المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح للمساهمين وتوجد صيغ استثمارية متعددة يمكن للمصارف الإسلامية توظيفها، مع ضرورة مراعاة تحقيق التنمية الاجتماعية عن استثمار الأموال المتاحة سواء كانت تعود للمساهمين أو للمودعين.¹

ج- تحقيق الأرباح: تمثل الأرباح المحصلة النهائية للنشاط المصرفي الإسلامي، وتتشا كنتيجة لعمليات الاستثمار والأنشطة المصرفية وتتوزع على شكل أرباح بين المودعين والمساهمين ويعتبر تحقيق الربح من الأهداف الرئيسية، لتمكينه من المنافسة والاستمرار والاستثمار في السوق المصرفي.²

المطلب الثالث: صيغ الصيرفة الإسلامية

يتميز النظام المصرفي الإسلامي باستبدال علاقة الإقراض التقليدية القائمة على الفائدة بعلاقات تمويلية بديلة تقوم على المشاركة في الربح والخسارة، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من الصيغ التمويلية التي تركز على الشراكة أو البيع المؤجل. وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم هذه الصيغ التمويلية.

أولاً: الصيغ القائمة على البيع

1- المضاربة

أ- تعريف المضاربة: اتفاق بين طرفين يبدل أحدهما فيه ماله ويبدل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال على أن يكون الربح بينهما على حسب ما يشترطان بنسبة شائعة بينهما وإذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأسماله، وضاع على المضارب كده وجهده، وإذا خسرت الشركة فإنها تكون على صاحب المال وجده ولا يتحمل عامل المضاربة شيئاً منها مقابل ضياع جهده وعمله، إذ ليس من العدل أن يضيع عليه جهده وعمله ثم يطلب بمشاركة رب المال فيما ضاع من ماله مادام ذلك لم يكن عن تقصير أو إهمال.³

¹ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 96.

² أمال لعشم، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012 ص: 10.

³ موسى عمر مبارك أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي و علاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، 2008، ص: 89.

ب- أنواع المضاربة: تنقسم المضاربة بحسب عدد المشاركين فيها إلى نوعين هما:

- المضاربة الثنائية أو الخاصة: وهي عقد بين اثنين فقط هما رب المال والمضارب بالعمل.
- المضاربة الجماعية أو المتعددة: وهي عقد بين مجموعة من اصحاب الأموال من جهة ومجموعة من أصحاب العمل من جهة أخرى.

وتنقسم المضاربة حسب حرية المضارب في التصرف إلى نوعين هما:

- المضاربة العامة أو المطلقة: وهي مضاربة مفتوحة لا يرد في عقدها أي شرط يحد من سلطة المضارب في العمل سواء من حيث نوعيته أو مكانته أو مع من يتعامل.
- المضاربة الخاصة أو المقيدة: وهي مضاربة مغلقة تتضمن شروطا وقيودا تجد من حرية المضارب في التصرف في نوع النشاط أو السلعة أو المكان أو الزمان أو مع من يتعامل.¹

2- المشاركة:

أ- تعريفها: إن المشاركة هي شكل من ترتيبات الأعمال وفيها يجمع عدد من الشركاء تمويلهم الرأسمالي للقيام بمشروع تجاري أو صناعي، ويمكن تطبيق المشاركة على أنشطة الإنتاج والأنشطة التجارية ذات الأجيال الأطول² فهي عقد بين المتشاركين في الرأس المال الربح.

ب- أنواع المشاركة: سوف نتطرق إلى أشكال المشاركة بحسب محل المشاركة ، وتنقسم ثلاثة أقسام:

- مشاركة في منفعة معينة: كالمشاركة في صفقة شراء سيارات وبيعها للجمهور.
- مشاركة في الرأس المال العامل: كالمساهمة في تمويل رأس المال العامل لشراء مواد البناء للشركات العقارية والمواد الأولية للشركات الصناعية.
- مشاركة في رأس المال الدائم: كالمساهمة في حصة دائمة في رأس المال المشروع.³

3- المزارعة، المساقاة و المغارسة:

❖ المزارعة: عرفها المالكية على أنها "المشاركة في الزرع" وتقوم هذه الصيغة أساسا على عقد الزرع ببعض الخارج منه وبمعنى آخر يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها وهذه الصيغة

¹ محمد محمود العجولي، البنوك الإسلامية، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص ص: 217-218.

² ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2001، ص 49.

³ محمد محمود العجولي، مرجع سبق ذكره، ص 230.

لم تطبق سوى من بعض البنوك السودانية، وذلك للأهمية البالغة التي يكتسبها القطاع الفلاحي حيث يمثل مصدر دخل رئيسي بأكثر من 75 بالمئة من السكان.¹

❖ **المساقاة:** هي عقد يقوم على إصلاح ورعاية وقطف الشجر بجزء مما يخرج من ثمارها وهي عقد شراكة بين مالك الشجر أو الزرع والعامل عليه على أن يقوم الأخير بخدمة الشجر أو الورع مدة معلومة في نظير جزء شائع من الغل.²

❖ **المغارسة:** هي عقد على تعمير الأرض بالشجر بقدر معلوم، كإجارة. وهب أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجرا بعوض معلوم لمدة معلومة على أن يكون الثمار بينهما.³

ثانيا: الصيغ القائمة على البيوع الإجارة

1- المراجعة :

أ- **تعريف المراجعة:** تعرف على أنها بيع السلعة بالثمن اشتراها به وزيادة ربح، معلوم للعاقدين، كما تعرف أيضا عقد عمل بين العميل والمصرف، يبيع من خلاله المصرف سلعة محددة من طرف العميل على أن تكون كل من تكلفة الشراء والربح معلومين.

من التعريفين السابقين يتضح أن المراجعة تعتبر شكلا من أشكال التمويل التي تعتمد المصارف الإسلامية حيث يمول المشتري (العميل) بسلعة معينة من البائع بتكلفة شراء وبيع معلومتين لكلا المتعاقدين.

ب- **أنواع التمويل بالمراجعة:** تعتبر صيغة المراجعة نوعا من بيوع الأمانة التي تقوم على أساس رأس المال، يعني أن المشتري فيها يتأمن البائع في إعلامه برأس المال المبيع، وهو أهم شروط عقد المراجعة، سواء أبرم بين الطرفين ويسمى عقد مراجعة بسيطة أو بين ثلاثة أطراف فيصبح عقد مراجعة مركبة بحيث أن:

عقد المراجعة البسيطة: عقد يتم مباشرة بين العميل والمصرف الإسلامي الذي يكون مالكا للسلعة محل العقد، بحيث تشتري بناء على دراسة لأحوال السوق.

¹ صالح صالحي، نوال بن عمارة، الصيغ التمويلية و معالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة -دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري، مجلة الباحث العدد 02، ورقة، 2003، ص 03.

² رشيد أو غريس، عقد المساقاة في الفقه المالكي، مجلة المعرفة، المغرب، العدد التاسع، أكتوبر 2023، ص 02.

³ ياسر نصر الله محمد، الواقع و المأمول في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2018، ص ص: 207-208.

عقد المراجعة المركبة (المراجعة للأمر بالشراء): عقدا يلتزم من خلاله العميل بشراء السلعة من المصرف الإسلامي الذي يقوم بشرائها نقدا من طرف ثالث بناء على طلب العميل، بالمواصفات المتفق عنها.¹

1- السلم:

أ- تعريفه: هو عبارة عن بيع موصوف في الذمة ببذل يعطى عاجلا، ومعنى ذلك أنه يبيع أجل بعاجل فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري كاملا بمجلس العقد.

ب- أنواع السلم: يوجد في المصارف نوعين من التمويل بالسلم:

- السلم العادي: حيث يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت أجل.

- السلم الموازي: يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلا وبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك السلعة المشتراة بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم البنك بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأولي المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال، فعُدو البائع في العقد الأول التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني.²

3- الاستصناع :

أ- تعريفه: هو عقد يتعهد بموجبه أحز الأطراف بإنتاج شيء معين وفقا للمواصفات تم الاتفاق عليها بشأنها ولسعر وتاريخ تسليم محددين، ويشمل هذا التعهد كل الخطوات الإنتاج من تصنيع وإنشاء وتجميع أو تغليف، ولا يشترط في الاستصناع أن يقوم المتعهد بتنفيذ العمل المطلوب بنفسه، إذ بإمكانه أن يعهد بذلك العمل أو بجزء منه جهات أخرى تتفده تحت إشرافه ومسؤوليته.³

ب- أنواع الاستصناع:

- الاستصناع الموازي: يقوم هذا النوع من التمويل على عقدين، يقوم العقد الأول بين المصرف الإسلامي باعتباره صانعا و طرف اخر يحتاج الى سلعة بمواصفات معينة، على أن يكون الثمن للسلعة مؤجلا، ثم يقوم

¹ أمال لعمش، مرجع سابق ذكره، ص ص: 53-54.

² شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص: 22.

³ حسين محمد سمحان-أحمد عازف العساف، تمويل المشروعات المخبرة و المتوسطة بين التمويل الإسلامي و التقليدي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص264.

المصرف بإبرام عقد ثاني منفصل عن الأول، يأخذ من خلاله صفة المستصنع للسلعة الموصوفة في العقد الأول ويكون الثمن فيه معجلاً على أن يقوم بتسليم السلعة للطرف الأول في الوقت المتفق عليه.¹

- **الاستصناع بالدفعات:** يستخدم هذا النوع من التمويل في عمليات تتطلب موارد مالية كبيرة، وصورته أن يتم دفع ثمن العملية على أقساط وحسب المراحل التي يتم تنفيذها، بحيث تتناسب مع تكاليف المرحلة التي يتم الدفع لإنجازها.

4- الإجارة:

أ- **تعريفها:** وهو الاسم الذي عرفت به في كتب الفقه الإسلامي، أما البنوك الإسلامية فتطبقه تحت اسم التأجير، وهو لا يختلف كثيراً عن الصيغة التي تطبقها البنوك الأخرى تحت اسم الإيجار أو ما يسمى بالفرنسية، وفي هذه العملية يشتري البنك الإسلامي تجهيزات أو معدات ويقوم بإيجارها للعملاء لمدة Crédit-Bail معينة مقابل إسقاط الشهرية أو نصف سنوية أو سنوية مع بقاء ملكيتها للبنك، أما صيانتها فتكون على المستأجر مع إمكانية بيعها له في نهاية المدة.²

ب- **أنواع الإجارة:** الإجارة المنتهية بالتمليك: تتكون من عقدين مستقلين، الأول عقد إيجار يتم ابتداء ونأخذ كل أحكام الإجارة في تلك الفترة، وثاني عقد تمليك العين عند انتهاء المدة، أما عن طريق الهبة أو البيع بسعر رمزي حسب الوعد المقترن بالإجارة.

الإجارة المنتهية بالتمليك: عقد مركب من عدة عقود، كعقد البيع وعقد الإجارة والوعد بالبيع...، حيث يكون المصرف الإسلامي هو المؤجل والعميل هو المستأجر، ذلك لفترة محدودة تنتهي بتملك الأصل إلى العميل هبة أو بسعر رمزي على أساس وعد بالبيع من قبل المصرف للمستأجر بعد انتهاء مدة الإجارة.³

الإجارة التشغيلية: عقد بين الطرفين على تمليك منفعة، يقوم من خلاله المصرف بشراء أصل من الأصول الثابتة بهدف تأجيره إلى الغير مقابل أقساط محددة خلال مدة زمنية معينة يرجع بعدها الأصل إلى المصرف ليعيد تأجيره مرة أخرى وما يميز الإجارة التشغيلية أنها تعتبر ضماناً لأموال المصرف بما أن الأصل يبقى في ملكيته.

¹ سالم علي سالم مسران البريكي، أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2018، ص- ص: 118- 119.

² سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والاتفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص24.

³ أمال لمعش، سابق، ص49.

ثالثا - الصيغ القائمة على التبرع والإحسان:

1- القرض الحسن:

أ- تعريف القرض الحسن القرض في الإسلام هو: " دفع مال أو تملك شيء له قيمة بمحض العلى أن يرد مثله أو يأخذ عوضا متعلقا بذمة ".¹

ب - أهمية القرض الحسن: وصيغة القرض الحسن تعتبر من أبرز صيغ التمويل التعاوني القائم على أساس إعطاء الحق للمقترض على الانتفاع بالمال على أن يرد مثله، وهذه الصيغة من الصيغ التي تنفرد بها الشريعة الإسلامية في تمويل الفقراء والمحتاجين.¹

وقد شجع الإسلام على التمويل بالقرض الحسن باعتبارها من أهم مصادر التمويل التعاوني، قال تعالى: {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}.. [البقرة: 245].

2- الوقف :

أ- تعريف الوقف: الوقف هو حبس العين على ملك الواقف و التصديق بالمنفعة، والوقف جائز بالإجماع و له العديد من الأشكال منها أوقاف المساجد، و أوقاف الأراضي، و أوقاف دور العلم، و المدارس، و المستشفيات.

ب- أهمية الوقف في الحياة الاقتصادية في الإسلام: أولى الإسلام أهمية بالغة بالوقف وذلك لما يتمتع به الوقف من خصائص لا تتوافر في غيره من مصادر التمويل التعاوني الأخرى أهمها الاستمرارية وتنوع المصادر.

ولا شك أن لتنوع أغراض الوقف الإسلامي وتعدد منافعه واستمرارها أثر كبير في الحياة الاقتصادية والتمويل الاقتصادي فالغرض من الوقف لا يقتصر فقط على الدور الاجتماعي، وإنما يتعدى ذلك إلى الانفاق على العديد من النواحي الاقتصادية أهمها بناء الجسور وتمويل المشروعات التي تعود بالنفع على المجتمع.²

¹ عبد الرزاق الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 1998، ص501.

² عبد العزيز الخياط، المجتمع المتكافل في الإسلام، الطبعة الثالثة، دار السلام للنشر و التوزيع، القاهرة، 1986، ص: 183.

3- الزكاة :

أ- تعريف الزكاة: الزكاة هي إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً إن تم الملك وحال الحول.

ب- أهمية الزكاة في الاسلام: أولى الإسلام اهتماماً فائقاً بموضوع الزكاة و تتمثل في جعل الزكاة أحد أركان الاسلام الخمسة التي لا يكون الفرد مسلماً إلا بأدائها، و قد شدد الله عز و جل في العديد من الايات القرآنية على ضرورة اعتبار الزكاة من أهم مصادر التمويل الإسلامي يضمن عيش الفرد المسلم بكرامة عن طريق تلبية متطلباته و احتياجاته المادية و الروحية على حد سواء، من أثارها الاقتصادية أنها من أهم الأدوات الإسلامية التي تساهم في إعادة توزيع الثروة بين كافة أفراد المجتمع، إضافة إلى أنها أداة إسلامية فاعلة في توجيه المال نحو الاستثمار و التنمية و بالتالي فهي تنمي الثروات و تحد من البطالة أما بالنسبة لأثارها الاجتماعية تتجلى في دورها الفعال في الارتقاء بالطبقات الفقيرة نحو مستوى معيشي كريم، بما يحقق لها الاستقرار النفسي و يعزز من استقامة سلوكها. كما تساهم في تقليص حدة التفاوت الطبقي داخل المجتمع وهذا الامر الذي يحد من مشاعر الحقد و الكراهية بين أفرادها و بالتالي يساعد في خفض معدلات الجريمة و تعزيز الامن الاجتماعي.¹

¹ محمد عثمان شبير ، استثمار أموال الزكاة رؤية فقهية معاصرة، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 21، العدد 05 ، 1994م، ص: 285.

المبحث الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية

إن انتشار النظام المصرفي الإسلامي، وقدرته على مقاومة الأزمات المالية المحلية والدولية، أدى إلى اكتسابه قوة ومرونة عالية لأداء مهامه وتحقيق نسب نجاحات كبيرة مما شجع ذلك الافراد والمؤسسات المالية على التوجه نحو البنوك الإسلامية، مما دفع البنوك التقليدية إلى إنشاء نوافذ متخصصة بالخدمات الإسلامية في بعض أو جميع فروعها لتلبية الطلب المتزايد وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية

يعد فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية طريقة لدخول مجال الصيرفة الإسلامية فمن خلال المطلب سنتعرف على مفهوم النوافذ الإسلامية :

أولاً: النشأة

شهدت البنوك الإسلامية إقبالا من الأفراد الباحثين عن الخدمات مالية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث دفع هذا الطلب بعض البنوك التقليدية إلى التفكير في تقديم هذه الخدمات وذلك من خلال افتتاح نوافذ إسلامية داخل فروعها، وقد ظهرت هذه المبادرة لأول مرة في أوائل الثمانينات، حيث سجلت أول تجربة في مصر 1980 عندما حصل من خلالها بنك مصر على ترخيص من البنك المركزي المصري لإنشاء وحدة متخصصة في تقديم المعاملات المالية الإسلامية باسم "الحسين للمعاملات الإسلامية".¹

وقد شهدت الودائع بالعملة المصرية ارتفاعا إلى أكثر من 3 ملايين جنيه في غضون ثلاث ساعات تقريبا في يوم الافتتاح، كما ارتفعت الودائع بقيمة قدرت بـ مليون جنيه وبلغ الاستثمار 12,529 جنيه خلال السنة المالية، حيث ارتفع عدد الفروع إلى 35 فرعاً خلال سنة 1981 ليصل إلى 75 فرعاً في سنة 1996.

وبوجود هذه النوافذ في حوالي 20 بنكاً تجارياً كانت هناك توسعات إضافية أذ شملت هذه المبادرة إلى العديد من البلدان العربية الإسلامية، نذكر من بينها المملكة العربية السعودية وماليزيا مما يعكس انتشار الفكرة وأهميتها في الأسواق المالية الإسلامية²

¹ نسيم حمادي، الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية كأداة لتطبيق الصيرفة الإسلامية، دراسة حالة الجزائر مع الإشارة لبنك الوطني الجزائري BNA، مجلة، دراسات في الاقتصاد، وإدارة الأعمال، جامعة الجليلي بونعامة الخميس مليانة، العدد 02، ديسمبر 2025 ص- ص: 226، 227.

² فؤاد محفوظي، وإبراهيم الخليل محفوظي، شبابيك الصيرفة الإسلامية للبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دراسات اقتصادية 2024، ص: 517.

ثانيا: تعريف النوافذ الإسلامية

التعريف 01: هي قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي من أجل تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية، وعرفت كذلك بأنها تلك الوحدات التابعة للبنوك أو الفروع التقليدية والتي تقوم بممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة في ظل القوانين النافذة.¹

التعريف 02: هي الدائرة أو القسم أو شركة التمويل المنفصلة والتي أنشأتها مؤسسة مالية تقليدية، تقدم منتجات وخدمات إسلامية للعملاء الذين يفضلون التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي.²

التعريف 03: هي وحدات إسلامية في الفروع التقليدية أو المقار الرئيسية للبنوك التقليدية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها.³

التعريف 04: هي تلك الفروع التي تديرها البنوك التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات الإسلامية كم يطلق على النوافذ الإسلامية بظاهرة النظام المزدوج بالنظام الذي التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية.⁴

وعليه يمكن اعطاء تعريف شامل لنوافذ الإسلامية بأنها: وحدات ومكاتب متواجدة وتابعة للمصارف التقليدية أو فروع تقليدية تقدم خدمات ومنتجات مالية إسلامية مبنية على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ثالثا: خصائص النوافذ الإسلامية

يمكن حصر خصائص النوافذ الإسلامية فيما يلي:⁵

- طبيعة عمل الفروع السلامية وجميع الأنشطة التي تقوم لها يراعى فيها أن تكون متفقة مع الشريعة الإسلامية.

¹ أم كلثوم براجع، إدارة المعاملات المالية والمصرفية داخل الشبايبك الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية دراسة حالة بنك BNA خلال الفترة (2020-2022)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 2025، ص: 150.

² بن زكورة العونية وسعيد فاطمة الزهراء، تطبيقات النوافذ الإسلامية في الجزائر وفقا لقانون 02-20، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جامعة المدينة-جامعة معسكر، العدد 97، 2020، ص- ص: 103.

³ سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة السعودية العربية، السعودية، 2005، ص: 12.

⁴ رمضان لعل، البارود أم الخير، تحديات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 02، 2017، ص: 150.

⁵ عزراوي خالد، الصيرفة الإسلامية بين التنظير والتطبيق، دار النشر المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر، 2020، ص: 151.

- استبدال الحرام بالحلال في المعاملات المصرفية.
- تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في الفروع في المضاربة والمشاركة والمراوحة والإجارة بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة هي القروض الربوية.
- اكتساب خبرات عن المصرفية الإسلامية وتنويع المنتجات.
- الاستفادة وجذب أموال المسلمين المتزايدين كل سنة بدول المهاجر بسبب ارتياحهم للتعامل مع النوافذ الإسلامية مع البنوك التقليدية الأجنبية.
- يخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابية شرعية يتم تشكيلها من طرف البنك التقليدي.¹

المطلب الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية

تتباين الدوافع والأسباب التي تقف خلف توجه البنوك التقليدية نحو إنشاء نوافذ مصرفية إسلامية، وذلك تبعا لاختلاف طبيعة المؤسسة المصرفية والبيئة الاقتصادية والتنظيمية من دولة إلى أخرى. وفي هذا السياق، يمكن تناول هذه الدوافع والأسباب على النحو العام.

1- الدوافع الاقتصادية:

إذا كان الهدف من إنشاء البنوك الإسلامية يشمل في استبدال المعاملات الربوية بنظام مالي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإن فتح النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية غالبا ما يرتبط بالسعي إلى استثمار فرص سوقية جديدة وتعظيم الفوائد المالية. وفي هذا الإطار، يرى بعض الباحثين أن الدافع الأساسي يتمثل في تحقيق الربحية بوصفها هدفا محوريا، دون إيلاء اهتمام كاف للبعد الشرعي أو لمفهوم الاستثمار المتوافق مع الشريعة، في حين يرى اتجاه آخر أن هذا التفسير لا يعكس جميع أبعاد المرتبطة بهذه الظاهرة.

ومن ابرز الدوافع الاقتصادية لفتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ما يلي:²

- توسيع نطاق مشاركة البنك في النشاط الاقتصادي وتعزيز حضوره في السوق المالية.
- تلبية الطلب المتزايد من العملاء على المنتجات والخدمات المصرفية، وأساليب الاستثمار المتوافقة مع الشريعة، خصوصا في الدول ذات الأغلبية المسلمة.

¹ يمينة ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مجلد 02، العدد 02، 2022، ص: 66.

² قمومية سفيان، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل للمصرفية الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019م، ص: 66.

- تحسين إدارة المخاطر المالية وتحقيق عوائد إضافية من عمليات التمويل والاستثمار.
- تبني نهج تدريجي في التحول نحو الصيرفة الإسلامية بدل التحول الكلي المفاجئ.
- سعي البنوك التقليدية الى تعظيم أرباحها وجذب رؤوس أموال إضافية وتعزيز حصتها في سوق رأس المال
- المحافظة على العملاء الحاليين ومنع انتقالهم إلى البنوك الإسلامية المنافسة.
- الاستفادة من التجارب الناجحة للنوافذ الإسلامية في عدد من البنوك العربية والدولية.
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنك عن هذا الميدان الجديد.

2- الدوافع الدينية:

تعد الدوافع الدينية من العوامل الأساسية التي تفسر توجه بعض البنوك التقليدية نحو إنشاء نوافذ مصرفية، حيث لا تقتصر هذه الظاهرة على الاعتبارات الاقتصادية فحسب التي تعتبر إضافية (فرعية)، بل ترتبط أيضا بالبعد العقدي والقيمي للنظام المصرفي الإسلامي، إذ يستند العمل المصرفي الإسلامي إلى مرجعية الشريعة الإسلامية، التي تنظم المعاملات المالية وفق مبدأ استخلاف المال، باعتباره أمانة من الله تعالى للإنسان، بما يجعل الالتزام بأحكامها جزءا من الالتزام الديني.¹

كما تعتبر قضية الفوائد والتعامل بالربا مما يمنعه الشرع الحكيم وهو ما شكل دافع أساسي للعديد من البنوك للبدء في التخلص من الربا وجميع الأعمال المحظورة شرعا، ويدخل ضمن الدافع الديني عدة اعتبارات شرعية يمكن اعتبارها الدوافع والأسباب وراء فتح النوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية ومن أهم ما يلي:

- التسليم بأن النظام القائم على الفوائد البنكية نظام ربوي غير متوافق مع أحكام الشريعة.
- الرغبة في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناتجة عن الربا.
- اعتقاد وجول تطبيق شرع الله في المعاملات المالية كما سائر المجالات الحياة وجوبا لا مناص منه ولا حياد عنه.

- الرغبة في فصل الأموال المشروعة عن الأموال الربوية المخالفة للشرع كقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ سورة البقرة (278-297).

¹ قمومية سفيان، مرجع سابق، ص: 67

3- الدافع الاجتماعي:

إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج و إعادة توزيع الدخل الوطني، فبدلاً من أن تكون هذه الأموال المعطلة و مكتنزة لدى الافراد، سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها و تشغيلها بما يتطابق وفق الشريعة الإسلامية، مما يسهم في تعزيز عناصر الإنتاج و يؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلاً عن زيادة أجور الأيدي العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع و الخدمات، مما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب و تستمر الدورة الإنتاجية إلى أن نصل إلى القضاء على ظاهرة البطالة.¹

المطلب الثالث: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية

إن ممارسة نشاط النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية تخضع لجملة من الاحكام والضوابط الشرعية التي تنظم عملها وتحدد اطارها وهو ما سيتم توضيحه من خلال هذا المطلب.

أولاً: التوجهات الشرعية للنوافذ الإسلامية

تباينت أفكار الفقهاء والباحثين بشأن مشروعية فتح نوافذ إسلامية ضمن البنوك التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية، ويمكن تصنيف هذه الاراء كما يلي:

1- المؤيدون للتعامل مع النوافذ الإسلامية: يرى أنصار هذا الاتجاه جواز التعامل مع النوافذ الإسلامية، مستندين في ذلك إلى مجموعة من المبررات، من أبرزها:

- يعد التخلص من الربا هدفاً أساسياً تسعى إليه المجتمعات الإسلامية، وعليه فإن إنشاء نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية يمثل إحدى الوسائل العملية للمساهمة في الحد من التعاملات الربوية.

- يشكل نجاح النوافذ الإسلامية حافزاً قوياً لإدارات البنوك التقليدية لتحويل التدرجي نحو العمل المصرفي الإسلامي بشكل كامل، وذلك نتيجة اقتناعها بجدوى هذا النشاط، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية و تقليص الاعتماد على المنتجات التقليدية.²

¹ لعلا رمضان، البرود أم الخير، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية -حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الاغواط، الجزائر، مجلد 01، العدد 02، 2017، ص: 155.

² حيدر علي كاظم الفتلاوي - حلمي هاشم عبد القادر، إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية-الفرص والتحديات، مجلة ابن خلدون للدراسات و الأبحاث، جامعة كاربوك، تركيا، مجلد 02، العدد 13، 2017م، ص: 681.

- تعاني بعض الدول من صعوبات في فتح بنوك إسلامية و ترخيصها بالتالي تعتبر النوافذ الإسلامية من الحلول الجيدة والبديلة التي من الممكن أن تساهم في سد الفجوة، و عمل اكتفاء لدى من يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي.

- اكتساب الفروع الإسلامية خبرة في التسيير وخبرة في استعمال التقنيات الحديثة.¹

- تمثل النوافذ الإسلامية مرحلة انتقالية نحو التحول من النظام الربوي الى النظام المصرفي الإسلامي وفق منهج التدرج الشرعي.

- تعزز مبدأ التعايش بين النظامين المصرفيين الإسلامي والتقليدي بما يخفف حدة التنافس بينهما.

- في حال تحول أحد البنوك التقليدية إلى بنك إسلامي فيما بعد، فإن هذا يعتبر إنجازا ومكسبا كبيرا للقطاع المصرفي الإسلامي، خصوصا إذا كان هذا البنك له اسمه وشهرته الواسعة وفروعه المتعددة.

- توظيف الخبرة التراكمية للبنوك التقليدية في المجال المصرفي بما يدعم الكفاءة الهيكلية والتشغيلية للقطاع المصرفي الإسلامي، ويرفع من مستوى أدائه وجودة خدماته التنافسية.

- ضرورة اعتراف البنوك التقليدية بأهمية الصيرفة الإسلامية وفعاليتها لكونها تمثل نموذجا ماليا بديلا يتمتع بالمصداقية والنجاعة الاقتصادية ضمن النظام المصرفي المعاصر.

2- المعارضون للنوافذ الإسلامية: ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن النوافذ الإسلامية إنما هي وسيلة جديدة لخداع المسلمين استنزاف أموالهم وأداة لركوب الموجة والسير مع السائد المطلوب دون أن يرتبط ذلك بقناعة المنهج الإسلامي، كما أن تلك النوافذ الإسلامية لا تعد أن تكون واجهة شكلية أرادت بها البنوك الربوية ألا تقوتها فرصة الفوز بحصة من سوق العمل المصرفي الإسلامي، التي يتزايد الإقبال عليها بشكل كبير وذلك تحت مسميات واشعارات إسلامية.²

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن لايجوز التعامل مع النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، حيث استدلو على ذلك بما يلي:

¹ حفصي عباس، مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 08، 2017، ص: 194

² فهد الشريف، مرجع سبق ذكره ص: 24.

- إن النوافذ الإسلامية في حقيقة الامر تابعة للبنوك الربوية، والقاعدة الفقهية تقوم " التابع تابع"، وبناء على ذلك فإنه يحكم على الفرع بما يحكم على الأصل.

- أن النوافذ الإسلامية ماهي إلا أداة تسعى البنوك التقليدية لكسب فرص السوق وليس بدافع الايماني، و دليلهم في ذلك استمرار تلك البنوك في التعاملات الربوية بعد أن أثبتت النوافذ الإسلامية نجاعتها.¹

- أن التعامل مع النوافذ الإسلامية قد يؤدي اختلاط الأموال الحلال بالحرام، إذ أن الفصل بين أموال النوافذ الإسلامية وأموال البنوك الربوية يتعذر في أغلب الأحيان وخاصة في استخدامات الحسابات الجارية كما أن فائض النافذة الإسلامية يحول البنك الرئيسي الذي يخلط أمواله ويستعمله في استثماراته، وفي ذلك اعانة له على الربا.

- التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تأخر إنشاء بنوك إسلامية جديدة والاكتفاء بهذه النوافذ الإسلامية.
- يؤدي انتشار النوافذ الإسلامية إلى حدوث منافسة غير عادلة بين البنوك التقليدية التي فتحت هذه النوافذ الإسلامية، والبنوك الإسلامية الخالصة.

- ازدواجية النظام في البنوك التقليدية التي تملك النوافذ الإسلامية قد لا تعكس وضوحا في التصور، ولا اعتبارا للموقف الشرعي لقضية الربا.²

3- القائلون بالتعامل مع النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية للضرورة: ان أصحاب هذا الرأي هم فريق وسط في القضية، و يرون أن التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية قد يؤدي إلى دعم و إعانة البنوك الربوية في ذلك الدعم و إعانة الباطل و استمرار له، إلا أنه في حالة عدم وجود بديل شرعي مثل ما هو الحال في الدول الغير إسلامية فإن التعامل مع تلك النوافذ الإسلامية يكون للضرورة ن باعتبار أن المسلم في أي حال من الاحوال يحتاج إلى الخدمات البنكية كإيداع أمواله إن كثرت للحفاظ عليها من الضياع و السرقة و غيرها، و بالتالي يمكن له التعامل مع هذه النوافذ الإسلامية في هذه الحالة، فقد استدل هؤلاء بعدة أدلة أهمها³:

¹ الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، الطبعة الأولى، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1996م، ص: 338.

² ضرار الماحي -محمد عوض الكريم حسين، الفروع الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة الظاهرة الاجتماعية، مجلد 10، العدد 01، 2009م، ص ص: 93-94.

³ بن زارع حياة، النوافذ الإسلامية كمدخل للصيرفة الإسلامية في الجزائر، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، مجلد 12، العدد 01، 2023 ص ص: 127-128.

- قوله تعالى: " فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" سورة البقرة الآية: (173) ، ووجه الدلالة أن المسلم إذا احتاج لبعض الخدمات البنكية ولم يجد بنكا إسلاميا يتعامل معه فإنه ينطبق عليه حكم المضطر، ويجوز له التعامل مع النوافذ الإسلامية وبنوكها الأصلية.
- أن يتعامل مع النافذة الإسلامية في حالة عدم وجود بنوك إسلامية أفضل من التعامل مع بنك تقليدي.
- قد يؤدي عدم التعامل مع النوافذ الإسلامية إلا في حالة الضرورة إلى حث البنوك التقليدية للتحويل السريع والكامل إلى بنوك إسلامية.

ثانيا: ضوابط فتح النوافذ الإسلامية

يعتمد إنشاء النوافذ الإسلامية على مجموعة من الضوابط التي تسمح بتأسيسها وتطبيقها بما يتوافق وممارسة العمل المصرفي تتمثل هذه الأخيرة في:

1- الضوابط الشرعية: تمثل أساس عمل النوافذ الإسلامية وتعتمد على:¹

- تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع النشاطات.
- تشكيل هيئة رقابة شرعية تضم الفقهاء والمختصين في المالية الإسلامية.
- تطبيق أحكام الرقابة الشرعية للتأكد من العمليات المعتمدة.
- التزام واستعداد سلطة البنك التقليدي على تطبيق الاحكام الشرعية للنوافذ الإسلامية.
- الفصل المالي والمحاسبي بين عمليات النافذة الإسلامية وعمليات التقليدية للبنك.

2- الضوابط القانونية: تتمثل في التشريعات والقوانين التي تدير العمل المصرفي داخل بلد ما، ما تجدر الإشارة إليه هو اختلاف هذه الأخيرة من دولة لأخرى وهو ما يجعل ممارسة العمل المصرفي بصفة عامة صعب، لاسيما في حالة عدم وجود قانون ينظمه ويراقبه بعيدا عن قانون تنظيم العمل الربوي. يتعلق الأمر هنا بآليات تسيير وتنظيم النشاط المصرفي من قبل البنك المركزي.

3- الضوابط الإدارية: ترتبط بوجود إدارة مستقلة للنافذة الإسلامية داخل البنك التقليدي، مما يسمح بمتابعة وتطوير منتجات النافذة ورفع كفاءتها، كما يجب اعتماد الفصل المالي والمحاسبي للنافذة عن باقي إدارات البنك التقليدي حتى يتم تطبيق مبدأ عدم اختلاط الأموال ومن ثم تحقيق مبادئ العمل المصرفي الإسلامي.

¹ سعدي فاطمة الزهراء-بن زكوة العونية، تطبيقات النوافذ الإسلامية في الجزائر وفقا لقانون 20-02، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جامعة المدية-جامعة معسكر، الجزائر، العدد 97، 2020، ص: 104.

4- الضوابط المالية والمحاسبية: يتعلق الامر بتطبيق مبدأ الفصل بين مصادر الأموال التابعة للنافذة الإسلامية ومصادر أموال البنك التقليدي مع التأكد مع ضرورة استقلالية العمليات المالية والمحاسبية التابعة للنافذة. يكون ذلك بتخصيص قسم لعمليات الميزانية والقوائم المالية (كل ما يتعلق بإعدادها) تابع للنافذة يعمل على الإشراف على كافة العمليات وتدقيقها.¹

ثالثا: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية

تتطلب عملية فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية والتي تتمثل فيما يلي:

1- متطلبات قانونية: تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن تم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس.
- الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها.
- تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول. الآثار القانونية المترتبة والعقبات القانونية المحتملة.

2-متطلبات شرعية: تتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي:²

- تعيين هيئة رقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية.
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.
- إلغاء المعاملات المخالفة للشرعية الإسلامية في جميع صورها وأشكالها.
- الفصل بين الموارد المالية المشروعة والغير مشروعة.

3- متطلبات إدارية: يتم الأخذ بالإجراءات الإدارية لفتح النافذة الإسلامية بعد تحقق المتطلبات القانونية والشرعية، وللشروع في ذلك يجب توفر المتطلبات الإدارية التالية:³

¹ سعدي فاطمة الزهراء-زكورة العونية، مرجع سابق، ص: 105.

² صالح مفتاح، معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميطرا التجاري مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 34-35، 2014، ص: 154.

³ لجنة كرميش، حسيبة سميرة، واقع متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية -دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، مجلد 06، العدد 02، 2024، ص: 212.

- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعاً.
- تعيين لجنة لإدارة عملية فتح النوافذ والتحول.
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.
- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- تطبيق معايير الهيئات المختصة والمتوافقة مع المعايير الدولية لتحسين أساليب معالجة الإيرادات والمصاريف و طبيعة المعاملات المصرفية الإسلامية

المبحث الثالث: ماهية الموارد المالية

تشكل الموارد المالية الدعامه الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات المصرفية في مختلف أنشطتها، إذ تمثل مجموع الأموال المتاحة التي تستخدم في تمويل العمليات الاستثمارية و الائتمانية. و تتنوع هذه الموارد بين مصادر داخلية و أخرى خارجية، غير أن الادخار يعد من أبرزها و أكثرها تأثيراً، باعتباره المنبع الأول الذي يتدفق منه الأموال نحو الجهاز المصرفي. و من هذا المنطلق، فإن الإحاطة بماهية الموارد المالية تستلزم بالضرورة تحليل الادخار كأحد مكوناتها الجوهرية، في ظل ما يثيره من إشكالات تتعلق بطبيعته وموقعه داخل الفكر الاقتصادي، و بعلاقته بالاكنتاز و الاستثمار، إضافة إلى دوره في توجيه و تعبئة الموارد داخل النظام المصرفي و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الادخار

يعد الادخار من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد، حيث يساهم في تحقيق التوازن المالي ودعم الاستثمار والتنمية كما يحظى بأهمية في الفكر الإسلامي إذ يرتبط بقيم الاعتدال وترشيد الانفاق وتوجيه المال نحو ما هو مشروع ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على ماهية الادخار من كلا الناحيتين الاقتصادية و الإسلامية.

أولاً: تعريف الادخار

1 - من وجهة نظر المدارس الاقتصادية: عرف الادخار من قبل المدارس الاقتصادية كما يلي: ¹

أ- المدرسة التقليدية: يؤمن أصحاب المدرسة التقليدية أن الأرض هي مصدر الثروة كلها، و لهذا السبب اعتبروا أن الادخار من المعاني التي اتجه إليها الفكر الفيز وقراطي و الخاص بإنتاجية العمل الزراعي من منطلق الفكرة التي تؤمن بأن العمل الزراعي يوفر فائداً في حين أن غيره من الأعمال لا يضمن ذلك.

ب- المدرسة الكلاسيكية: يعد ادم سميث وريكارد ومن أشهر علماء الكلاسيكية هم أصحاب مدرسة الحرية الاقتصادية، إذ يرى سميث أن رأس المال يزداد بالادخار ويتناقص بالهدر وسوء الإدارة، وقد رأى الكلاسيك بأن كل ما يدخر يستثمر وبالتالي لا يمكن أن يخفض من الطلب الكلي، كما يبين الكلاسيك أن الادخار هو دالة في معدل سعر الفائدة وبزيادة الفائدة يزداد ميا الأفراد إلى الادخار، على العكس من ذلك عند انخفاض معدل سعر الفائدة ينخفض المعدل الحدي لادخار وهذا يعني أن الادخار دالة متزايدة في معدل سعر الفائدة.

¹ فائزة حسن مسجت، بان ياسين مكي، محددات الادخار المحلي في العراق، مجلة المثلى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، مجلد12، العدد02، 2022م، ص131.

ج- المدرسة الكينزية: بين الاقتصادي كينز أن الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على الاستهلاك، ويؤكد أن الادخار هو دالة الدخل، كما وصف كينز أن الادخار هو فضلة من الدخل غير منفقة و قد كان تصوره عن الادخار أوضح من الكلاسيك لأنهم تركوا عليه الاقتطاع من الدخل غير واضحة، فقد يتم اقتطاع الفرد لجزء من دخله ليذخره وعند حاجته إليه يقوم بإنفاقه، في حين بين كينز أن الادخار هو الجزء المتبقي من الاستهلاك.

2- الادخار من المنظور الإسلامي:

المفهوم الإسلامي للادخار هو تأجيل الانفاق العاجل إلى إنفاق أجل على أن تتم إدارة هذا المال المؤجل في مؤسسة مالية خاصة بتنمية المدخرات، حيث يقسم المفهوم الإسلامي الادخار الى ثلاثة عناصر وهي الدخل والانتفاع فضلا عن الاستثمار، فهدف الادخار هو الانتفاع من الأموال المدخرة للمستقبل وبوجود الادخار ثم يأتي الاستثمار بغرض تحقيق الانتفاع المطلوب.¹

ويعرف الاقتصاد الإسلامي الادخار بأنه ذلك الجزء من دخل الفرد الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية و الخدمة ولا يخصص للاكتناز، فالإسلام يحث الفرد على الادخار ويضبط سلوكه الاستهلاكي وذلك بهدف التحسب للمستقبل والاعتدال في الانفاق والتصرف بأنه مستخلف في أي مال لديه، وهناك أربع ضوابط لوظيفة الادخار في المجتمع الإسلامي وهي: تحريم الربا، تحريم التبذير ووجوب حفظ المال، تحريم الاكتناز ووجوب التكافل الاجتماعي.²

ولقد حث الإسلام على الادخار في كثير من المواضع من القرآن الكريم والسنة النبوية نذكر منها:

- قول الله عز وجل: " وَأَنْتُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ " سورة آل عمران الآية: (49)

- وفي قصة سيدنا يوسف عليه السلام قال تعالى: " قَالَ تَزَرَّعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُّوهُ فِي سُبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ " سورة يوسف الآية: (47)

- وحديث محمد صلى الله عليه وسلم فيما رواه سلمة بن الأكوع -رضي الله عنه -قال: قال رسول الله عليه و سلم: "من ضحي منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة وبقي في بيته منه شيء، " فلما كان العام المقبل قالوا:

¹ فائزة حين مسجت، بان ياسين مكي، مرجع سابق، ص: 130.

² أحمد سلامي، الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015، ص: 64-65

- يا رسول الله نفعل كما فعلنا العام الماضي -أي لا ندخر شيئاً؟ قال: "كلوا وأطعموا وادخروا، فإن ذلك العام - أي العام الماضي - كان بالناس جهد، فأردت أن تعينوا فيها".
- وقوله أيضاً صلى الله عليه وسلم: "رحم الله امرأ اكتسب طيباً، وأنفق قصداً وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته". (متفق عليه)

ثانياً: أهمية الادخار

- يعد الادخار من الآليات الأساسية ذات الأثر الفعال في تمويل الاستثمارات، حيث يساهم في مواجهة الالتزامات والظروف الطارئة وتقع مسؤوليته على عاتق كل من الأفراد والدولة.
- كما يمثل نظاماً اقتصادياً ومالياً يتيح تلبية حاجيات الأفراد ورغباتهم، سواء الانية أو المستقبلية لاسيما في أوقات عدم الاستقرار إضافة إلى ذلك يعد الادخار أهم الوسائل التي تسهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز وتراكم الثروة ويمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للادخار في مايلي:
- السماح للجهات بتمويل مشاريعها التنموية وتحقيق أرباح وعوائد للاقتصاد الوطني.
 - الحد من موجات ارتفاع الأسعار ومحاربة التضخم وزيادة المعروض من السلع والخدمات.
 - خلق تنمية اجتماعية كامتصاص البطالة وتحسين مستوى الخدمات لأن الاستثمار موجه إلى الاستثمار.
 - يساهم في ترشيد الاستهلاك والحد من مظاهر الترف، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي وذلك من خلال تقوية قدرة الأفراد والمجتمع على مواجهة التحديات والالتزامات المستقبلية والتكيف معها.
 - توفير التمويل المحلي اللازم لمشاريع التنمية دون اللجوء إلى رفع الضرائب ووسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم.¹
 - يمثل أداة استراتيجية للاستقلال الاقتصادي في الدول النامية، فهو يحول الدخل الفائض إلى استثمارات محلية تدفع عجلة النمو دون الاعتماد على الخارج²

¹ محمود أحمد المتيم - أمني صلاح محمود المخزنجي، أثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي (بالنظر على مصر)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، مصر، المجلد 01، العدد 01، 2020، ص: 152.

² Turan- Gjergji, What is the Impact of Saving on Growth, Mediterranean journal of Social Sciences, vol 05, No 13, 2014, p 360.

المطلب الثاني: علاقة الادخار بالاكنتاز والاستثمار

لا يمكن فهم الادخار فهما صحيحا بمعزل عن علاقاته التداخلية مع غيره من المتغيرات الاقتصادية التي تجاوره أو تكمله فمن جهة يلتقي الادخار بالاكنتاز في الشكل الظاهري المتمثل في الإمساك عن الانفاق، غير أنهما يفترقان جوهريا في الحكم و المقصد و الغاية، مما يستدعي تحديدا دقيقا للحد الفاصل بين تراكم المدخر المشروع و الكنز المحرم ومن جهة أخرى لا يكون الادخار فعالا اقتصاديا في المنظومة الإسلامية إلا إذا تحول إلى استثمار حقيقي يغذي دورة رأس المال و إلا بقي مالا معطلا خارج دورة التداول وعليه سنتناول في هذا المطلب علاقة الادخار بالاكنتاز و علاقة الادخار بالاستثمار.

أولاً: علاقة الادخار بالاكنتاز

1- تعريف الاكنتاز: الاكنتاز لغة: له تعريفات عدة منها أنه من الكنز وهو ما يدل على جمع الشيء، أو هو كل شيء جمع بعضه إلى بعض سواء كان في بطن الأرض أم على ظهرها، واكنتاز الشيء يعني جمعه وإمساكه و قيل هو المال المدفون، وجمع المال وتكديسه والاحتفاظ بالمتراكم منه، ومن تعريفاته أيضا أنه الاحتفاظ بالثروة بغير استثمار وقيل أيضا أنه المال الذي لم تؤد زكاته.¹

اصطلاحاً: هو تجميد المال وحبسه وإبعاده عن التداول، أي عن الإسهام في الإنتاج وقيل الكنز ما فضل عن الحاجة.

وفي الاقتصاد يعني: احتفاظ الافراد والمؤسسات بجزء من الدخل وحبسه وعدم اشراكه في أي نشاط اقتصادي، فهو بمنزلة قرار بإخراج ذلك المال من دائرة النشاط الاقتصادي وينسجم هذا التعريف مع ماورد عن الاكنتاز في بعض كتب الفقه ومنه "ومن مقاصد الشريعة الإسلامية عدم تجميد الأموال ولزوم تحريكها فيما ينفع الناس من انواع العمل الاستثماري".²

2- طبيعة العلاقة بين الادخار والاكنتاز: يعد الادخار سلوكا اقتصاديا ناتجا عن قرار رشيد من قبل الفرد بتأجيل جزء من استهلاكه الحالي لأجل مستقبلي، وغالبا ما يأخذ شكل ودائع مصرفية تتيح إعادة توظيف هذه

¹ جهاد خليل سيف الدين، اكنتاز الأموال: حكمه الشرعي، وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، رسالة دكتوراه في الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة في جامعة بيروت الإسلامية، لبنان، العدد 84، 2025، ص: 206.

² لمياء سلامة عبد الفتاح عقل، تجريم اكنتاز الذهب وتخزينه دراسة مقارنة بين القانون الجنائي والفقه الإسلامي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية -جنات-جامعة الازهر، القاهرة، العدد 48، 2025، ص: 2808.

الموارد في الاستثمار. أما الاكتناز فهو احتجاز للنقود خارج الدورة الاقتصادية، يتم غالباً بدافع الخوف أو انعدام الثقة، ويؤدي إلى انخفاض سرعة دوران النقود وإلى آثار انكماشية على الاقتصاد.¹

ثانياً: علاقة الادخار بالاستثمار

1- تعريف الاستثمار: يعرف على أنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح، وقد يكون الاستثمار في شكل مادي أو غير مادي، حيث يتوفر لدى الأفراد استثمارات على شكل مادي ملموس مثل الأراضي، البنايات.... إلخ وكذلك على شكل غير مادي مثل: النقود، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل..... إلخ²

ويعرف أيضاً أنه: التضحية بإنفاق مالي معين الآن مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل وبذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلاً بثمن التضحية والانتظار طيلة فترة الاستثمار.

ويعرف أيضاً أنه: استخدام الأموال الحاضرة لتوليد أرباح في المستقبل.³

2- أهمية الاستثمار: للاستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى استراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل تتمثل هذه الأهمية فيما يلي:⁴

- يعد الاستثمار المحرك الأساسي والوحيد للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، لما يوفره من منافع شبه دائمة وبعد مستقبلي واضح.

- يكمن دور الاستثمار أيضاً في استغلال الصادرات العامة والطافات والقدرات الإنتاجية المتاحة للمجتمع بشكل أمثل

- المؤسسة التي لا تستثمر تكون عرضة للزوال والتوقف عن النشاط.

- يخلق الاستثمار أسس التنمية الحقيقية، ويسهم في تكوين رأس المال وتحقيق الأجل الطويل، كما يؤثر إيجاباً على باقي عوامل الإنتاج.

- زيادة الإنتاج ودعم ميزان التجاري وميزان المدفوعات.⁵

¹ فريدريك ميشال، النظرية النقدية، دار المعارف للنشر، القاهرة، مصر، ص: 123.

² طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1997، ص: 30.

³ عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب تقييم الاستثمارات، الدار الجامعية، بيروت - لبنان، 1985، ص: 225.

⁴ Bussery- Charois, Analyseet Evaluation des Projets d Investissement, Parie, 1999, P64.

⁵ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 34.

3- عوامل الارتباط بين الادخار والاستثمار: إن فهم طبيعة العلاقة التي تربط بين الاستثمار والادخار يعد أمراً أساسياً في التحليل الاقتصادي الكلي. فرغم أن هذين المتغيرين يبدوان من زاوية معينة وكأنهما عملية واحدة في سياق علاقتهما بالنتائج أو الدخل الوطني، إلا أنه يمكن التمييز بينهما من الناحية النظرية والسلوكية. يرى كينز أن الادخار يعادل حصيلة المبيعات الكلية مطروحاً منها حصيلة مبيعات السلع الاستهلاكية و بناءاً على هذا المفهوم، يحدد وفق المعادلة التالية:

$$\text{الادخار} = \text{الدخل} - \text{الانفاق الاستهلاكي}^1$$

وفي المقابل يعرف كينز الاستثمار على أنه "قيمة الإنتاج الحالي من السلع الرأسمالية مضافاً إليها قيمة التغير في المخزون من السلع النهائية" ومنه نشق المعادلة التالية :

$$\text{الاستثمار} = \text{النتائج الإجمالية} - \text{النتائج من السلع الاستهلاكية}$$

وبما أن الدخل الكلي يساوي الناتج الكلي، والانفاق الاستهلاكي يعادل قيمة الناتج من السلع الاستهلاكية فإن ذلك يؤدي منطقياً إلى تساوي الادخار والاستثمار من منظور محاسبي.

أما على المستوى السلوكي، فيلاحظ أن الوحدات الاقتصادية التي تقوم بالادخار (الأسر) تختلف عن تلك التي تقوم بالاستثمار (المؤسسات) ويخضع سلوك كل منها لدوافع مختلفة فالأسر تستخدم جزءاً من دخلها للاستهلاك، بينما يشكل الجزء المتبقي الادخار في حين أن الاستثمار هو عملية مرتبطة بالإنتاج، تقوم بها المؤسسات التي تحتاج إلى الادخار الذي توفره الأسر لتمويل استثماراتها بذلك يقال عادة إن الادخار يمثل المصدر الأساسي للاستثمار، مما يستلزم التنسيق بين سلوك الادخار وسلوك الاستثمار رغم اختلاف الجهات القائمة بهما.²

المطلب الثالث: آليات المصارف الإسلامية لتعبئة الادخار

إن نجاح الصيرفة الإسلامية دفع البنوك التقليدية إلى التسابق لتقديم خدمات مصرفية إسلامية، بهدف استقطاب كتلة هامة من الودائع وتوجيهها إلى تمويل المشاريع الاستثمارية، وتعد آلية تعبئة الموارد المالية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية، وذلك باستخدام أساليب وتقنيات شرعية تمكنها من

¹ منصور زين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2012، ص: 39.

² حازم البيلوي، دليل الرجل العادي إلى التغير الاقتصادي، دار الشروق 1992، ص: 57.

تنمية هذه الموارد وتوزيعها على المشاريع المختلفة. فكلما استطاع المصرف تعبئة موارد مالية أكبر، كلما كان تحقيق الأرباح أكبر، والمساهمة في الاستثمار وتمويل الدورة الاقتصادية وفق الشريعة الإسلامية.

أولاً: أنواع الودائع في المصارف الإسلامية

قبل التطرق لتقسيم أنواع الودائع سيتم التعرف على تعريف الوديعة أولاً:

تعريف الودائع: تطلق كلمة "الوديعة" في المصارف الإسلامية على جميع الحسابات التي يفتحها العملاء لدى المصرف ويتم الإيداع فيها من قبلهم. وتمثل هذه الحسابات مصدراً هاماً من مصادر أموال المصارف الإسلامية، حيث يمثل أصحاب الحسابات رب المال في المضاربة، ويمثل المصرف هو المضارب فيها. وهذا إذا كان نوع الحساب أو الإيداع بهدف الاستثمار أو التوفير، أما في حالة كون الحساب لغرض حفظ المال وصيانته (حساب جاري) من السرقة أو الهلاك فإن صاحبه لا يستحق أي عائد أو ربح.¹

1- الودائع الائتمانية: هي ودائع نقدية التي يتسلمها البنك على أساس تفويضه باستعمالها، وله غنمها و عليه غرمها، دون أن تكون مقيدة بأي شرط عند السحب أو الإيداع، وهي لا تشارك بأي نسبة في أرباح الاستثمار، ولا تتحمل مخاطره. وهي نوعين:

أ- الودائع الجارية: هي الحسابات التي تكون مهيئة للسحب والإيداع بلا قيد ولا شرط، ويسمح فيها باستعمال الشيكات وغيرها من وسائل السحب والتصرف بالحساب، وذلك ضمن حدود الرصيد الجاهز للأداء.

ب- حسابات الودائع تحت الطلب: وهي الحسابات التي تأخذ حكم الحسابات الجارية من حيث قابليتها للسحب والإيداع بلا قيد ولا شرط ولمن لا يسمح باستعمال الشيكات عند السحب من الحساب، وإنما يشترط حضور العميل أو وكيله المفوض للصرف بالحساب.²

2- الودائع الاستثمارية: وهي الحسابات التي يفتحها البنك لزبائنه على سبيل المضاربة حيث يهدف أصحاب هذه الحسابات الاستثمار أموالهم فيقومون بتوقيع العقد مع المصرف مفاده تفويض المصرف بالتصرف بأموالهم، على أن يتم توزيع أرباح استثمار هذا المال بينه وبين المصرف الإسلامي، بنسب متفقة عليها مسبقاً، أما الخسارة فيتحمّلها أصحاب الحسابات الاستثمارية، ما لم يقصر المصرف أو عدى على المال، وهذا هو

¹ عبد الواحد غردة، عوامل زيادة الادخار في الإسلام وأثره على تفعيل دور المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، العدد 03، 2010، ص: 149.

² أحمد شحدة أبو سرحان، التكيف الفقهي للحساب الجاري و آثاره، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، الأردن، مجلد 45، العدد 04، 2018، ص ص: 175-176.

مقتضى عقد المضاربة¹، ولا تصدر لهذه الودائع دفاتر الشيكات، و تعتبر هذه الودائع الذي تعتمد عليه المصارف في تقديم تمويلها للقطاعات الاقتصادية المختلفة²، و تنقسم الودائع الاستثمارية إلى ما يلي:

أ- **الودائع الاستثمارية العامة:** ويطلق عليها أحيانا حسابات أو ودائع الاستثمار المشترك، وذلك على أساس أن البنك ينظر إليها كوحدة واحدة لأنه يقوم بخلط جميع أموال المودعين في هذه الحسابات معا كما يخلطها بأمواله الخاصة ثم يقوم باستثمارها على أساس عقد المضاربة غير المشروطة ويخول المودع المصرف استثمار أمواله في المشروعات التي يراها مناسبة وهبي من عقود المضاربة الدائرة بين النفع أو الضرر ولا تتقيد بمكان أو زمان، وتنقسم هذه الودائع بدورها إلى ما يلي:

- **الودائع لأجل:** يقصد بها الودائع التي تتحدد مدة إيداعها مسبقا، ويضل رصيدها ثابتا حيث لا يجوز للمودع السحب منها قبل التاريخ المحدد لاستحقاقها، لكن قد تسمح البنوك الإسلامية السحب من هذه الحسابات إذا كانت سيولتها وظروفها تسمح لذلك.³

- **ودائع للتوفير:** هي ودائع يعطى صاحبها عادة دفتر التوفير وله حق السحب منها في أي وقت شاء و لكن في، ظل ضوابط معينة وعادة تتعلق هذه الضوابط بالمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه في المرة الواحدة، و المدة المطلوبة لبقاء الوديعة حتى يكون له حق في نصيب الأرباح، كما تعمل هذه الودائع على تشجيع صغار العملاء (المستثمرين) للمشاركة في عمليات الاستثمار و ذلك عن طريق السماح بالإيداع و السحب المقيد حسب الشروط الخاصة، و هبي تجمع بين خصائص الودائع الجارية من حيث أنه يستطيع صاحبها السحب منها متى شاء و خصائص الودائع لأجل من حيث الحصول على عائد متغير حسب نتائج أعمال المصرف خلال فترة بقاء الوديعة.⁴

- **ودائع بإخطار:** وهي ودائع لا يتحدد لها تاريخ مسبق للاستحقاق وأن ما رغب المودع في السحب منها فعليه إخطار المصرف برغبته، وذلك قبل موعد السحب بفترة معينة تخدها سياسة المصرف، وهذا النوع من الودائع يعطي المصرف فرصة جيدة لاستثمارها لأن صاحبها بتعهد بإشعار المصرف مقارنة بودائع التوفير،

¹ حنيش أحمد عباسي إبراهيم، دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، الجزائر، العدد 02، 2017، ص: 135.

² دحو محمد-صديقي أحمد، واقع الادخار في المصارف الإسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، مجلد 4، العدد 3، 2019، ص: 201.

³ عبد الواحد غردة، مرجع سبق ذكره، ص152.

⁴ عبد الله يحيى علي الريشي، دراسة قياسية لمجندات الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية السعودية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، المجلد 2، العدد 16، 2021، ص: 89.

تقبل الأموال المودعة في الحسابات الاستثمارية على أساس عقد المضاربة، وتشترط هذه الودائع أنه لا يجوز السحب دون إشعار المصرف، ولا يجوز السحب باستخدام الشيكات، بالإضافة إلى المشاركة في الأرباح.¹

ب- الودائع الاستثمارية المتخصصة: وهي الأموال التي يقبلها البنك من المودعين لغرض استثمارها حصريا في مشروع معين يقوم هذا النوع من الودائع على مبدأ "الغنم بالغرم" (الخارج بالضمان)، حيث يتحمل أصحابها كامل الخسارة عند وقوعها، و يكون لهم الربح عند تحققه في المقابل، يحصل البنك على نسبة متفق عليها من الأرباح نظير جهده وإرادته دون أن يتحمل أي جزء من الخسارة، و ذلك بثلاث شروط: ألا يكون قد شارك بأمواله الخاصة في المشروع ولا يجوز للمستثمر سحب هذه الوديعة كليا أو جزئيا، إلا بعد انتهاء الكامل من المشروع و معرفة نتيجته النهائية سوار تحقق ربح أم خسارة، وعندها يتحمل المودع الخسارة كاملة، أو توزع الأرباح وفق نسب متفق عليها مسبقا.²

3- الودائع الادخارية: يستهدف هذا النوع من الودائع تشجيع صغار المدخرين على الادخار، حيث تقبل المصارف الإسلامية مدخراتهم صغيرة القيمة، وتودعها لهم في حسابات صغيرة عبر دفتر توفير يحصل عليه العميل. وبموجب هذه الخدمة يحصل المصرف على تفويض من العميل لاستثمار أمواله والمضاربة فيها. ومن الواضح أن نجاح المصارف الإسلامية في جذب الودائع الادخارية يعمل على تأصيل السلوك الادخاري لأفراد المجتمع مما يجعل هذه الودائع تتسم بطول الأجل في مجموعها حتى لو كانت قصيرة الأجل بمفردها، ومن ثم يمكن استثمار هذه المدخرات في تمويل الاستثمارات طويل الأجل.³

4- شهادات الادخار الاستثمارية: تعتبر هذه الشهادات من الأوعية الاستثمارية الحديثة في المصارف الإسلامية، ويمكن اعتبارها أوراقا مالية شبيهة بالسندات التي تصدرها الدول أو الشركات المساهمة لكنها تختلف عنها جوهريا في أنها لا تمنح فائدة ثابتة بل تقدم عائدا مشتقا من الأرباح الفعلية التي حققتها أعمال المصرف الإسلامي المصدر لها، وقد تقوم هذه المصارف أحيانا بدفع مبالغ كأرباح مقدمة تحت حساب أرباح شهادات الإيداع الاستثمار.⁴

¹ دحو محمد-صديقي أحمد، مرجع سابق، ص 201.

² عبد الله يحيى علي الريثي، مرجع سابق، ص: 89

³ حنيش أحمد، عباسي إبراهيم، مرجع سابق، ص: 134.

⁴ دحو محمد-صديقي أحمد، مرجع سابق، ص 202.

خلاصة الفصل الأول:

أثبتت الصيرفة الإسلامية قدرتها على ترسيخ مكانتها ضمن النظام المصرفي الحديث، بفضل التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية واعتمادها على صيغ تمويلية ومنتجات مالية تتسم بالشفافية وتعزز الثقة لدى المتعاملين. وقد أسهمت هذه الخصائص في تزايد الإقبال عليها، خاصة من قبل الفئات الساعية إلى تجنب المعاملات الربوية. كما شكّل هذا النجاح حافزاً مهماً للبنوك التقليدية لتبني هذا النموذج من خلال إنشاء نوافذ أو فروع إسلامية بهدف تنويع خدماتها وتوسيع قاعدة عملائها.

وفي هذا السياق تُعد النوافذ الإسلامية امتداداً تطبيقياً للصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية إذ تمثل آلية تنظيمية تمكن من تقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الضوابط الشرعية دون الحاجة إلى إنشاء بنوك إسلامية مستقلة. وقد أسهمت هذه النوافذ في تجسيد مبادئ الصيرفة الإسلامية على أرض الواقع كما ساعدت على توسيع نطاق انتشارها وتعزيز قدرتها على استقطاب شرائح جديدة من العملاء بما يدعم مكانة البنوك في السوق المصرفية.

وتلعب النوافذ الإسلامية دوراً محورياً في تعبئة الموارد المالية، حيث تنطلق من تشجيع الادخار عبر استقطاب المدخرات بمختلف أشكالها، ثم تعمل على توجيهها نحو الاستثمار من خلال صيغ تمويلية متوافقة مع الضوابط الشرعية، بما يضمن توظيفها في مشاريع إنتاجية حقيقية. ويساهم هذا التوجه في الحد من ظاهرة الاكتناز عبر إدماج الأموال في الدورة الاقتصادية، الأمر الذي يعزز تمويل الاستثمار، ويدعم النشاط الاقتصادي، ويسهم في تحقيق الاستقرار المالي.

الفصل الثاني:

مساهمة النوافذ الإسلامية في

تعبئة الموارد المالية - في

المصارف محل الدراسة-

تمهيد:

انطلاقاً من المعلومات التي تم التوصل إليها في الجانب النظري من هذه الدراسة، والمتعلقة بالتعريف بالصيرفة الإسلامية، تُعدّ الجزائر من بين الدول التي تبنت هذا التوجه ضمن منظومتها المصرفية، وذلك في إطار الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي مست القطاع المالي. وقد جاء هذا التوجه بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، تلاه إصدار بنك الجزائر للنظام 20-02، الذي منح للبنوك التقليدية إمكانية فتح نوافذ مصرفية تقدم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما شكّل خطوة محورية نحو ترسيخ وتطوير الصيرفة الإسلامية داخل النظام المصرفي الجزائري.

كما يهدف هذا الفصل إلى تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر و إبراز أهم المنتجات الادخارية التي توفرها نوافذ الصيرفة الإسلامية في بنوكها ، وتحليل مدى مساهمتها في تعبئة الموارد المالية، باعتبارها ركيزة أساسية في تمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية، بما يسهم في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي الوطني. ومن أجل الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر .

المبحث الثاني: مساهمة النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية في الجزائر .

المبحث الثالث: مساهمة النوافذ الإسلامية - محل الدراسة - في تعبئة الموارد المالية

المبحث الأول: تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بالصيرفة الإسلامية، تجلّى في إنشاء بنوك متخصصة في تقديم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب فتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية. ويهدف هذا التوجه إلى تلبية احتياجات الزبائن الراغبين في التعامل بمنتجات مالية شرعية، إضافة إلى تنويع وتوسيع الخدمات المصرفية داخل النظام البنكي الجزائري.

المطلب الأول: تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر

يُعتبر كلّ من مصرف البركة الجزائر ومصرف السلام الجزائر المؤسستين المصرفيتين الإسلاميتين الوحيدتين الناشطتين في النظام المصرفي الجزائري، حيث يقدمان خدمات مالية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. وسنقوم فيما يلي بالتطرق إلى كل مصرف على حدة للتعريف به.

أولاً: تجربة مصرف السلام الجزائري

1- تعريف مصرف السلام: يُعد بنك السلام الجزائر ثاني مؤسسة مصرفية إسلامية يتم تأسيسها في الجزائر، حيث باشر نشاطه رسميًا في مطلع شهر أكتوبر سنة 2008، رغم حصوله على ترخيص التأسيس من قبل السلطات المختصة بتاريخ 17 أكتوبر 2006. وقد بلغ رأس ماله المكتتب والمدفوع 72 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي 100 مليون دولار أمريكي، مما جعله من بين أكبر المصارف على مستوى شمال إفريقيا. يعتمد البنك في نشاطه على استراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات الحيوية في الجزائر، وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع المبادئ والقيم الأصيلة للمجتمع الجزائري. ويهدف من خلال ذلك إلى تلبية احتياجات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين. كما تخضع عملياته لرقابة هيئة شرعية تضم نخبة من العلماء المختصين في مجالي الشريعة الإسلامية والاقتصاد وفي إطار تنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية، أصدر بنك الجزائر التعليم رقم 20-03 والتي سعت إلى ضبط المعاملات المصرفية المرتبطة بالصيرفة الإسلامية وتقديم توجيهات للمؤسسات المالية. وقد أسهمت هذه التعليم في فتح المجال أمام تطوير منتجات التمويل الإسلامي بمختلف أنواعها، سواء عبر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية أو من خلال إنشاء بنوك إسلامية جديدة.¹

¹ إلياس حناش - بن فنغور خديجة، تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية على مستوى بنك السلام الجزائري خلال الفترة (2016-2022)، مجلة الأفاق

للدراستات الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، مجلد 09، العدد 02، 2024، ص: 39.

2- أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام -الجزائر

أ- **مجموع الأصول:** تعبر الأصول مؤشرا على الفعالية والقدرة المالية للمؤسسة، إذ تشير إلى النسبة المئوية للأصول التي تم تمويلها من قبل الدائنين أو عن طريق الخصوم والديون حيث يمثل الجدول التالي تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة من 2020م إلى 2024.

الجدول رقم (1): تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر (2020-2024).

(مليون دينار جزائري)

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي الأصول	162626	237804	261963	333886	389396

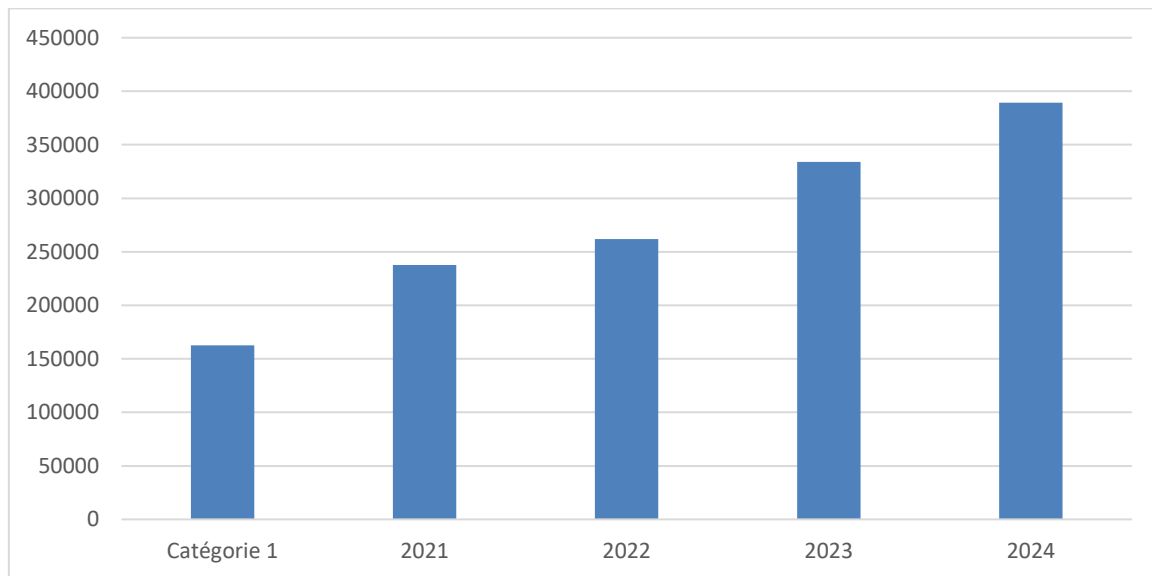
المصدر: مصرف السلام الجزائر، التقارير السنوية: (2020-2024)

يبين الجدول السابق تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة من 2020م إلى 2024م حيث نلاحظ أن بنك السلام الجزائر شهد نمواً متواصلاً في إجمالي أصوله خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 162626 مليون سنة 2020 إلى 389396 مليون دج سنة 2024. وقد بلغت نسبة الزيادة سنة 2021 حوالي 46 مقارنة بسنة 2020، ثم ارتفعت الأصول سنة 2022 بنسبة 10% ، وتواصلت الأصول بارتفاعها حتى سنة 2024 بلغت نسبي ارتفاعها 16%.

كما يدل الارتفاع التدريجي للأصول على تعزيز مكانة البنك في القطاع المصرفي الجزائري، وزيادة حجم التمويلات والاستثمارات، مما ساهم في دعم مركزه المالي وتحقيق نمو مستدام إضافة إلى تنامي ثقة العملاء والمتعاملين مع البنك.

الشكل رقم (2): تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر (2020-2024).

(مليون دينار جزائري)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1

من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائري خلال السنوات (2020-2024)، نلاحظ تزايد مستمر وتطور ملحوظ في إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر، حيث بلغت في 2020م حوالي 162,626 مليون دينار جزائري ثم ارتفعت بقيمة 76,208 مليون دينار جزائري سنة 2021، وهنا سجلت أعلى قيمة ارتفاع، وكانت أقصى قيمة لإجمالي الأصول سنة 2024م، حيث قدرت بـ 389,396 مليون دينار جزائري.

ب- خارج الميزانية: يؤثر هذا المؤشر على الوضع المالي للمصرف لذلك يسعى مصرف السلام إلى التصرف حسب التزاماته لمواجهة عقبات المستقبل. الجدول التالي يمثل تطور خارج الميزانية العمومية في مصرف السلام الجزائر في الفترة الممتدة من 2020م إلى 2024م:

الجدول رقم (2): تطور خارج الميزانية العمومية لمصرف السلام الجزائر (2020-2024):

(مليون دينار جزائري)

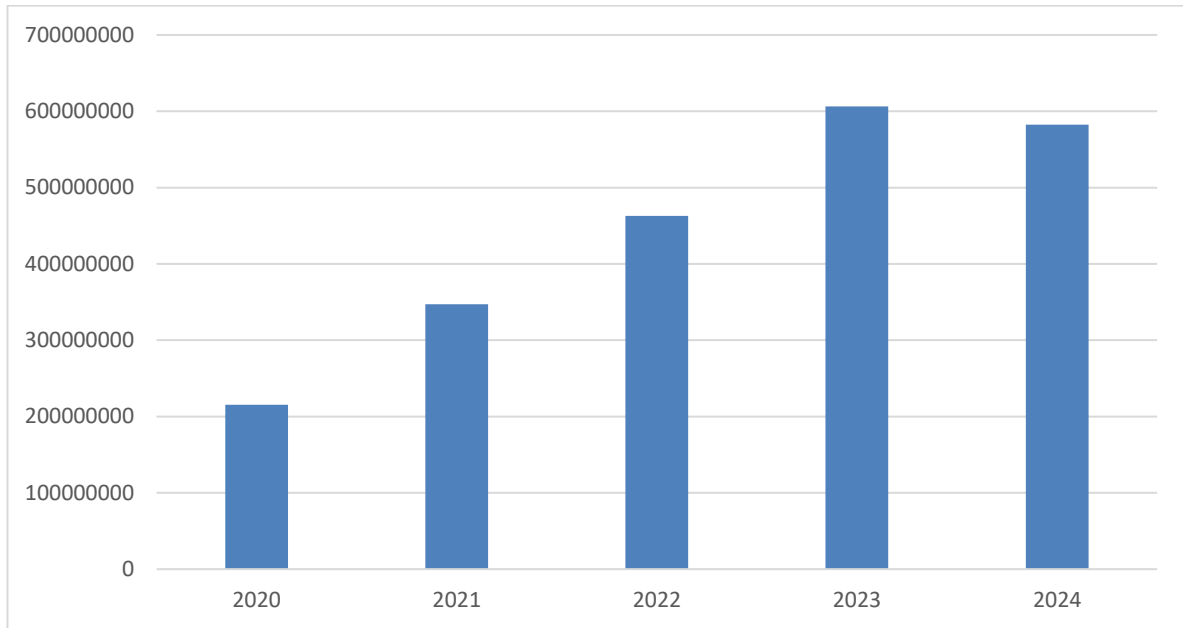
السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
حجم الالتزامات	215,385,642	347,281,990	462,954,338	606,165,881	582,316,635

المصدر: مصرف السلام الجزائر، التقارير السنوية (2020-2024).

يبين الجدول أعلاه تطور خارج الميزانية العمومية لمصرف السلام الجزائر خلال السنوات (2020-2024)، فنلاحظ أن هذه الفترة شهدت تزايدا ملحوظا في حجم الالتزامات حيث قدرت الزيادة ما بين سنتي 2020 و 2021 بقيمة 131896348 مليون دينار جزائري واستمر ارتفاع خارج الميزانية إلى سنة 2024 أين بلغ 582316635 مليون دينار جزائري.

الشكل رقم (3): تطور خارج الميزانية العمومية لمصرف السلام الجزائر (2020-2024).

(مليون دينار جزائري)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

يمثل الشكل أعلاه تطور خارج الميزانية العمومية لمصرف السلام الجزائر خلال السنوات (2020-2024) حيث نلاحظ تزايد مستمر ونمو ملحوظ في إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر خلال الثلاث سنوات الأولى (2020-2021-2023) حيث أن أعلى قيمة ارتفاع سجلت بقيمة 143211543 مليون دينار جزائري سنة 2023، أما في سنة 2024 سجلت انخفاض بقيمة 23849246 مليون دينار جزائري.

ثانيا: تجربة بنك البركة

1- تعريف بنك البركة الجزائري: يعد بنك البركة الجزائري أول بنك مختلط الرأسمال (بين القطاعين العام و الخاص) في الجزائر، حيث تم تأسيسه في 1 ماي 1990 برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري بدأ البنك نشاطه المصرفي الفعلي خلال شهر سبتمبر من السنة نفسها وارتفع رأسماله بحلول سنة 2010 إلى 20 مليار دينار جزائري، يقدم البنك لعملائه من الافراد والمهنيين و المؤسسات مجموعة واسعة من المنتجات المصرفية

الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، و التي تخضع بمصادقة هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية التابعة له، تتشكل هذه الهيئة من 5 أعضاء يختارون من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية و الاقتصادية، ممن يمتلكون المؤهلات العلمية و الخبرة اللازمة والمتمتعين بالسمعة الجيدة في مجال الالتزام فالمجلس بتحديد استراتيجية البنك و تنظيمها كما يراقب خطة العمل ومدى مطابقتها مع استراتيجية البنك.¹

2- أهم المؤشرات المالية لبنك البركة:

أ- تطور حجم الأصول: يعتبر حجم الأصول مؤشر مالي مهم يعكس النمو المستمر بأنشطة البنك وتوسعه بالإضافة إلى مدى فعالية الاستراتيجية التي يتبعها البنك في إدارة موارده ومصادر دخله، حيث يمثل الجدول التالي تطور حجم الأصول لبنك البركة الجزائري خلال السنوات (2020-2024).

الجدول رقم (3): تطور مجموع الأصول لبركة الجزائري (2020-2024)

(مليون دينار جزائري)

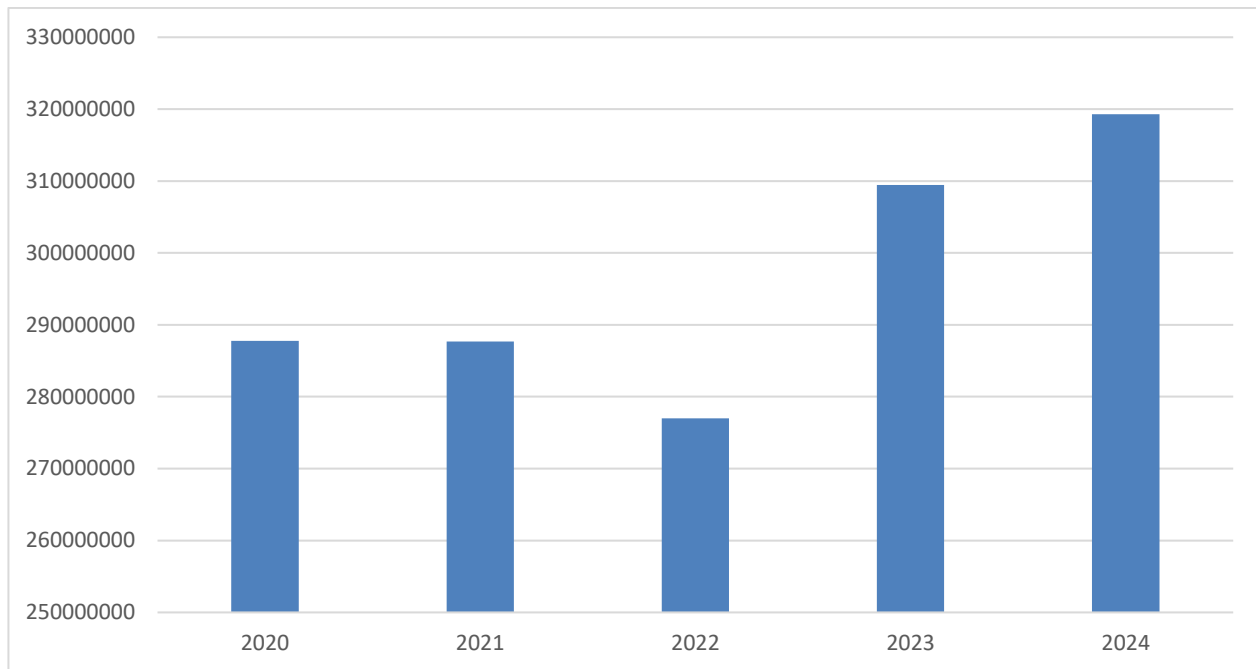
السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
مجموع الأصول	287779449	287682429	277002276	309449615	319287026

المصدر: بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي 2024.

يبين الجدول السابق تطور خارج الميزانية العمومية لبنك البركة الجزائري خلال السنوات الماضية (2020-2024) نلاحظ أن بنك البركة سجل انخفاض من سنة 2020 إلى سنة 2021، بحيث انخفض حجم الأصول من 287779449 إلى 28768229 مليون دينار جزائري، واستمر الانخفاض إلى غاية سنة 2022، أما في سنتي 2023 و 2024 فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا خاصة سنة 2024، حيث بلغت أعلى قيمة لها و المقدرة ب 319287026 مليون دينار جزائري.

¹ بنك البركة الجزائري، الموقع: <https://www.albaraka-bank.dz>

الشكل رقم (4): إجمالي الأصول لبنك البركة الجزائري (2020-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

يبين الشكل أعلاه تطور مجموع الأصول لبنك البركة الجزائري خلال السنوات (2020-2024)، حيث بلغ إجمالي الأصول سنة 2020 287779449 مليون دينار جزائري، أما سنة 2021 فقد انخفضت مجموع الأصول إلى غاية سنة 2022 أين قدرت نسبة الانخفاض ب 3,7 مقارنة بسنة 2020، ثم ارتفع حجم الأصول في سنتي 2023 و2024 و قدرت أعلى قيمة سجلها البنك خلال هذه السنوات ب 319287026 وهذا سنة 2024.

ب- خارج الميزانية العمومية: يعد مؤشر خارج الميزانية العمومية من الأدوات الم-همة في التحليل المالي للبنك الإسلامي حيث يمثل التزامات مالية لا تظهر ضمن الميزانية العمومية للبنك كما يؤثر على وضعه المالي لذلك يجب على البنك مراعاة حجم الالتزامات قبل اتخاذ القرارات.

يمثل الجدول التالي تطور خارج الميزانية العمومية لبنك البركة الجزائري في الفترة ما بين (2020-2024)

الجدول رقم (4): تطور خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري (2020-2024)

(مليون دينار جزائري)

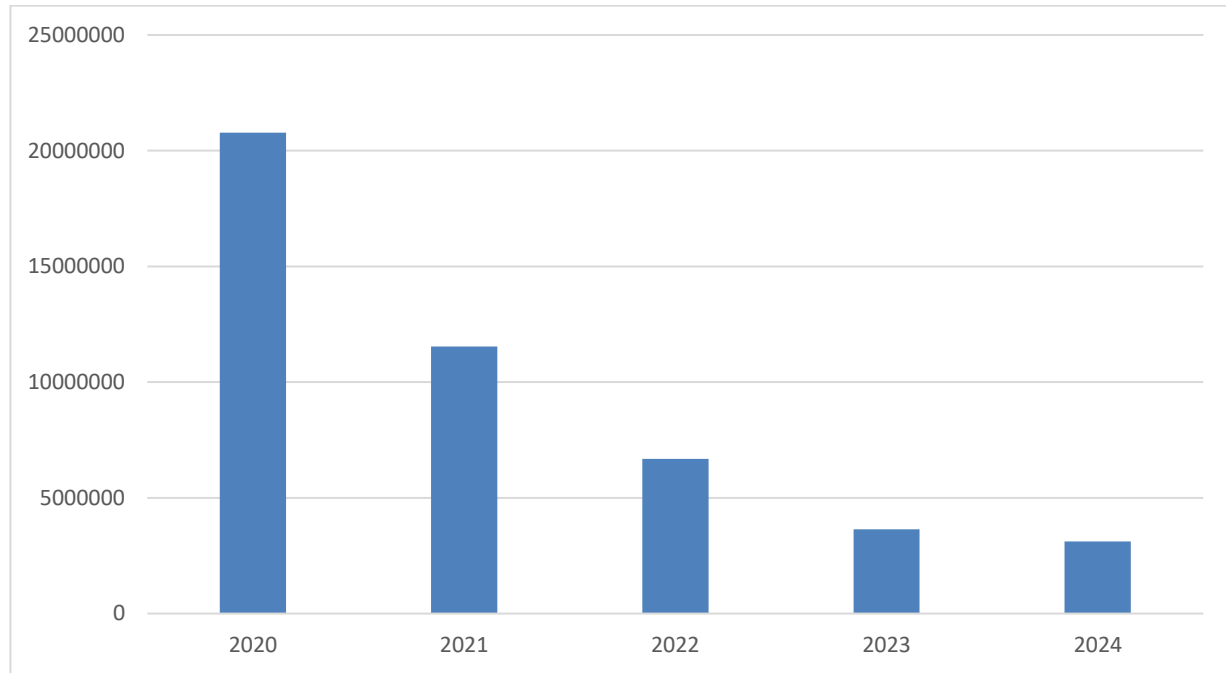
السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
حجم الالتزامات	20773476	11543984	6680646	3643262	3118886

المصدر: بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي 2024.

يبين الجدول السابق تطور خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري خلال السنوات الماضية (2020-2024) شهد حجم الالتزامات انخفاضا تدريجيا من سنة 2020 (التي بلغت قيمتها 20773476 مليون دينار جزائري) إلى سنة 2024 أين سجلت أدنى قيمة له في هذه السنة التي قدرت ب 3118886 مليون دينار جزائري.

الشكل رقم (5): تطور خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري (2020-2024)

(مليون دينار جزائري)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (04)

يبين الشكل أعلاه تطور خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري خلال السنوات الماضية (2020-2024) شهد حجم الالتزامات انخفاضا تدريجيا من سنة 2020 (التي بلغت قيمتها 20773476 مليون دينار جزائري) وهي تمثل اعلى قيمة سجلها البنك) إلى سنة 2024 أين سجلت أدنى قيمة له في هذه السنة التي قدرت ب 3118886 مليون دينار جزائري.

المطلب الثاني: تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر

شهدت الصيرفة الإسلامية نجاحا ملحوظا في العديد من الدول حول العالم، وقد تجلّى ذلك في السماح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية، بهدف تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية ولتنظيم هذا النشاط أصدرت السلطات الجزائرية مجموعة من التشريعات والقوانين خاصة بالصيرفة الإسلامية.

أولاً: تنظيم النوافذ الإسلامية في الجزائر وتطورها

من أجل تعزيز انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر، منح بنك الجزائر ترخيصاً للبنوك التقليدية لعرض منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على غرار تلك المعتمدة في البنوك الإسلامية.

يعد النظام رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 هـ الموافق ل 15 مارس 2020 م المرجع الأساسي الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

وقد سبق هذا النظام صدور النظام رقم 02-18 المؤرخ في 04/11/2018، المنشور في العدد 73 من الجريدة الرسمية بتاريخ 09/12/2018، و المتضمن القواعد المنظمة لممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية. و يعتبر هذا الأخير أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث هدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق الممنوح من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية لمزاولة الأنشطة المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والتي تشمل خصوصاً فئات المنتجات الآتية: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم والودائع في حسابات الاستثمار.

وفي 15 مارس 2020، أصدر بنك الجزائر نظام رقم 02-20 والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، وقد ألغى هذا النظام أحكام النظام السابق 02-18.

وقد حدد النظام 02-20 في مادته الثانية مفهوم العملية البنكية التي تندرج ضمن "الصيرفة الإسلامية" بأنها كل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، كما عرف في المادة 17 "شباك الصيرفة الإسلامية" بأنه هيكل داخل البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصرياً بتقديم خدمات و منتجات الصيرفة و رخص النظام للبنوك أن تقدم ثمانية منتجات بنكية إسلامية و هي: المراجعة و المضاربة و المشاركة و الاجارة و السلم والاستصناع و حسابات الودائع وودائع الاستثمار، و قد عرف هذا النظام كل منتج إسلامي على حدى في مواده من 5 إلى 12 وكان من بين بنود هذا النظام ما يلي:

- **المادة 14:** قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن تحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، تسلم لها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية لينة الشرعية الوطنية لإفتاء الصناعة المالية الإسلامية.

- **المادة 15:** في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، تكمل مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشرعية، وفي رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.¹

بالإضافة إلى ما سبق نص النظام 20-02 على ما يلي:²

- يشترط على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، حصراً، أن تستوفي تسباً احترازية متوافقة مع المعايير التنظيمية وأن تلتزم بشكل صارم بشروط المتعلقة بإعداد التقارير التنظيمية وأجال إيداعها.

- يجب أن يتضمن ملف الترخيص المقدم إلى بنك الجزائر العناصر التالية شهادة مطابقة لإحكام الشريعة الإسلامية، شهادة وصفية للمنتج، رأي مسؤول الرقابة الشرعية الداخلية لدى البنك أو المؤسسة المالية، وكذلك وثيقة تثبت الإجراءات المتبعة لضمان الاستقلالية الإدارية لنافذة الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة.

- يوجب الفصل بين المحاسبة الخاصة بنافذة الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة ببقية هياكل البنك أو المؤسسة المالية وينبغي أن يتيح هذا الفصل إعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصرياً لنشاط النافذة الإسلامية كما يتعين أن تكون حسابات عملاء الصيرفة الإسلامية مستقلة تماماً عن حسابات العملاء العاديين الآخرين.

- يلزم تخصيص هيكل تنظيمي وأطر بشرية مستقلة وحصرية لضمان استقلالية نافذة الصيرفة الإسلامية.

- يجب إعلام الزبائن بجدول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم كما يجب إعلام المودعين خاصة أصحاب الحسابات الاستثمارية بكل خصائص حساباتهم.

¹ طهراوي أسماء، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، مجلد 05، العدد 2، 2022، ص ص: 649-650.

² عزوز أحمد، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة البويرة، الجزائر، مجلد 05، العدد 01، 2022، ص: 257.

- يجب أن تخضع ودائع الأموال الملتقات من طرف شبك الصيرفة الإسلامية لأحكام المواد 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار التي تخضع لموافقة مكتوبة من طرف الزبون.

ثانيا: تطور النوافذ الإسلامية في الجزائر

شهد قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورا منهجيا ملحوظا تجلى بوضوح في إقدام البنوك التقليدية على افتتاح نوافذ إسلامية وهو ما يعد اعترافا غير مباشر بنجاح هذه الصناعة، خصوصا في أعقاب الأزمة المالية العالمية فقبل نهاية شهر سبتمبر 2021 بلغ عدد النوافذ الإسلامية المفتوحة في البنوك التجارية الجزائرية حوالي 310 شباك¹، توزعت بين البنوك العمومية وحدها إلى 106 شبكا، موزعة بين البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.²

مند انطلاق هذه التجربة الفعلية سنة 2020م، حققت الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورا إيجابيا متصاعدا، حيث يسوق حاليا 12 بنكا منها 6 عمومية وأخرى خاصة بمنتجات إسلامية مبتكرة تتلاءم مع احتياجات الزبائن في مجالات عدة، من خلال 861 نافذة ووكالة موزعة على المستوى الوطني، كما فتحت هذه البنوك إلى غاية سبتمبر 2024م حسابات بنكية وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية بلغ عددها 745574 حسابا، وهذا ما يعكس مدى التطور الإيجابي لمجال الصناعة المالية الإسلامية منذ انطلاقتها.³

مع نهاية سنة 2024، بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية في النظام المصرفي الجزائري 28 بنكا ومؤسسة، جميعها تتخذ من الجزائر العاصمة مقرا اجتماعيا لها. ويلاحظ في هذا السياق تنامي حضور التمويل الإسلامي، حيث يقدم 12 بنكا من أصل 20 بنكا منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، موزعة بالتساوي بين 6 بنوك عمومية و6 بنوك خاصة، من بينها بنكان متخصصان حصريا في التمويل الإسلامي كما تضمنت شبكة المصارف في الجزائر 1673 وكالة، منها 1272 وكالة تابعة للمصارف العمومية و401 وكالة تابعة للمصارف الخاصة، وهو ما يعكس اتساع التغطية البنكية وتنامي انتشار الخدمات المصرفية عبر مختلف مناطق الوطن.⁴

¹ طهراوي أسماء، مرجع سابق، ص: 654.

² خطوي منير-بن موسى أعم، النوافذ الإسلامية كألية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة البليدة - غرداية،

الجزائر مجلد 5، العدد 02، 2021، ص: 89

³ جريدة الشعب الإلكترونية، الموقع: <https://www.echaab.dz>، شهود يوم 6 ماي 2026 على الساعة 12: 23.

⁴ التقرير السنوي 2024 لبنك الجزائر، ص50.

الجدول رقم (5): تطور القطاع المصرفي في الفترة: (2020-2024)

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
المصارف	1577	1602	1628	1652	1673
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	56	61	75	89	102
البنوك العمومية	1188	1201	1229	1252	1272
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	1	2	10	18	23
البنوك الخاصة	390	401	399	400	401
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	55	59	65	71	79
المؤسسات المالية	86	86	87	88	88
المؤسسات المالية العمومية	69	68	68	68	68
المؤسسات المالية الخاصة	17	18	19	20	20

المصدر: التقرير السنوي 2025 لبنك الجزائر، ص: 51.

يمثل الجدول أعلاه تطور القطاع المصرفي الجزائري للسنوات الماضية (2020-2024).

نلاحظ نمو عدد الوكالات الممثلة للقطاع المصرفي من 1577 إلى 1673 بنسبة 6,1 بالمئة، و بمتوسط زيادة سنوية لا يتجاوز 24 وكالة مما يعكس توسعا هيكليا بطيئا يتسم هذا النمو بلامساواة قطاعية واضحة، فالبنوك العمومية قادت التوسع بإضافة 84 وكالة، بينما سجلت البنوك الخاصة ركودا شبه تام بارتفاع طفيف من 390 إلى 401 وكالة، مع تراجع مؤقت في 2022-2023 واستقرت المؤسسات المالية الخاصة تماما دون أي توسع (86-88 وكالة). في المقابل كانت الصيرفة الإسلامية الأكثر توسعا إذ تضاعفت وكالات النافذة الإسلامية من (56 إلى 102) بدعم من نمو قوي في القطاع العمومي (من 1 إلى 23) والقطاع الخاص (من 55 إلى 79)، وهذا ما يعبر على انتشار الصيرفة الإسلامية في كامل ربوع الوطن.

ثالثا: تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

تعد تجربة النوافذ الإسلامية خطوة مهمة نحو تنوع الخدمات المصرفية خاصة بعد إصدار بنك الجزائر للنظام 02-20 الذي حدد الإطار القانوني لتسيير هذه النوافذ.

شرعت البنوك العمومية الجزائرية في إنشاء نوافذ للصيرفة الإسلامية بموجب تعليمات بنك الجزائر 02-20 بحيث تهدف هذه الشبائيك إلى تقديم منتجات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ضمن إطار قانوني واضح. سنتعرف فيما يلي على البنوك العمومية التي قامت بفتح نوافذ إسلامية.

أ- **البنك الوطني الجزائري (BNA):** البنك الوطني الجزائري هو بنك تجاري عمومي تأسس عام 1966 بموجب الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13/06/1966م ليحل محل خمسة بنوك أجنبية (القرض العقاري للجزائر وتونس، القرض الصناعي التجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، بنك باريس وهولندا، مكتب معسكر للخصم و التي أدمجت فيه بتواريخ مختلفة، ويمارس كل مهام البنك التجاري يقع مقره الرئيسي (المديرية العامة) بشارع ارنستو تشي غيفارا بالجزائر العاصمة، وهو شركة ذات أسهم يقدر رأسماله ب 41600 مليون دينار جزائري.

يمتلك البنك 227 وكالة منها 15 وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية تحتوي على 108 شباك إسلامي، تشرف عليها 21 مديرية جهوية للاستغلال منتشرة عبر كافة التراب الوطني، وتوظيف 6211 موظف هذا ما يجعله أحد أكثر البنوك الفاعلة في الساحة المصرفية الجزائرية مع أكثر من 2.8 مليون زبون.

كما أطلق البنك الوطني الجزائري مشروعا يهدف إلى إدماج نشاط الصيرفة الإسلامية، وقد حصلت منتجاته على شهادة المطابقة الشرعية من قبل الهيئة الشرعية للبنك، والهيئة الوطنية للإفتاء في صناعة الصيرفة الإسلامية، ليبدأ ممارسة نشاطه رسميا بتاريخ 04/08/2020م، ليكون بذلك أول بنك عمومي يمارس هذا النشاط وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.¹

يتضمن البنك منتجات تمويلية لأفراد والمؤسسات والمهنيين و هي مبنية على الجدول الآتي:

¹ البنك الوطني الجزائري، الموقع: <https://www.bna.dz> ، شهود يوم 9 ماي 2026 على الساعة 20: 17.

الجدول رقم (6): أهم المنتجات التمويلية الإسلامية للفئات المختلفة في البنك الوطني الجزائري

المنتجات التمويلية	المربحة									الاجارة	الاستصناع		السلم																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																							
الأنواع	الاستغلال	الاستثمار	السيارات	التجهيزات	العقارية	العقارية المنتهية بالتملك	التجهيزات	الترقية والعقار	داري	/	التعريف	المستفيد	المزايا																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																							
	تمويل قصير الاجل يسمح للزبون اقتناء المواد الأولية، المنتجات المصنعة والنصف مصنعة، يقوم البنك بشراء البضائع المختارة ثم يعيد بيعها له بهامش ربح متفق عليه.	عقد بيع يقوم فيه البنك ببيع سلعة معلومة للزبون، بشترى البنك المعدات، المركبات أو العقار، ويعيد بيعها له مع هامش ربح متفق عليه.	عقد بيع سيارات بصيغة مطابقة لأحكام الشرعية، يشترى البنك السيارة من الوكيل ويعيد بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه.	عقد بيع تجهيزات أو أثاث أو أجهزة، يشترى البنك التجهيزات التي اختارها الزبون ويعيد بيعها له بتكلفة الشراء وهامش ربح متفق عليه.	عقد بيع عقار بصيغة مطابقة لأحكام الشرعية يشترى البنك العقار من مركبي عقاري أو أفراد ويعيد بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه.	تمويل مطابق لأحكام الشرعية، وهي اتفاقية تأجير لكراء سكن لدى مركبي عقاري أو أفراد مع خيار الشراء في نهاية المدة.	عقد إيجار التجهيزات، يشترى البنك من الموردين المحليين ويؤجرها للزبون، بعد دفع جميع المستحقات يرفع الزبون خيار الشراء ليصبح مالك التجهيزات.	عقد يطلب بموجبه الزبون من البنك تنفيذ مشروع عقاري يتطلب عملية بناء ويطلب من الشركة المنجزة تنفيذ المشروع.	عقد يلتزم البنك فيه بتنفيذ مشروع أو جزء منه يطلب من الشركة تنفيذه عند الانتهاء يفوض البنك الشركة المنجزة لتسليم المشروع للزبون					المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك (BNA).

ب- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP): يعد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مؤسسة مصرفية جزائرية متخصصة في تعبئة الادخار الوطني وتوجيهه نحو تمويل مختلف الأنشطة المرتبطة بقطاع السكن والبناء، حيث يضطلع بمنح القروض العقارية لفائدة الخواص إضافة إلى تمويل المقاولات العمومية والخاصة وكذا دعم مؤسسات إنتاج مواد البناء ومؤسسات الإنجاز ذات الصلة، كما يستند الصندوق في أداء مهامه إلى شبكة مصرفية واسعة تضم حوالي 224 وكالة، إلى جانب 17 مديرية للشبكة التجارية، بالإضافة إلى وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية و118 شباك إسلامي كما يضم ما يفوق 4000 موظف، ويشرف على تسير ما يقارب 9.4 مليون حساب للزبائن. وقد باشر نشاط الصيرفة الإسلامية ابتداء من نوفمبر 2020 م، في إطار تنويع خدماته المالية والاستجابة لمتطلبات الزبائن، كما يعزز الصندوق حضوره من خلال التواجد على مستوى شبكة البريد بهدف تعبئة المدخرات.

وبالرجوع إلى نشأته، فقد تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط فعليا بتاريخ 10 أوت 1994م اعتمادا على نظام تضامني بين الولايات والبلديات، حيث تمثلت مهامه الأساسية في تلك المرحلة في جمع أموال التوفير وقد تم افتتاح أول وكالة له بتاريخ 1967/03/01م بمدينة تلمسان مما شكل انطلاقة فعلية لنشاطه الميداني¹.

تتمثل المنتجات التمويلية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في الجدول التالي:

¹ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، موقع: <https://www.cnepanque.dz>، شهود يوم 9 ماي 2026 على الساعة 30: 22.

الجدول رقم (7): المنتجات التمويلية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

المنتجات التمويلية	المربحة				الإجارة
الأنواع	مربحة السيارات	تمويل أراضي	تمويل سكن	تمويل المحلات	إجارة تمليلية
التعريف	هي صيغة تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية باستخدام صيغة المربحة، وهي مخصصة لاقتناء مركبة سياحية.	هي صيغة تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية باستخدام صيغة المربحة، وهي مخصصة لاقتناء قطعة أرض لبناء مسكن.	هي صيغة تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية باستخدام صيغة المربحة، وهي مخصصة لاقتناء مسكن	هي صيغة تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية باستخدام صيغة المربحة، وهي مخصصة لاقتناء محل تجاري أو مهني	هي صيغة تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تسمح للأفراد بامتلاك عقار سكني جاهز معد للسكن باستخدام "الإجارة المنتهية بالتملك"
المزايا	- تسعيرة متميزة وجد تنافسية - دراسة سريعة للطلب	- إمكانية الاستعانة بشريك في الدين - تسديد كلي أو جزئي	- إمكانية الاستعانة بشريك في الدين - تسديد كلي أو جزئي	- إمكانية الاستعانة بشريك في الدين - تسديد كلي أو جزئي	- تمويل 90 من تكلفة الاقتناء - مدة الإيجار 40 عاما

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي لصندوق الاحتياط و التوفير (CNEP) .

ج- القرض الشعبي الجزائري (CPA)

يعد القرض الشعبي الجزائري ثاني بنك عمومي يظهر في الساحة المصرفية الجزائرية بعد الاستقلال، حيث أنشأ بموجب الرقم 366/66 المؤرخ في 1966/12/29م، وقد جاء تأسيسه في إطار إعادة هيكلة القطاع البنكي، إذ خلف مجموعة من البنوك التي تم تأميمها والمتمثلة في:

- القرض الشعبي التجاري والصناعي في الجزائر .
- القرض الشعبي التجاري والصناعي في وهران .
- القرض الشعبي التجاري والصناعي في قسنطينة.
- البنك الإقليمي التجاري والصناعي في عنابة.
- البنك الإقليمي للقرض الشعبي الجزائري.

كما تعززت القاعدة الهيكلية للبنك بضم عدد من البنوك الأجنبية من بينها:

البنك الجزائري المصري.

المؤسسة المر سيلية للقرض.

الشركة الفرنسية للقرض والمصرف.

ويصنف القرض الشعبي ضمن البنوك التجارية العمومية، حيث يؤدي دورا محوريا في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما الأشغال الاشغال العمومية والسكن، السياحة، الصحة، الإعلام، الخدمات التجارية، الصناعات الحرفية، فضلا عن مساهمته في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد بلغ رأس مال البنك عند تأسيسه 15 مليون دينار جزائري مع تزايد النشاط و بلوغ رأس ماله 800 مليون دينار جزائري في 1983م قام البنك بإعادة هيكلة بعض مهامه، فأسس سنة 1985 بنك التنمية المحلية (BDL) محولا إليه جزءا من نشاطه شمل 40 فرعا و 89 ألف حساب، إضافة إلى 550 موظفا بعضهم من الكوادر.¹

ويقدم القرض الشعبي الجزائري مجموعة متنوعة من المنتجات التمويلية الموجهة لمختلف الفاعلين الاقتصاديين والتي سيتم عرضها تفصيلا في الجدول الموالي:

¹ عبد اللطيف أولاد حيمودة، زوييدة محسن، بن علال بلقاسم، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية- دراسة حالة بنكي CPA و BBA، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المركز الجامعي البيض، الجزائر، العدد 12، ص 25.

الجدول رقم (8): المنتجات التمويلية الإسلامية المقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)

المنتجات التمويلية	المربحة			الإجارة
الأنواع	عقارات	تجهيزات	سيارات	إجارة منتهية بالتمليك
التعريف	تمويل يسمح باقتناء عقارات أو محل بتمويل مطابق للشريعة.	تمويل يسمح للأفراد الحصول على سلع استهلاكية وللمهنيين على تجهيزات مهنية، يشتري البنك التجهيزات ويعيد بيعها للزبون مقابل هامش ربح.	تمويل يسمح باقتناء سيارة أو دراجة بتمويل مطابق للشريعة، يقوم البنك بشرائها ويعيد بيعها للزبون مقابل هامش ربح	صيغة تمويل مطابقة للشريعة الإسلامية، يقوم البنك باقتناء عقار تأجيريه للزبون مقابل إيجار معلوم ومتفق عليه.
المستفيد	الأفراد	الأفراد، المهنيون، المؤسسات.	الأفراد	الأفراد، المهنيون، المؤسسات.
المزايا	-	-	-	- مبلغ التمويل غير محدود - إمكانية شراء العقار بمبلغ رمزي بعد دفع إيجار
مبلغ التمويل	يصل إلى 100%	يصل إلى 100%	90% من السعر مساهمة الزبون 10% أقصى حد للسيارة 7 مليون دج و الدراجة مليون دج.	يصل إلى 100%
مدة التمويل	40 سنة للعقارات الجماعية أو الفردية و 15 سنة للمحلات.	من سنة إلى 5 سنوات، فترة التأجيل تصل إلى 6 أشهر.	السيارة: 1-5 سنوات. الدراجة: 1-3 سنوات	40 سنة للعقارات و 15 سنة للمحلات و قطعة الأرض، فترة التأجيل تصل إلى 3 أشهر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك.

المبحث الثاني: مساهمة النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية في الجزائر

تعمل النوافذ الإسلامية على تعبئة الموارد المالية من مصادر متعددة، من خلال استقطاب فئات واسعة من العملاء الذين يتجنبون تالمعاملات الربوية، ثم توجيه هذه الموارد نحو الاستثمار، بما يساهم في توسيع قاعدة الادخار، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة في إطار يتماشى مع القيم الإسلامية واحتياجات المجتمع.

المطلب الأول: تطور حجم الودائع في الجزائر

شهد النظام المصرفي الجزائري خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في حجم الودائع المصرفية، وذلك نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية.

وسيتم من خلال الجدول الآتي عرض مسار تطور حجم الودائع خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024، حيث سجلت هذه الودائع منحى تصاعدياً إيجابياً على مستوى كلّ من البنوك العمومية والخاصة.

الجدول رقم (9): تطور حجم الودائع خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024

2024	2023	2022	2021	2020	طبيعة الودائع
6602.6	6134.5	6216.7	5216.3	4159.1	الودائع تحت الطلب
5207.0	4945.9	5104.8	4152.2	3270.4	المصارف العمومية
1395.6	1188.6	1111.9	1064.1	888.7	المصارف الخاصة
8787.3	8012.0	7584.9	6463.2	5757.8	الودائع لأجل
7984.8	7258.4	6855.4	5775.3	5150.6	المصارف العمومية
802.5	753.6	729.6	687.9	607.3	المصارف الخاصة
856.5	770.5	728.8	805.4	839.1	الودائع كضمان
698.9	607.8	609.4	635.5	690.6	المصارف العمومية
157.6	162.7	119.4	170	148.5	المصارف الخاصة
16246.4	14917	14530.4	12484.9	10756	إجمالي الودائع المجمعة
%85.50	%85.89	%86.51	%84.61	%84.71	المصارف العمومية
%14.50	%14.11	%13.49	%15.39%	%15.29	المصارف الخاصة

المصدر: التقرير السنوي 2024، بنك الجزائر، ص52.

يمثل الجدول تطور الودائع المصرفية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024 حيث يظهر الجدول منحى تصاعدياً واضحاً في إجمالي الودائع، حيث انتقلت من 10,756 مليار دينار جزائري

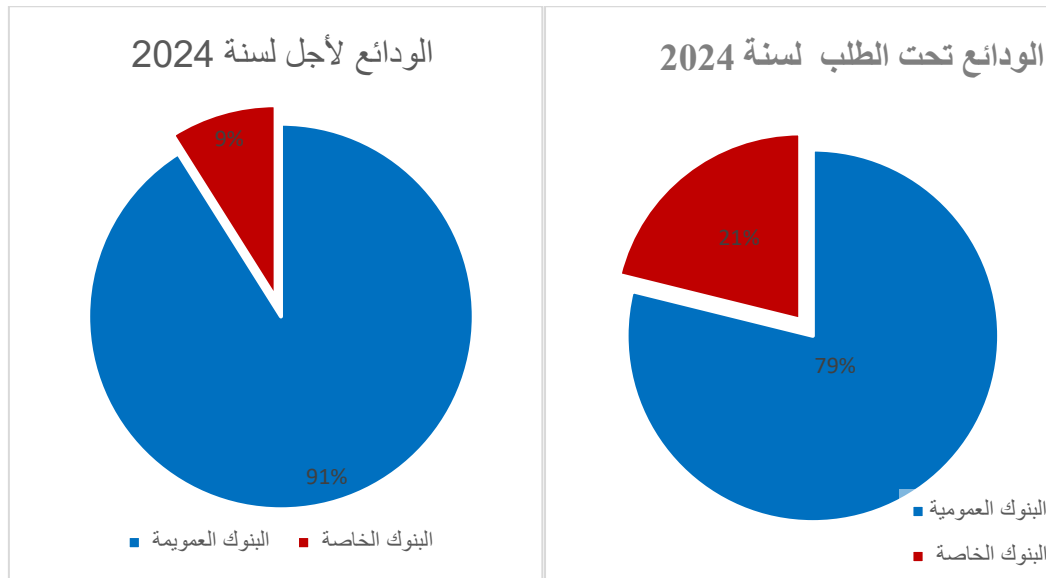
سنة 2020 إلى 16,246.4 مليار دينار جزائري سنة 2024، وهو ما يعكس تحسناً ملحوظاً في قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة الموارد المالية. ويُفسّر هذا التطور أساساً بتزايد ثقة المتعاملين في البنوك، إلى جانب تحسن نسبي في النشاط الاقتصادي وتطور الخدمات المصرفية، بما في ذلك المنتجات ذات الطابع الإسلامي، الأمر الذي ساهم في استقطاب شرائح جديدة من المدخرين.

وعند تحليل بنية هذه الودائع، يتضح أن الودائع تحت الطلب سجلت نمواً معتبراً خلال الفترة المدروسة، إذ ارتفعت من 4,159.1 مليار دينار إلى 6,602.6 مليار دينار، خاصة في البنوك العمومية ما يدل على تفضيل المتعاملين للسيولة والمرونة في التصرف في أموالهم، وهو ما يعكس هيمنة الطابع المعاملاتي قصير الأجل على سلوك الادخار. في المقابل، شهدت الودائع لأجل هي الأخرى ارتفاعاً من 5,757.8 مليار دينار إلى 8,787.3 مليار دينار، غير أن وتيرة نموها بقيت أقل نسبياً، مما يشير إلى استمرار ضعف التوجه نحو الادخار طويل الأجل رغم بعض التحسن الملحوظ في هذا الجانب. أما الودائع كضمانات، فقد عرفت استقراراً نسبياً مع تذبذبات طفيفة، حيث انتقلت من 839.1 مليار دينار إلى 856.5 مليار دينار، وهو ما يعكس ارتباطها المحدود بنشاط التمويل والائتمان.

ومن زاوية توزيع الودائع حسب نوع المصارف، يتبين أن المصارف العمومية تواصل استحوادها على الحصة الأكبر من إجمالي الودائع، بنسبة تتراوح بين 84% و 86%، وهو ما يعكس استمرار هيمنة القطاع العمومي على النظام المصرفي، مدعوماً بثقة المتعاملين وانتشاره الواسع في المقابل، تبقى مساهمة المصارف الخاصة محدودة نسبياً، رغم تسجيلها نمواً تدريجياً، حيث لم تتجاوز حصتها حدود 14% إلى 15%، وهو ما يمكن تفسيره بضعف التغطية الجغرافية ومحدودية تنوع منتجاتها مقارنة بالمصارف العمومية.

وعليه، يمكن القول إن الودائع المصرفية في الجزائر عرفت خلال الفترة المدروسة نمواً كمياً معتبراً، غير أن هذا النمو يبقى غير متوازن من حيث هيكله، في ظل هيمنة الودائع قصيرة الأجل واستمرار تمركزها لدى المصارف العمومية. وهو ما يبرز الحاجة إلى تطوير أدوات الادخار طويل الأجل، وتعزيز دور البنوك الخاصة، إضافة إلى توسيع نطاق المنتجات المصرفية خاصة الإسلامية منها، بما يساهم في تعبئة موارد مالية أكثر استقراراً وفعالية في تمويل التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (6): تطور حجم الودائع لسنة 2024 في البنوك العمومية والبنوك الخاصة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات جدول رقم (9)

يمثل الشكل تطور حجم الودائع لسنة 2024 في البنوك العمومية و البنوك الخاصة، حيث تظهر الودائع المصرفية في الجزائر هيمنة قوية للبنوك العمومية على حساب البنوك الخاصة ففي الودائع تحت الطلب، تستحوذ البنوك العمومية على 78,86% مقابل 21,14% فقط للبنوك الخاصة، أما في الودائع لأجل فتهيمن البنوك العمومية بشكل شبه كلي بنسبة 91,05%، فيما لا تتجاوز حصة البنوك الخاصة 8,95% هذا يدل على ثقة العملاء الكبيرة في البنوك الحكومية، وضعف تنافسية البنوك الخاصة في جذب الودائع خاصة طويلة الأجل.

المطلب الثاني: تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر

يشهد قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورا لافتا، خصوصا بعد انضمام البنوك العمومية إليه ويعد الارتفاع الملحوظ في حجم الودائع الشرعية دليلا على ثقة العملاء في المنتجات المالية الإسلامية.

الجدول رقم (10): تطور حجم ودائع التمويل الاسلامي خلال السنوات (2021-2024)

(مليار دينار جزائري)

طبيعة الودائع	2021	2022	2023	2024
حسابات الودائع	212.3	254.3	421.7	512.7
المصارف العمومية	18.9	56.9	112.5	161.7
المصارف الخاصة	193.4	197.4	309.2	360
الودائع في حسابات الاستثمار	231.9	299.7	256.5	271.8
المصارف العمومية	4.1	15.8	24.9	26.7
المصارف الخاصة	228.3	283.9	231.6	245.1
المجموع الكلي	444.7	554	678.2	793.5
المصارف العمومية	5.16%	13.12%	20.26%	23.74%
المصارف الخاصة	94.84%	86.88%	79.74%	76.26%

المصدر: التقرير السنوي 2024، بنك الجزائر ص59.

يُظهر الجدول رقم (10) تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2024، حيث يتضح وجود منحى تصاعدي ملحوظ يعكس تنامي دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد المالية.

ففيما يخص إجمالي الودائع، ارتفع من 444.7 مليار دينار سنة 2021 إلى 554 مليار دينار سنة 2022، ثم إلى 678.2 مليار دينار سنة 2023، ليبلغ 793.5 مليار دينار سنة 2024. ويُترجم هذا الارتفاع نمواً إجمالياً قوياً، ما يدل على تزايد إقبال المتعاملين على المنتجات المالية الإسلامية، وتعزيز الثقة في هذا النمط المصرفي.

أما من حيث طبيعة الودائع، فنلاحظ ما يلي:

ودائع حسابات الودائع سجلت نمواً مستمراً، حيث ارتفعت من 212.3 مليار دينار سنة 2021 إلى 521.7 مليار دينار سنة 2024، وهو ما يعكس توسع قاعدة العملاء، خاصة في المنتجات الادخارية القصيرة الأجل.

في المقابل، شهدت ودائع حسابات الاستثمار تطوراً غير منتظم، إذ ارتفعت من 231.9 مليار دينار سنة 2021 إلى 299.7 مليار دينار سنة 2022، قبل أن تتخفض إلى 256.5 مليار دينار سنة 2023، ثم تعاود الارتفاع إلى 271.8 مليار دينار سنة 2024. ويُفسر هذا التذبذب بحساسية هذا النوع من الودائع لطبيعة العوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار.

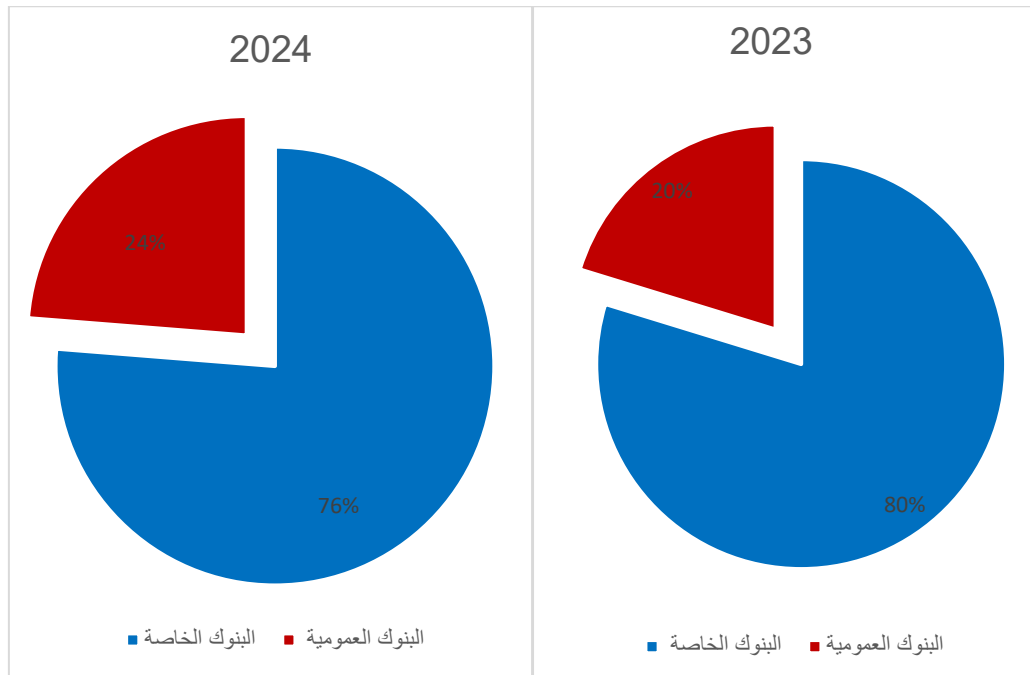
وبالنسبة لتوزيع الودائع حسب نوع البنوك:

تهيمن المصارف الخاصة على الحصة الأكبر من الودائع، حيث بلغت نسبتها 94.84% سنة 2021 لتتخفض تدريجياً إلى 76.26% سنة 2024، وهو ما يعكس بداية تراجع نسبي في هيمنتها.

في المقابل، ارتفعت حصة المصارف العمومية من 5.16% سنة 2021 إلى 23.74% سنة 2024، ما يدل على تحسن أداء البنوك العمومية في مجال الصيرفة الإسلامية، وتزايد قدرتها على جذب الموارد المالية كما يُلاحظ أن المصارف الخاصة تستحوذ على النصيب الأكبر من كل من حسابات الودائع والاستثمار، غير أن المصارف العمومية بدأت تسجل نمواً ملحوظاً خاصة بعد سنة 2022، وهو ما قد يُعزى إلى توسيع عرض المنتجات الإسلامية وتعزيز الثقة بها.

يمكن القول إن التطور الذي عرفته ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة المدروسة يعكس اتجاهات تصاعدياً واضحاً، يعبر عن تنامي الإقبال على الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مدعوماً بالجهود التي تبذلها البنوك، خاصة العمومية منها، في تعزيز وتوسيع نشاط الصيرفة الإسلامية. غير أن عدم الاستقرار المسجل في ودائع حسابات الاستثمار يشير إلى وجود بعض النقائص المرتبطة بجاذبية هذه المنتجات ومستوى المخاطر والعوائد المرتبطة بها، الأمر الذي يبرز ضرورة إعادة النظر في آليات تطويرها وتحسين تنافسيتها، بما يساهم في تحقيق تعبئة أكثر فعالية واستدامة للموارد المالية، ويعزز دورها في تمويل الاقتصاد الحقيقي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (7): تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي لسنتي 2023 و2024.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات جدول رقم (10)

يُظهر تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي بين سنتي 2023 و2024 استمرار الهيمنة الواضحة للبنوك الخاصة على هذا السوق، وإنْ مع تراجع طفيف في حصتها النسبية من 80% إلى 76%. في المقابل، سجلت البنوك العمومية تقدماً محدوداً بارتفاع حصتها من 20% إلى 24%، أي بزيادة قدرها أربع نقاط مئوية فقط. هذا التغير الضئيل لا يشكل تحولاً جوهرياً في هيكل السوق، بل يعكس استقراراً نسبياً مع مكسب هامشي للقطاع العمومي يمكن تفسير هذه الظاهرة من منظور أكاديمي بأن البنوك الخاصة لا تزال تمتلك ميزة تنافسية في مجال التمويل الإسلامي سواء من حيث المرونة في ابتكار المنتجات، أو سرعة الت3سويق، أو ثقة العملاء المتراكمة. أما النمو البطيء لحصة البنوك العمومية فقد يعود إلى بدء تطبيق سياسات تشجيعية من قبل الحكومة أو البنك المركزي لتعزيز دورها في هذا القطاع.

المطلب الثالث: مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الموارد المالية

من خلال هذا المطلب نسعى إلى إبراز مدى مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في دعم إجمالي الودائع داخل النظام المصرفي الجزائري، باعتبارها أحد المكونات الأساسية التي تلعب دوراً محورياً في تعزيز السيولة المصرفية وتوفير مصادر تمويل تتسم بالاستقرار والاستدامة. كما تكتسي هذه الودائع أهمية خاصة لكونها

تجمع بين تحقيق عوائد اقتصادية معتبرة والامتثال لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، من خلال اعتمادها على صيغ تمويلية مشروعة وخالية من المعاملات الربوية.

أولاً: مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الودائع

سنحاول من خلال الجدول التالي تحليل نسبة مساهمة الودائع الإسلامية ضمن إجمالي الودائع خلال الفترة الممتدة من (2022 على 2024) وذلك بهدف تقييم تطورها ومدى تأثيرها في هيكله الموارد المالية للنظام المصرفي الجزائري.

الجدول رقم (11): مساهمة الودائع الإسلامية في إجمالي الودائع خلال الفترة الممتدة من (2022 على 2024)

السنوات	2022	2023	2024
ودائع التمويل الإسلامي	554	678.2	793.5
إجمالي الودائع	14530.4	14917.0	16246.4
حصة ودائع التمويل الإسلامي من إجمالي الودائع	%3.74	%4.54	%4.89

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2024، ص59.

يبين الجدول مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الودائع تطور كل من ودائع التمويل الإسلامي وإجمالي الودائع في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2022-2024، إضافة إلى نسبة مساهمة هذه الودائع في الإجمالي.

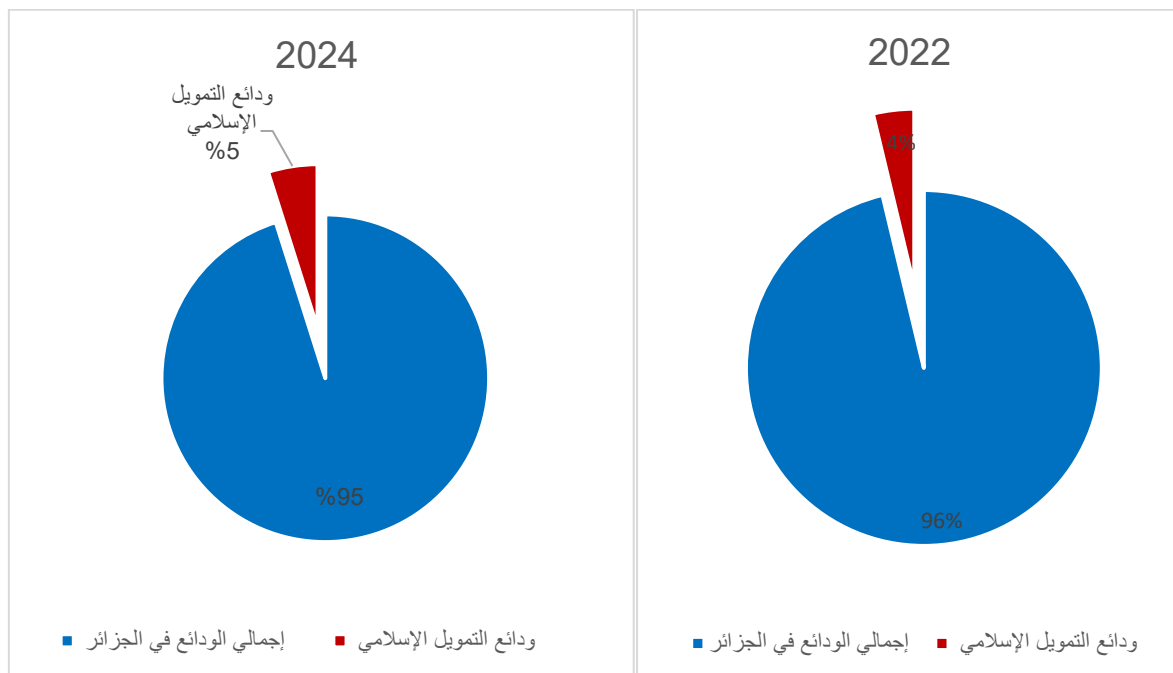
في البداية، يتضح أن ودائع التمويل الإسلامي سجلت منحى تصاعدياً ملحوظاً، حيث انتقلت من 554 مليار دج سنة 2022 إلى 678.2 مليار دج سنة 2023، ثم إلى 793.5 مليار دج سنة 2024، وهو ما يعكس تزايد ثقة المتعاملين في هذا النوع من المنتجات المصرفية، إضافة إلى توسع البنوك في عرض خدمات التمويل الإسلامي.

أما بالنسبة لـ إجمالي الودائع المصرفية، فقد بلغ 14530.4 مليار دج سنة 2022، ليرتفع إلى 14917 مليار دج سنة 2023، ثم إلى 16246.4 مليار دج سنة 2024 ويعكس هذا التطور تحسناً تدريجياً في حجم الموارد المالية المعبأة على مستوى الجهاز المصرفي، خاصة مع الانتعاش المسجل في سنة 2024.

وفيما يتعلق بـ نسبة مساهمة ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الودائع فقد بلغت 3.74% سنة 2022 لترتفع إلى 4.54% سنة 2023، ثم إلى 4.89% سنة 2024 ويُظهر هذا المسار التصاعدي تزايد الأهمية النسبية للصيرفة الإسلامية داخل النظام المصرفي، حيث بدأت تفرّض مكانة تدريجية رغم حداثة تجربتها في الجزائر.

وعليه، يمكن القول إن ودائع التمويل الإسلامي تشهد نموًا مزدوجًا من حيث القيمة المطلقة والنسبة ضمن إجمالي الودائع، ما يعكس نجاحاً نسبياً لسياسة إدماج الصيرفة الإسلامية ومع ذلك فإن بقاء هذه النسبة دون مستوى 5% يشير إلى أن مساهمتها لا تزال محدودة، الأمر الذي يستدعي تعزيز الابتكار في المنتجات الإسلامية وتكثيف الجهود لاستقطاب مدخرات أكبر، بما يدعم دورها في تعبئة الموارد المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (8): ودائع التمويل الإسلامي في إجمالي الودائع



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

تُظهر الدوائر النسبية تطور حصة ودائع التمويل الإسلامي ضمن إجمالي الودائع في الجزائر بين سنتي 2022 و 2024 حيث يتضح ما يلي:

تشير بيانات سنة 2022 إلى أن ودائع التمويل الإسلامي تمثل نسبة ضعيفة تُقدّر بـ 4% فقط من إجمالي الودائع، مقابل هيمنة واضحة للودائع التقليدية بنسبة 96%، وهو ما يعكس في تلك الفترة حداثة التجربة الإسلامية ومحدودية انتشارها داخل النظام المصرفي.

أما في سنة 2024، فنلاحظ ارتفاعاً طفيفاً في حصة ودائع التمويل الإسلامي إلى 5%، مقابل تراجع نسبي لحصة الودائع التقليدية إلى 95%. ويعكس هذا الارتفاع تحسناً تدريجياً في إقبال العملاء على المنتجات المصرفية الإسلامية، مدفوعاً بعوامل منها زيادة الوعي المالي وتوسع النوافذ الإسلامية في البنوك.

وبصفة عامة، يمكن القول إن هذه النتائج تعكس ديناميكية نمو إيجابية ولكنها لا تزال محدودة حيث يبقى التمويل الإسلامي ذا مساهمة هامشية مقارنة بالنظام التقليدي.

ثانياً: مساهمة ودائع النوافذ الإسلامية في إجمالي الودائع

يهدف هذا المطلب إلى تحليل مدى مساهمة ودائع النوافذ الإسلامية في إجمالي الودائع داخل النظام المصرفي الجزائري، من خلال الوقوف على تطور حجم هذه الودائع، سواء على مستوى البنوك العمومية أو الخاصة، وكذا تحديد حصتها النسبية من إجمالي الودائع المحصلة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (12): تطور ودائع النوافذ الإسلامية خلال الفترة الممتدة من (2021 إلى 2023)

السنوات	2021	2022	2023
ودائع النوافذ الإسلامية	9597	112430	142034
إجمالي الودائع	1248900	14530400	149117000
حصة ودائع النوافذ الإسلامية في إجمالي الودائع	0.07%	0.77%	0.95%

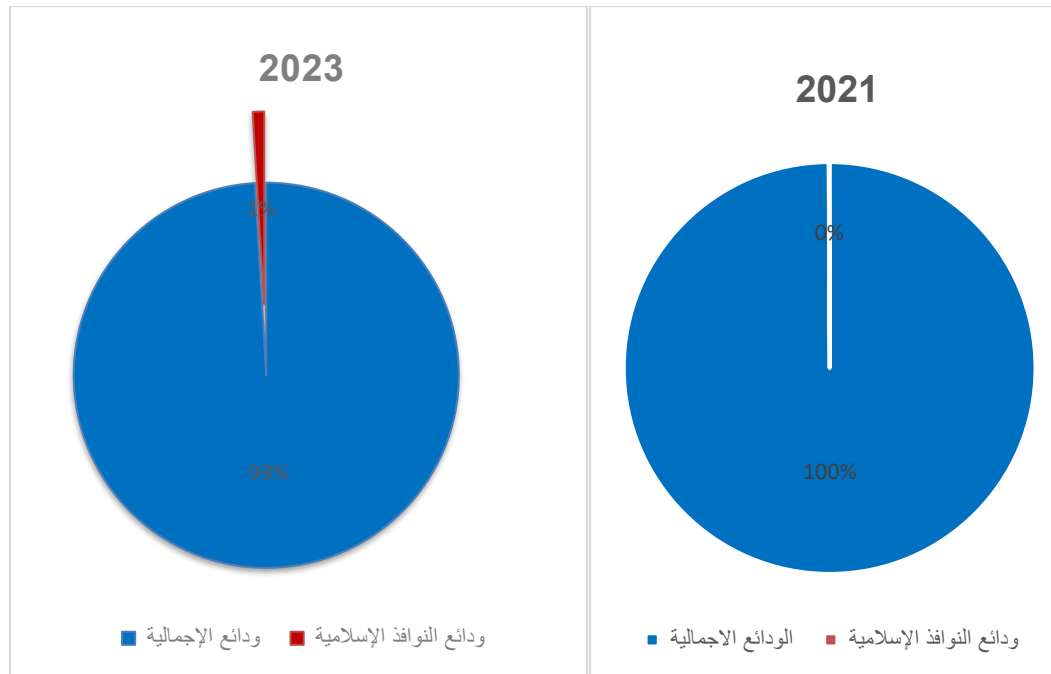
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المصادر الرسمية الموثوقة، والمتمثلة أساساً في التقارير السنوية لكل من بنك الجزائر، ومصرف السلام الجزائر، وبنك البركة الجزائر.

يمثل الجدول أعلاه تطور مساهمة ودائع النوافذ الإسلامية في إجمالي الودائع داخل الجزائر، حيث يوضح الجدول وجود ارتفاع مستمر في حجم هذه الودائع إذ انتقلت من 9,597 مليون دينار جزائري سنة 2021 إلى 112430 مليون دينار جزائري سنة 2022، لتواصل ارتفاعها وتبلغ 142034 مليون دينار

جزائري سنة 2023، وهو ما يعكس توسعاً تدريجياً في نشاط الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية الجزائرية، وتزايد الإقبال على منتجاتها المالية.

أما فيما يتعلق بحصة ودائع النوافذ الإسلامية من إجمالي الودائع المصرفية، ورغم التحسن المسجل في قيمها المطلقة، إلا أنها ما تزال تمثل نسبة محدودة نسبياً. فقد ارتفعت من حوالي 0.07% سنة 2021 إلى 0.77% سنة 2022، لتصل إلى نحو 0.95% سنة 2023، وهو ما يدل على تحسن تدريجي في مساهمة هذا القطاع ضمن المنظومة المصرفية، مع بقاءه في حدود ضيقة مقارنة بحجم السوق الكلي.

الشكل رقم (9): مساهمة ودائع النوافذ الإسلامية في إجمالي الودائع خلال سنتي 2021 و 2023



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يمثل الشكل السابق مساهمة ودائع النوافذ الإسلامية في إجمالي الودائع خلال سنتي 2021 و 2023م، حيث تُعد هذه الودائع ذات حصة ضعيفة جداً مقارنة بإجمالي الودائع في كلا السنتين. ومع ذلك، يُلاحظ تسجيل ارتفاع طفيف بنسبة 0.88%، وهو ما يعكس تحسناً محدوداً في مستوى الوعي والثقة تجاه المنتجات المالية الإسلامية خلال هذه الفترة، إلى جانب تزايد تدريجي في إقبال الأفراد والمؤسسات عليها.

المبحث الثالث: مساهمة النوافذ الإسلامية - محل الدراسة - في تعبئة الموارد المالية

يعتبر الادخار من الوظائف الأساسية للنشاط المصرفي لما له من دور في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار، وفي إطار الصيرفة الإسلامية يأخذ الادخار طابعا خاصا قائما على صيغ تمويلية تشاركية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية بدل الفائدة التقليدية، ومع إدراج النوافذ الإسلامية داخل البنوك الجزائرية أصبحت منتجات الادخار تقدم وفق آليات شرعية وتنظيمية تهدف إلى استقطاب المدخرات وتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية. (الإشارة على ميلة)

المطلب الأول: مساهمة النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في ولاية ميلة أولاً: لمحة عن نافذة (BADR) الإسلامية بميلة

في ظل التوجهات الاستراتيجية للجزائر نحو تنويع أدواتها المالية و ترقية الاقتصاد الوطني برزت الصيرفة الإسلامية كبديل جوهري يتوافق مع قيم المجتمع و يعزز الشمول المالي و قد أولت السلطات النقدية و المالية ممثلة في بنك الجزائر و المجلس الإسلامي الأعلى و أهمية خاصة لتجسيد هذا التوجه عبر إطار قانوني و تنظيمي يحكم نشاط البنوك ذات النوافذ الإسلامية وفي هذا السياق يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر من أبرز البنوك العمومية التي استجابت لهذا التحول الهيكلي، حيث بادر إلى فتح 81 نافذة إسلامية عبر التراب الوطني بهدف تقديم خدمات مصرفية خالية من الربا وتلبي احتياجات شريحة واسعة الزبائن لاسيما في المناطق ذات الطابع الفلاحي و الريفي.

وتأتي ولاية ميلة كأحدى الولايات التي استفادت من هذا التوسع حيث تم تخصيص نافذة إسلامية على مستوى الولاية سنة 2021، حيث أنها تعتبر أداة مؤسسية لترشيد الادخار وتوجيه التدفقات المالية وفق عقود الاستثمار الإسلامي مما يسهل ولوج مختلف الفئات (أفراد، فلاحون، تجار، مهنون) إلى الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة لا يقتصر دور هذه النافذة على الجانب الديني أو الأخلاقي فقط بل يتعداه إلى المساهمة في تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية في المنطقة وبالتالي تحقيق تنمية محلية مستدامة.

ثانياً: أنواع المنتجات الادخارية

لا يمكن لأي نظام مالي أن يحقق استدامته دون قاعدة ادخارية متينة، و لا يمكن لهذه القاعدة أن تكون شاملة ما لم تتوافق مع قيم المجتمع وثوابته و من هذا المنطلق تبرز النافذة الإسلامية لبنك (BADR) بولاية ميله كآلية مؤسسية لا تقتصر على جمع المدخرات فحسب بل تعيد توجيهها وفق عقود شرعية تحقق التنمية مع الحفاظ على المبدأ الأخلاقي و من أبرز تجليات هذا الدور منتجات الادخار التي تنوعت بين صيغ الأمان و صيغ الاستثمار، لتلبي حاجات مختلف الشرائح: من الفلاح الذي يبحث عن ضمان رأس ماله إلى التاجر الذي يبحث عن تنمية ماله عبر قنوات استثمارية مشروعة و فيما يلي عرض لأهم هذه المنتجات و آليات عمل كل منها:

1- حساب التوفير الإسلامي: هو دفتر مفتوح بالعملة الوطنية يخصص حصرياً للأشخاص الطبيعيين ويعتبر منتجا غير مدر للأرباح بشكل مطلق يعمل وفق الوديعة المضمونة مما يضمن للزبون استرداد كامل رأس ماله في أي وقت كما يهدف هذا المنتج إلى تمكين العملاء من تكوين مدخرات تدريجية طويلة الأجل مع الاحتفاظ بحقوقهم في التصرف في الأموال جزئياً أو كلياً دون قيود زمنية أو غرامات.

ومن مزايا هذا الحساب:

* الأموال متاحة في كل وقت.

* الأموال تبقى محفوظة ومضمونة دون تعريضها لمخاطر غير محسوبة.

* يتم استثمار الأموال في المشاريع التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

2- حساب التوفير الإسلامي " الأشبال " هو دفتر مخصص حصرياً للأشخاص الطبيعيين القاصرين يفتح حصرياً بواسطة الولي الشرعي القاصر يصنف هذا المنتج كحساب غير مدر لأي عائد (بدون أرباح) الهدف الأساسي منه هو تمكين القاصرين من تكوين مدخرات طويلة الأجل بطريقة تدريجية ومنظمة مع ضمان كامل لرأس المال وإمكانية التصرف فيه (إيداع وسحب) عبر الولي الشرعي.

ومن مزايا هذا الحساب:

* (نفس مزايا الحساب السابق) بالإضافة إلى أنه يهدف لغرس ثقافة الادخار لدى الأطفال.

3- دفتر التوفير الاستثماري: هو حساب ادخاري تحت الطلب يختلف عن الدفاتر العادية في أنه يدر أرباحاً (عائداً) بناء على نتائج استثمارات البنك في أنشطة تمويلية إسلامية، العميل يوكل أمواله للبنك لاستثمارها في

مشاريع حقيقية (فلاحية، تجارية، صناعية) و في المقابل يمنح حصة من الأرباح المتحققة بشكل دوري (عادة سنويا) كما أن العائد غير مضمون أي أنه قد يرتفع أو ينخفض أو ينعدم حسب الأداء الاستثمارات، كما أن رأس المال معرض للخسارة في حال فشلت الاستثمارات على عكس دفا تر التوفير العادية التي تضمن رأس المال ينصح بهذا المنتج للأفراد الراغبين في تنمية مدخراتهم مع قبولهم بتحمل مخاطرة معقولة.

ومن مزايا هذا الحساب:

* تنوع استثماري يقلل المخاطر حيث أن الأموال توزع على قطاعات متعددة (فلاحة، تجارة، صناعة) مما يحد من تأثير تقلبات قطاع واحد.

* الشفافية الكاملة حيث أن نسب الأرباح تعلن دوريا مع كشوفات حساب واضحة.

* توزيع الأرباح الناتجة عن منتجات التمويل الإسلامية للبنك سنويا.

4- التوفير الاستثماري "الفلاحي": هو حساب يدر لصاحبه أرباح وذلك وفقا لشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشباك، كما أنه يستهدف فئة الفلاحين والمستثمرين في القطاع الريفي يتيح توظيف فائض المدخرات في مشاريع تمويلية مرتبطة بالزراعة توزع الأرباح وفق متوسط العائد السنوي لمحفظة التمويل الإسلامي الخاصة بالقطاع الفلاحي لدى البنك.

ومن مزايا هذا الحساب:

* يتم توزيع الأرباح سنويا بناء على عوائد تمويل القطاع الفلاحي تحديدا.

* يدعم الاقتصاد الريفي عبر إعادة توجيه المدخرات المحلية لدعم أنشطة الفلاحين في المنطقة.

ثالثا: الصيغ التمويلية المستخدمة في نافذة (BADR)

لا تقتصر النافذة الإسلامية لبنك (BADR) على تقديم منتجات ادخارية فقط، بل تعمل أيضا على توفير صيغ تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، غير أن هذا العرض التمويلي يظل في الواقع متمركزا أساسا حول صيغة المربحة باعتبارها الأداة التمويلية الأكثر اعتمادا حيث ترتبط بشكل غير مباشر بالسلوك الادخاري من خلال تشجيع الأفراد على تعبئة مواردهم المالية والاستعداد للاستفادة من الخدمات المالية المتاحة.

وفي هذا الاطار، تقدم النافذة الإسلامية لبنك (BADR) عدة أنواع من المربحة، تتناسب مع مختلف

احتياجات الافراد والمؤسسات من أبرزها:

أ- **مربحة للمواد الأولية:** هي عقد بيع تمويلي، يلتزم البنك بموجبه بشراء المواد الأولية من المورد بناء على طلب العميل ثم بيعها لهذا الأخير بسعر يتكون من عنصرين: سعر الشراء الفعلي من المورد مضافا إليه هامش ربح محدد و نسبة مئوية متفق عليها بين الطرفين وقت إبرام العقد كما يجوز أن يشمل السعر النهائي للمصاريف الإضافية أو يخفض بأية تخفيضات محتملة حيث انه يتم سداد هذا السعر بطريقة مؤجلة على شكل أقساط دورية وفق ما ينص عليه العقد و يشترط في هذه الصيغة التصريح المسبق بكامل مكونات السعر لضمان التوافق مع أحكام المربحة في التمويل الإسلامي.

ب- **مربحة الغلة:** هي عقد بيع تمويلي يشتري البنك بموجبه كمية محددة من الحبوب من المورد نقدا (بناءا على طلب العميل) ثم بيعها للعميل بسعر معلوم يتضمن سعر الشراء الأصلي مضافا إليه هامش ربح متفق عليه مسبقا، يدفع الثمن المؤجل على أقساط ويشترط أن يملك البنك الغلة ويتحمل خطرها قبل البيع.

ج- **مربحة الإنتاج الفلاحي:** هي حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين يسمح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية (كالآلات الفلاحية، معدات الري) أو اقتناء الماشية وهي عقد بيع أصول ملموسة وفق أحكام الشريعة، يلتزم البنك بموجبه شراء هذه الأصول من المورد بناءا على طلب العميل ثم بيعها له بسعر يتكون من: سعر الشراء الأصلي + هامش ربح معلوم متفق عليه وقت العقد مع إضافة المصاريف أو طرح التخفيضات المحتملة يصرح العميل بكامل مكونات السعر ويتم دفعه على شكل أقساط حسب اتفاق الطرفين.

د- **مربحة المعدات المهنية:** هي عقد بيع شرعي تلتزم فيه المؤسسة المالية (البنك) بشراء المعدات المهنية المطلوبة من مورد معين، ثم بيعها بسعر يتن سعر الشراء الأصلي + هامش ربح معلوم ومتفق عليه مع إمكانية دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المربحة.

هـ- **مربحة لوسائل النقل:** عقد بيع وسائل نقل إلى العميل وبناءا على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المربحة.

و- **مربحة الاشغال:** هي صيغة تمويل إسلامي قائمة على عقد البيع بالمربحة يقوم بموجبها البنك بشراء مواد البناء أو التعاقد مع مقاول لإنجاز أشغال معينة لحسابه ثم يبيعها للعميل بثمن مؤجل يتضمن التكلفة الأصلية مضافا إليها هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقا.

ز- **مربحة للصفقات العمومية:** هي صيغة تمويلية إسلامية (قائمة على تقنية المربحة) موجهة للشركات المنفذة للصفقات العمومية وتهدف إلى تمكينها من شراء المواد، اللوازم، أو أي سلع ملموسة أخرى تدخل في تنفيذ الصفقة.

رابعاً: تطور حجم الودائع في النافذة الإسلامية لبنك (BADR) خلال الفترة (2021-2025)

تعد الودائع المصرفية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الأنشطة التمويلية و الاستثمارية للمصارف الإسلامية إذ تمثل المصدر الرئيسي لتعبئة المدخرات و تحويلها إلى تمويلات منتجة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و من هذا المنطلق فإن الودائع تمثل المصدر الأهم للسيولة داخل أي مصرف إسلامي حيث تتوقف عليها قدرته على منح التمويلات لعملائه من أفراد و شركات سواء تعلق الأمر بتمويل الاستهلاك أو الإنتاج أو الخدمات وبناء على ما سبق سيتم في هذا العنصر دراسة و تحليل تطور حجم الودائع في النافذة الإسلامية لبنك (BADR) خلال الفترة (2021-2025).

الجدول رقم (13): تطور حجم الودائع في النافذة الإسلامية لبنك (BADR) خلال فترة (2021-2025)

(مليون دينار جزائري)

السنوات	2021	2022	2023	2024	2025
حجم الودائع	336583000	528150000	529398000	638553000	752306000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

يمثل الجدول أعلاه تطور حجم الودائع في النافذة الإسلامية لبنك (BADR) خلال فترة (2021-2025)

2025 من خلال المعطيات الموضحة في الجدول يتبين أن حجم الودائع عرف اتجاهها تصاعديا عاما خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025 مع اختلاف في وتيرة النمو من سنة إلى أخرى.

ففي سنة 2021 سجلت ودائع قيمتها 336583000 مليون دينار جزائري لتعرف سنة 2022 ارتفاعا معتبرا وصل إلى 528150000 أي زيادة قوية تعكس إقبال العملاء على خدمات الصيرفة وتحسنا واضحا في تعبئة الموارد الادخارية، نتيجة تنامي الوعي بأهميتها وملائمتها للأحكام الشرعية أما خلال 2023 فقد عرفت الودائع استقرارا شبه تام حيث بلغت 528938000 مليون دينار جزائري فقط أي زيادة طفيفة جدا مقارنة بسنة 2022 مما قد يعكس مرحلة توازن بعد النمو المسجل فيها.

ابتداء من سنة 2024، عادت الودائع إلى الارتفاع بشكل واضح لتبلغ 638553000 دينار، ويستمر هذا المنحى التصاعدي خلال سنة 2025 حيث وصلت إلى 752306000 مليون دينار وهو أعلى مستوى للفترة المدروسة، وهو ما يدل على تعزيز ثقة العملاء في النافذة الإسلامية، بالإضافة إلى تحسن أداء البنك في استقطاب المدخرات وتعبئة الودائع.

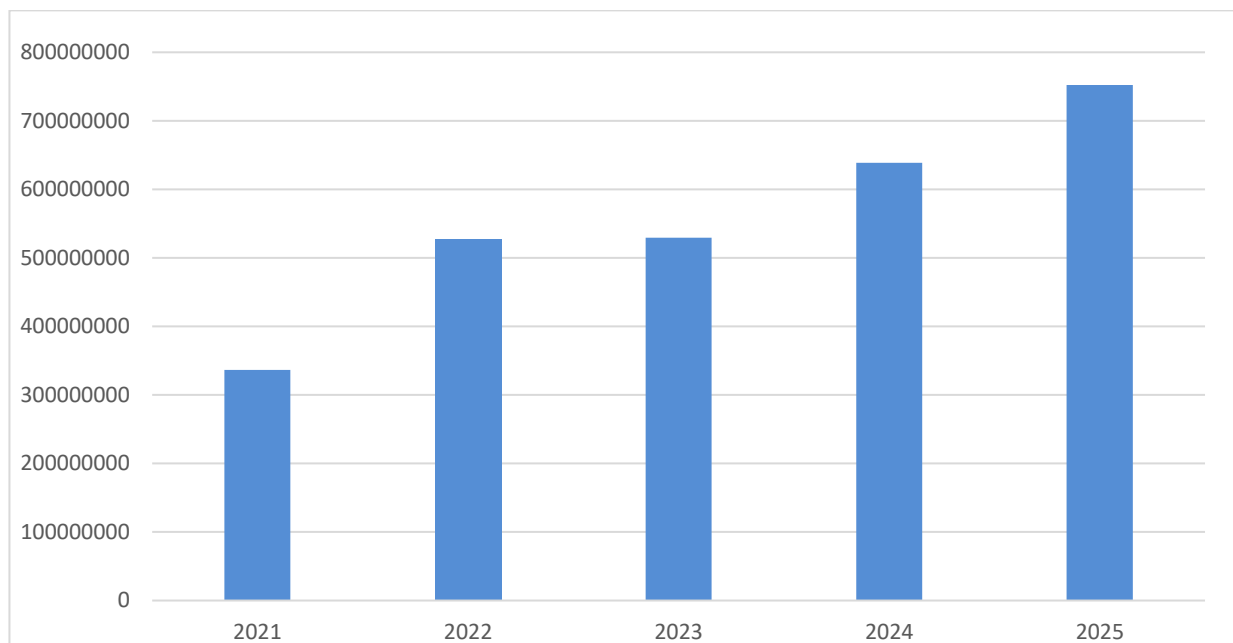
وبصفة عامة يمكن ملاحظة أن تطور الودائع مر بثلاث مراحل أساسية:

- (2020-2022): مرحلة نمو قوية.
- (2023): مرحلة استقرار.
- (2024-2025): مرحلة نمو متسارع.

وهو ما يدل على أن مسار الودائع لم يكن ثابتا بل تأثر بعدة عوامل اقتصادية وتنظيمية.

الشكل رقم (10): تطور حجم الودائع في النافذة الإسلامية لبنك (BADR) خلال الفترة (2021_2025)

(مليون دينار جزائري)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

يمثل الشكل أعلاه تطور حجم الودائع في النافذة الإسلامية لبنك (BADR) خلال فترة (2021-2025) يتبين لنا وجود اتجاه تصاعدي عام، يعكس تحسنا تدريجيا في قدرة المؤسسة على تعبئة الموارد الادخارية واستقطابها مع ملاحظة تباين في وتيرة النمو من سنة إلى أخرى خلال الفترة المدروسة.

فقد سجلت سنة 2021 المستوى الأدنى للودائع وهو ما يعكس مرحلة بداية أو قاعدة انطلاق ضعيفة نسبيا غير أن سنة 2022 شهدت قفزة نوعية معتبرة في حجم الودائع ما يدل على تحسن ملحوظ في الأداء المصرفي وفي المقابل تظهر سنة 2023 حالة استقرار شبه أفقي في تطور الودائع حيث لم تسجل زيادات وهو ما يمكن تفسيره بوجود مرحلة توازن مؤقت في تدفق المدخرات، ابتداء من سنة 2024 يعود المنحنى إلى

الاتجاه التصاعدي بشكل أكثر وضوحا حيث ارتفع حجم الودائع بشكل معتبر يواصل نموه خلال سنة 2025 التي سجلت أعلى مستوى خلال هذه السنوات الأخيرة مما يعكس تعزيز الثقة في النظام المصرفي و توسيع قاعدة الزبائن المدخرين.

المطلب الثاني: مساهمة النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) في ولاية ميلة

أولا: لمحة عن النافذة الإسلامية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بميلة

في إطار الإصلاحات التي شهدتها القطاع المصرفي الجزائري وسعيا نحو تنويع المنتجات المالية وتلبية احتياجات مختلف فئات المتعاملين، اتجه الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) إلى إدراج الصيرفة الإسلامية ضمن نشاطه من خلال فتح نوافذ وشبابيك متخصصة داخل بعض وكالاته، من بينها وكالة ميلة وذلك سنة (2020-2021)، وقد تم فتح هذه النافذة بهدف استقطاب شريحة واسعة من الزبائن الذين يفضلون التعامل وفق الضوابط الشرعية حيث تم تجهيزها بموارد بشرية مؤهلة و منتجات مصرفية إسلامية التي تتسم بالشفافية و تجنب التعامل بالفائدة مما يعزز من ثقة المتعاملين و يدعم انتشار الثقافة المصرفية الإسلامية.

ثانيا: أنواع المنتجات الادخارية

تعد المنتجات الادخارية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها البنوك في تعبئة الموارد المالية، لما لها من دور جذب مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار، ومن هنا يبرز الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) كفاعل رئيسي في هذا المجال نظرا لتخصصه في استقطاب الادخار، ومع إدماج الصيرفة الإسلامية قام البنك بتكييف منتجاته الادخارية لتستجيب لمتطلبات شريحة من الزبائن الذين يفضلون التعامل وفق أحكام الشريعة. وفيما يلي عرض لأهم هذه المنتجات:

1- حساب الاستثمار: هو منتج ادخاري تمويلي يقوم على أساس عقد المضاربة الشرعية، يودع بموجبه العميل أمواله لدى البنك الذي يتولى توظيفها واستثمارها في عمليات وأنشطة اقتصادية متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية على أن يتم توزيع العائد المحقق بين الطرفين وفق نسب مشاركة في الأرباح يتم الاتفاق عليها مسبقا دون ضمان تحقيق عائد ثابت أو تحمل البنك لنتيجة الاستثمار في حال الخسارة ما لم يثبت التقصير أو التعمد أو الإهمال.

ومن مزايا هذا الحساب:

- * التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والابتعاد عن الفوائد الربوية.
- * المساهمة في تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد عبر توجيه الأموال نحو الاستثمارات.
- * تقاسم الأرباح وفق نسب تعاقدية محددة مسبقا بين البنك والعميل.

2- الصكوك الإسلامية: تدرج ضمن منتجات الادخار الحديثة التي تعتمد عليها نافذة (CNEP) الإسلامية وهي وثيقة بقيمة مالية معينة تصدرها مؤسسة بأسماء من يكتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، ويتم استثمار حصيلة تلك الأوراق (الوثائق) في المشروع الاستثماري الذي صدرت لأجله، ويكون للبنك في هذه الصكوك الحق في المشاركة في نتائج المشروع حسب الشروط الخاصة بالإصدار وكل نشاط أو استثمار يعمل فيه أو أي علاقة بين الأطراف بالتأكيد تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن مزايا هذا الحساب:

- * أداة تمويلية شرعية قائمة على العدالة وتقاسم الاخطار: تقوم الصكوك على مبدأ المشاركة في الملكية والنتائج بدل الفائدة مما يرسخ العدالة المالية ويحقق توازنا حقيقيا بين العائد والمخاطرة وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- * الارتباط بالاقتصاد الحقيقي: تتميز الصكوك بارتباطها بمشاريع استثمارية وأصول مادية حقيقية تخلق قيمة وتدعم الإنتاج وتساهم في التنمية الاقتصادية.
- * أداة فعالة لتعبئة الادخار: تعد الصكوك وسيلة استراتيجية لجذب المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات منتجة وطويلة الأجل.

ثالثا: الصيغ التمويلية المستخدمة في نافذة (CNEP)

لا تقتصر النافذة الإسلامية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) على تقديم منتجات ادخارية فقط، بل تعمل أيضا على توفير صيغ تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تتمثل في:

- 1- المربحة:** هي صيغة تمويل تقوم على أساس شراء البنك (الممول) بعقار أو السلعة التي يرغب فيها العميل ثم بيعها له بسعر يتضمن التكلفة الفعلية للسلعة مضافا إليها هامش ربح متفق عليه وشفاف ويتم السداد نقدا أو بالتقسيط وفق أجال محددة دون أن يرتبط الربح بمدة التقسيط أو أن يتضاعف عند التأخير ويضم (CNEP) نوعان من المربحة يتمثلان في:

أ- **مراجعة المهنيين (Murabaha Professionnelle):** هي تطبيق لعقد المراجعة الشرعي لفائدة أصحاب المهن الحرة والشركات (طبيب، مهندس، صاحب حرفة، أو شركة صغيرة أو متوسطة) لتمليكهم أصولاً مهنية (عقارات، تجهيزات، مواد أولية) من مورد ثالث ثم بيعها له (المهني) بسعر التكلفة الفعلية مضافاً إليها ربح معلوم ومقطوع يتفق عليه الطرفان، مع إمكانية تأجيل سداد الثمن إلى أجل مسمى دون أن يتأثر الربح بزيادة المدة أو التأخير.

ب- **مراجعة الخواص:** عقد بيع أمانة مؤجل، تمول به النافذة الإسلامية شراء الأفراد العاديين لمساكنهم وأو أراضيهم أو محلاتهم، وذلك بأن يشتري البنك العقار ثم يبيعه للفرد بسعر التكلفة مضافاً إليه ربح مقطوع ويسدد أقساط شهرية طويلة الأجل (حتى 40 سنة) مع الالتزام بضوابط الإفصاح عن التكلفة، والربح المعلوم وتملك البنك الفعلي للعقار.

2- **الاجارة المنتهية بالتمليك:** هي عقد مركب شرعاً، يلتزم البنك (كمؤجر) بمقتضاه بشراء عقار معين وتملكه ثم تأجيره للعميل (كمستأجر) لمدة زمنية محددة (قد تصل إلى 35 سنة) مقابل أقساط إيجارية شهرية ثابتة ومتفق عليها مسبقاً وعند انتهاء مدة العقد تنقل الملكية التامة للعقار إلى اسم العميل وذلك وفق وعد ملزم من البنك بالتمليك ووفاء العميل بكل التزاماته العقدية.

رابعاً- تطور عدد الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية لصندوق التوفير والاحتياط خلال الفترة: (2021-2025)

يعد تزايد عدد الحسابات الجارية المفتوحة في النافذة الإسلامية لصندوق التوفير والاحتياط بولاية -ميلة- عاملاً مباشراً في ارتفاع حجم الودائع، باعتبار أن توسع قاعدة الزبائن ينعكس تلقائياً على زيادة الأموال المودعة داخل البنك، كما يبرز هذا الترابط مدى فعالية النافذة في استقطاب المدخرات وتعزيز الثقة في خدماتها المصرفية الإسلامية حيث يشكل الحساب الجاري مدخلاً أساسياً لتجمع السيولة وتوجيهها نحو النشاط المالي بما يدعم دور البنك في تعبئة الموارد تمويل الاقتصاد المحلي.

وبناء على ما سبق سيتم في هذا العنصر دراسة وتحليل تطور عدد الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية لصندوق التوفير والاحتياط خلال الفترة (2021_2025).

الجدول رقم (14): تطور عدد الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية لصندوق التوفير والاحتياط خلال الفترة 3(2025_2021)

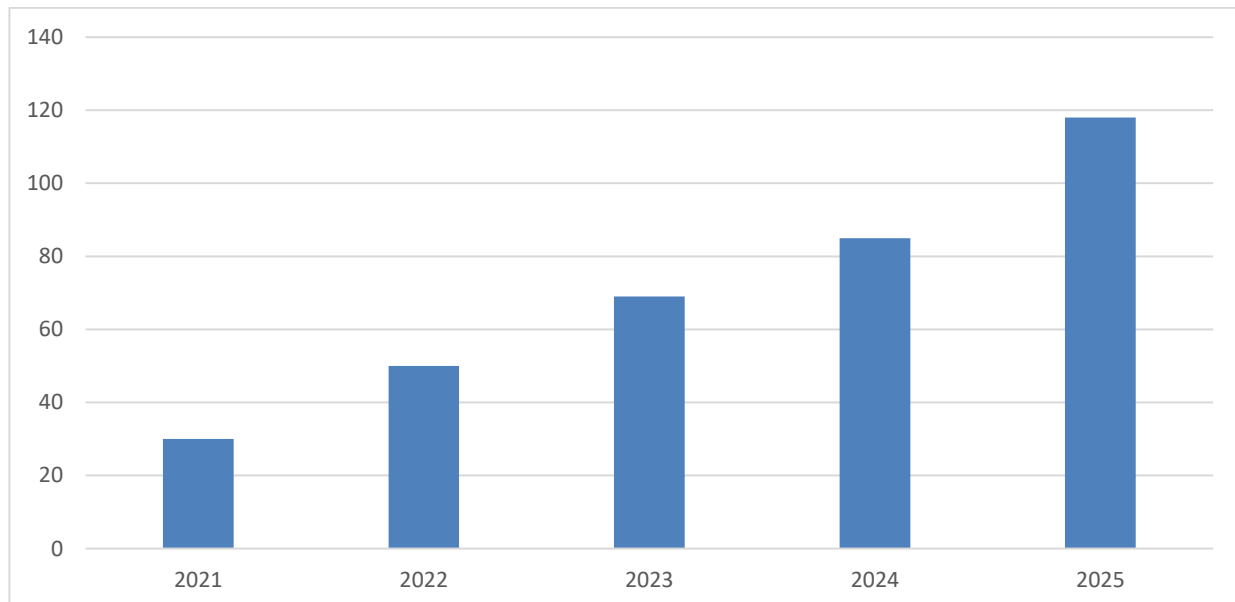
السنوات	2021	2022	2023	2024	2025
عدد الحسابات الجارية	30	50	69	85	118

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف صندوق الاحتياط والتوفير.

يظهر الجدول أعلاه تطور عدد الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية لصندوق التوفير والاحتياط خلال الفترة (2026_2021) حيث سجل اتجاه تصاعدي واضح من 30 حسابا سنة 2021 إلى 118 حسابا سنة 2025، وهو ما يعكس تزايد إقبال العملاء على الخدمات المصرفية الإسلامية نتيجة تنامي الوعي بأهمية المعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبشكل عام يعكس هذا التطور نجاحا نسبيا للنافذة الإسلامية في استقطاب عملاء جدد خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم (11): تطور عدد الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية لصندوق التوفير والاحتياط (CNAP) خلال الفترة (2025_2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف صندوق الاحتياط والتوفير.

تمثل الأعمدة البيانية تطور عدد الحسابات الجارية في صندوق التوفير والاحتياط بولاية ميلة خلال الفترة 2021-2025، فقد سجلت الفترة انطلاقة بمستوى 30 حساباً سنة 2021، لتشهد بعد ذلك نمواً متواصلًا سنة بعد أخرى، حيث ارتفع العدد إلى 50 سنة 2022 وواصل الارتفاع ليبلغ 85 سنة 2024، وهو ما يعكس ديناميكية إيجابية في تعبئة الموارد وتحسن جاذبية الخدمات المصرفية المقدمة، ويُلاحظ أن هذا الاتجاه التصاعدي بلغ ذروته سنة 2025 بعدد 118 حساباً، وهو أعلى مستوى خلال الفترة المدروسة، مما يشير إلى مرحلة توسع قوية في النشاط المصرفي.

المطلب الثالث: مساهمة النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية على مستوى القرض الشعبي الجزائري (CPA) ولاية ميلة

أولاً: لمحة عن النافذة الإسلامية للقرض الشعبي الجزائري (CPA) على مستوى ولاية ميلة

يعد القرض الشعبي الجزائري من الدعائم الأساسية للمنظومة المصرفية الجزائرية، حيث يضطلع بدور استراتيجي في تمويل الاقتصاد الوطني وتعبئة الموارد المالية إلى جانب تقديم باقة متكاملة من الخدمات المصرفية وفي سياق التحولات الهيكلية التي يشهدها النظام المالي، انتهج البنك سياسة تنويع نشاطه من خلال إدماج الصيرفة الإسلامية ضمن عرضه البنكي استجابةً لتنامي الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الضوابط الشرعية.

وفي هذا الإطار تبنى البنك نموذج النوافذ الإسلامية كآلية مؤسساتية لاحتواء هذا النشاط، حيث تمثل هذه النوافذ وحدات تشغيلية متخصصة مستقلة محاسبياً ومنفصلة تنظيمياً عن النشاط التقليدي، وتخضع لإشراف ورقابة هيئة شرعية بما يضمن الامتثال الكامل لأحكام الشريعة ويعزز المصداقية والثقة لدى المتعاملين.

وعلى المستوى المحلي تم تفعيل نافذة إسلامية على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري بولاية ميلة سنة 2022م في إطار استراتيجية تعميم هذا النمط التمويلي، وتقدم هذه النافذة حزمة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية تشمل حسابات بنكية بمختلف أنواعها، إضافة إلى صيغ تمويلية القائمة على مبدأ التمويل القائم على الأصول وتقاسم المنافع بدل الفائدة.

ثانياً: أنواع المنتجات الادخارية

يعد الادخار في الصيرفة الإسلامية ركيزة أساسية لتعبئة الموارد المالية ودعم النشاط الاستثماري، إذ يقوم على صيغ تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ترتكز على مبدأ تقاسم المخاطر وربط العائد

بالنشاط الاقتصادي الحقيقي بدل الفائدة. وفي هذا الإطار عمل القرض الشعبي الجزائري على تطوير منتجات ادخارية إسلامية ضمن نوافذه الإسلامية بهدف استقطاب المدخرات وتعزيز الشمول المالي.

وعليه، سيتم التطرق فيما يلي إلى أهم أنواع المنتجات الادخارية المتوفرة ضمن النافذة الإسلامية لبنك CPA على مستوى ولاية ميله مع إبراز أهم مزاياها:

1- حساب التوفير الإسلامي (بعائد): هو حساب إيداع بالدينار الجزائري موجه للأفراد يهدف إلى تشجيع الادخار وفق أحكام الشريعة الإسلامية حيث تُستثمر الأموال المودعة فيه على أساس مبدأ المضاربة ويُمنح صاحب الحساب عائداً ناتجاً عن نتائج هذا الاستثمار دون تحديد فائدة ثابتة مسبقاً.

ومن مزايا هذا الحساب:

* متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (بدون فائدة ربوية).

* يتيح عائداً استثمارياً وفق نظام المضاربة.

* يوفر أماناً عالياً للمدخرات داخل البنك.

2- حساب الادخار الإسلامي (بدون عائد): هو حساب إيداع بالدينار الجزائري مخصص للأفراد يندرج ضمن خدمات الصيرفة الإسلامية يهدف إلى تعبئة المدخرات وحفظها في إطار آمن ومنظم دون منح أي عائد أو فائدة حيث تُودع الأموال وتُسترجع عند الطلب وفق ضوابط شرعية وإجراءات بنكية تضمن سلامة الرصيد واستقراره.

ومن مزايا هذا الحساب:

* يعتمد على مبدأ الحفظ فقط: الهدف الأساسي هو إيداع الأموال وحمايتها دون تشغيلها في استثمارات تحقق أرباح.

* أداة مالية فعّالة لاستقطاب وتعبئة المدخرات داخل النظام البنكي في إطار منظم.

* يتميز بمرونة في الإيداع والسحب بما يلبي احتياجات الزبائن دون قيود استثمارية أو التزامات مالية إضافية.

ثالثاً: الصيغ التمويلية المستخدمة في نافذة (CPA):

لا تقتصر النافذة الإسلامية للقرض الشعبي الجزائري (CPA) على مستوى ولاية ميله على تقديم منتجات ادخارية فقط، بل تعمل أيضاً على توفير صيغ تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تتمثل في:

1- المربحة: هي صيغة تمويل تقوم على أساس شراء البنك (الممول) بعقار أو السلعة التي يرغب فيها العميل ثم بيعها له بسعر يتضمن التكلفة الفعلية للسلعة مضافا إليها هامش ربح متفق عليه وشفاف ويتم السداد نقدا أو بالتقسيط وفق أجال محددة دون أن يرتبط الربح بمدة التقسيط أو أن يتضاعف عند التأخير ويضم (CPA) نوعان من المربحة تتمثل في:

أ- المربحة عقار: هو ذلك التمويل الذي تمنحه المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية لتمكين الأفراد من اقتناء عقار سكني أو مهني، سواء تعلق الأمر بمسكن جماعي أو فردي، جديد أو قديم، أو بمحلات تجارية ومهنية، وذلك وفق صيغ تمويلية متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. ويعتمد هذا النوع من التمويل على آليات شرعية، كالمربحة والإجارة والمشاركة، بما يضمن تجنب التعامل بالفائدة الربوية التي يقوم عليها التمويل التقليدي.

ب- مربحة التجهيزات: صيغة تمويلية تُمكن الأفراد من اقتناء السلع الاستهلاكية المختلفة، كالأجهزة الكهرو منزلية والإلكترونية والأثاث، كما تتيح للمهنيين الحصول على التجهيزات والمعدات المهنية اللازمة لممارسة نشاطهم. ويقوم هذا النوع من التمويل على مبدأ المربحة، حيث يتدخل البنك، ممثلاً في القرض الشعبي الجزائري، بصفته مشترياً أول للسلعة من المورد أو البائع، ثم يعيد بيعها للزبون بسعر يتضمن هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقاً بين الطرفين، وذلك في إطار صيغ تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وبعبء عن نظام الفائدة الربوية المعتمد في التمويل التقليدي.

رابعا: تطور الودائع والحسابات الجارية في النافذة الإسلامية للقرض الشعبي الجزائري (CPA) على مستوى ولاية ميلة

شهدت النافذة الإسلامية التابعة للقرض الشعبي الجزائري بولاية ميلة تطورا في حجم الودائع وعدد الحسابات الجارية خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025، وهو ما سيتم التطرق إليه في التحليل الموالي.

1- تطور الحسابات الجارية:

من خلال الجدول التالي سنتعرف على عدد الحسابات الجارية المفتوحة في النافذة الإسلامية لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) ولاية ميلة خلال الفترة التي تمتد من 2022م إلى 2025م.

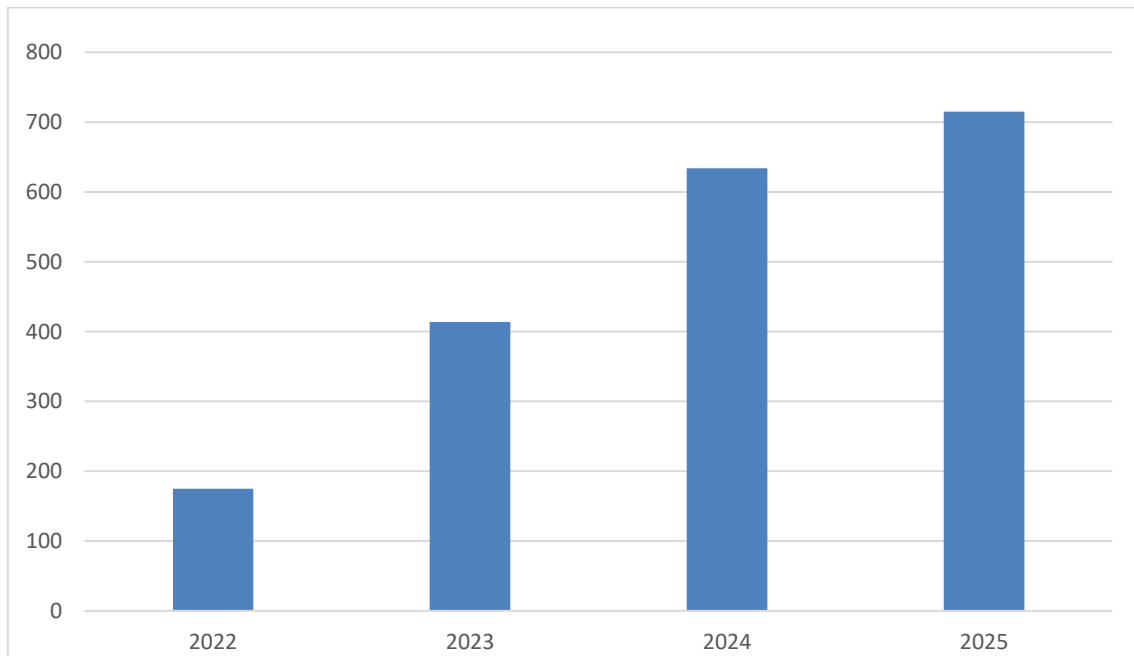
الجدول رقم (15): تطور عدد الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية لبنك القرض الشعبي خلال الفترة (2025-2022)

السنوات	2022	2023	2024	2025
عدد الحسابات الجارية	175	414	634	715

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

يمثل الجدول تطور عدد الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية للقرض الشعبي خلال الفترة (2022-2025)، حيث نلاحظ أن عدد الحسابات ارتفع من 175 حسابًا سنة 2022 إلى 715 حسابًا سنة 2025، أي بزيادة إجمالية قدرها 540 حسابًا خلال أربع سنوات، وهو ما يمثل نموًا نسبته تفوق 300%. هذه الزيادة ليست مجرد مؤشر رقمي، بل هي دلالة على تزايد ثقة العملاء في المنتجات المالية الإسلامية، وعلى قدرة المؤسسات المصرفية التقليدية على التكيف مع متطلبات السوق عبر فتح نوافذ إسلامية تستجيب لاحتياجات شريحة واسعة من المجتمع الجزائري.

الشكل رقم (12): تطور الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية للقرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2025-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول أعلاه.

يمثل الشكل أعلاه أعمدة بيانية توضح تطور عدد الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية لبنك القرض الشعبي الوطني خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025، من خلال قراءة المعطيات، نلاحظ أن عدد الحسابات الجارية قد سجل ارتفاعاً ملحوظاً ومستمرّاً عبر السنوات المدروسة، إذ انتقل من حوالي 150 حساباً سنة 2022 إلى ما يقارب 380 حساباً سنة 2023، أي بزيادة معتبرة تعكس بداية توسع الإقبال على هذا المنتج، كما استمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال سنة 2024، حيث بلغ عدد الحسابات حوالي 580 حساباً، مسجلاً بذلك نمواً قوياً مقارنة بالسنة السابقة ويعكس هذا الارتفاع تسارع وتيرة تبني الصيرفة الإسلامية، إضافة إلى تحسن جهود البنوك في الترويج لهذه الخدمات وتوسيع نطاقها.

أما في سنة 2025، فقد بلغ عدد الحسابات الجارية حوالي 650 حساباً وهو ما يمثل أعلى قيمة خلال الفترة المدروسة إلا أن وتيرة النمو تبدو أقل حدة مقارنة بالفترة السابقة مما قد يشير إلى دخول السوق في مرحلة شبه استقرار نسبي بعد مرحلة النمو السريع.

وبصفة عامة، يُظهر التحليل أن الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية تعرف منحى تصاعدياً واضحاً، ما يعكس نجاح هذه النوافذ في استقطاب شريحة متزايدة من العملاء وبرز في الوقت ذاته الدور المتنامي للصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي وتعبئة المدخرات داخل النظام المصرفي الجزائري.

2-تطور الودائع: من خلال الجدول التالي سنتعرف على حجم ودائع النافذة الإسلامية لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) ولاية ميلة خلال الفترة التي تمتد من 2022م إلى 2025م.

الجدول رقم (16): حجم ودائع النافذة الإسلامية لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) ولاية ميلة خلال الفترة التي تمتد من 2022م إلى 2025م.

(مليون دينار جزائري)

السنوات	2022	2023	2024	2025
حجم ودائع النافذة الإسلامية	89714715.20	231341514.79	471079410.30	521477462.43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري.

يمثل هذا الجدول تطور حجم ودائع النافذة الإسلامية لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بولاية ميلة خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025 من خلال قراءة المعطيات، يتضح أن حجم الودائع عرف اتجاهًا تصاعدياً مستمراً طيلة الفترة المدروسة، حيث انتقل من 89.7 مليون دج سنة 2022 إلى 521.47 مليون دج سنة 2025، وهو ما يعكس نمواً تراكمياً قوياً يدل على تطور ملحوظ في نشاط النافذة الإسلامية. ففي سنة

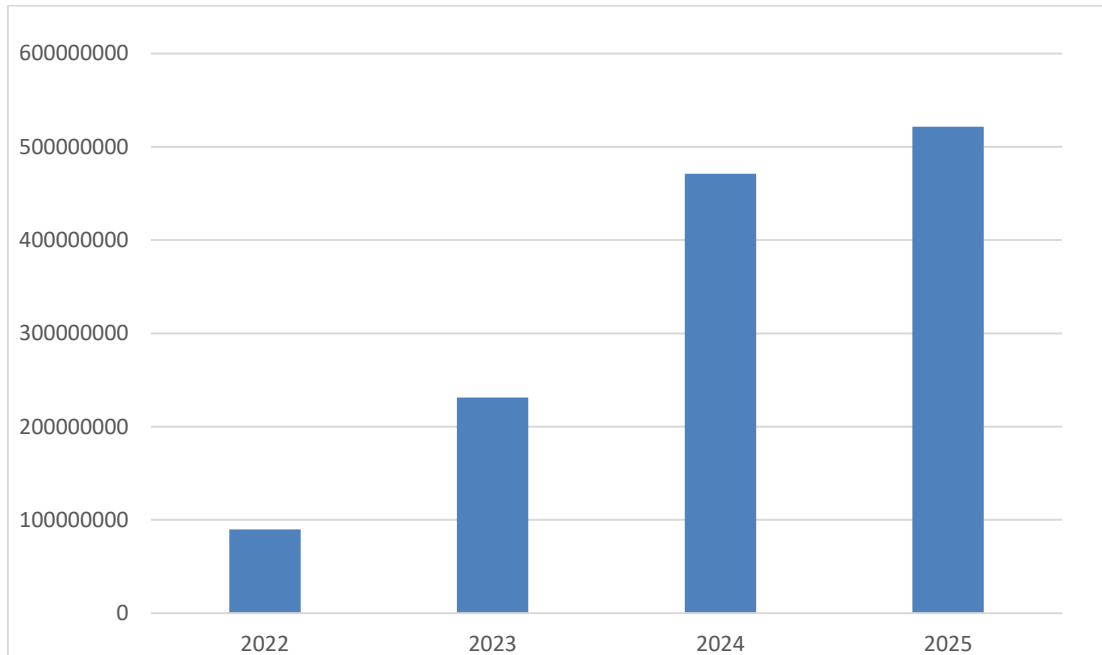
2022، سجلت الودائع مستوى محدودًا نسبيًا وهو ما يمكن تفسيره بكونها تمثل مرحلة الانطلاق التي تتسم عادة بضعف الإقبال نتيجة حداثة التجربة وقلة الوعي بالمنتجات المصرفية الإسلامية.

غير أن سنة 2023 شكلت نقطة تحول مهمة حيث ارتفعت الودائع إلى 231.34 مليون دج، مسجلة بذلك نموًا كبيرًا ويعود ذلك إلى تزايد ثقة العملاء في الصيرفة الإسلامية

أما خلال سنة 2024، فقد شهدت الودائع تسارعًا واضحًا في وتيرة النمو لتبلغ 471.07 مليون دج، وهو ما يعكس دخول النافذة الإسلامية في مرحلة التوسع السريع حيث يصبح النمو الودائع أعلى مستوى لها عند 521.47 مليون دج مدفوعًا بتوسيع قاعدة العملاء وتحسين جودة الخدمات وتنويع المنتجات الادخارية وفي سنة 2025 بلغت الودائع أعلى مستوى لها عند 521.47 مليون دج.

الشكل رقم (13): تطور ودائع النافذة الإسلامية لبنك القرض الشعبي خلال الفترة (2022-2025)

(مليون دينار جزائري)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول أعلاه.

يمثل الشكل البياني تطور حجم ودائع النافذة الإسلامية للقرض الشعبي الجزائري (CPA) بولاية ميلة خلال الفترة (2022-2025) من خلال ملاحظة الشكل، يتضح أن الأعمدة تتجه نحو الارتفاع التدريجي من سنة إلى أخرى، وهو ما يعكس وجود نمو مستمر في حجم الودائع خلال كامل الفترة المدروسة، دون تسجيل أي تراجع، ففي سنة 2022، يظهر العمود بأدنى مستوى ما يدل على ضعف حجم الودائع في بداية الفترة وهو

أمر طبيعي يرتبط بمرحلة الانطلاق، أما في باقي السنوات فنلاحظ زيادة في حجم الودائع نتيجة اقتال العملاء على الخدمات المصرفية الإسلامية على مستوى النوافذ الإسلامية.

أما في سنة 2023، فيلاحظ ارتفاع واضح في طول العمود مقارنة بسنة 2022 مما يعكس زيادة معتبرة في حجم الودائع نتيجة تحسن إقبال العملاء على الخدمات المصرفية الإسلامية.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر رغم حداثتها، استطاعت أن تفرض نفسها في الساحة المصرفية من خلال منتجاتها التمويلية المتنوعة والمختلفة عن الخدمات الربوية التقليدية مما أتاح لها استقطاب شريحة متزايدة من العملاء الباحثين عن بديل شرعي للمعاملات الربوية. واعتماداً على الدراسة الميدانية لمجموعة عينات من النوافذ الإسلامية العاملة في كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وصندوق التوفير والاحتياط، و القرض الشعبي الوطني بولاية ميله، تبين أن أداء هذه النوافذ يشهد تطوراً ملحوظاً ومتزايداً سنة بعد سنة، حيث أظهرت النتائج تحسناً مضطرباً في حجم الموارد المجمعة مقارنة بالسنوات السابقة، كما خلصنا إلى أن النوافذ الإسلامية تلعب دوراً فعالاً وكبيراً في تعبئة الموارد المالية في الجزائر، وذلك من خلال منتجات الادخار المتوافقة مع الشريعة، التي تساهم بشكل ملموس في جذب مدخرات العملاء وتحويلها إلى استثمارات حلال، مما يعزز دور هذه النوافذ كآلية مصرفية ناجحة وقادرة على المنافسة.

خاتمة

خاتمة:

تعد مسألة تعبئة الموارد المالية من الإشكاليات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل محدودية الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث لم تعد المصارف التقليدية قادرة بمفردها على استقطاب مختلف فئات المدخرين، لاسيما أولئك الذين يفضلون التعاملات المالية الشرعية. وفي هذا الإطار، برزت النوافذ الإسلامية كآلية مصرفية حديثة داخل البنوك التقليدية تعتمد تقديم منتجات وخدمات مالية إسلامية، مما ساهم في تعزيز قدرتها على استقطاب المدخرات وتوجيهها نحو تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وتكتسي النوافذ الإسلامية أهمية متزايدة ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية، باعتبارها إحدى الآليات الحديثة الفعالة في تعبئة الموارد المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب دورها في دعم تمويل الاقتصاد الوطني وتعزيز تنوع الصيغ التمويلية، بما يحّد من الاعتماد على الأساليب التقليدية وقد شهدت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعا بتوجه البنوك العمومية نحو اعتمادها وتوسيع نطاق نشاطها، وهو ما يعكس تناميا مستمرا في مسار تكريس الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المالية الوطنية.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي شملت ثلاثة بنوك بولاية ميلة، وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وصندوق التوفير والاحتياط (CNEP)، والقرض الشعبي الوطني الجزائري (CPA)، تبين أن النوافذ الإسلامية تساهم بفعالية في تعبئة الموارد المالية، لأنها توفر منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما يشجع شريحة من المتعاملين الذين يتجنبون المعاملات التقليدية على إيداع أموالهم داخل البنوك، كما تعمل على جذب المدخرات غير المستغلة وتحويلها إلى ودائع مصرفية مما يزيد من حجم السيولة المتاحة داخل النظام البنكي وبالتالي فإن هذه الموارد يتم توجيهها نحو التمويل والاستثمار، وهو ما يعزز دورها في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية. .

أولا: نتائج الدراسة

لقد خلصنا في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تمثل الصيرفة الإسلامية نظاما مالياً بديلاً يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، ويعتمد على تقاسم الربح والخسارة وتحريم الفائدة، مما يجعلها أكثر توافقاً مع القيم الدينية والاجتماعية.
- شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالصيرفة الإسلامية، خاصة بعد إدراج نظام النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية بهدف استقطاب فئة واسعة من المتعاملين الذين يفضلون المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- تعد الموارد المالية، وخاصة الادخار، من أهم الركائز التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في تمويل نشاطاتها الاستثمارية، حيث تعمل هذه البنوك على جذب المدخرات من خلال صيغ تمويلية شرعية تحقق الثقة والأمان للمدخرين.

- أثبتت النوافذ الإسلامية قدرتها على استقطاب شريحة واسعة من المتعاملين الذين يفضلون المعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- تساهم النوافذ الإسلامية في استقطاب الأموال المكتنزة خارج الجهاز المصرفي، من خلال توفير بدائل مصرفية شرعية تتوافق مع قناعات الأفراد الدينية، مما ساهم في توسيع قاعدة العملاء داخل البنوك التقليدية.

- أظهرت الدراسة التطبيقية أن النوافذ الإسلامية تعرف تطورا تدريجيا من حيث حجم الودائع وعدد الحسابات، مما يعكس تزايد الإقبال عليها من طرف المتعاملين.

- ساهمت المنتجات المصرفية الإسلامية، خاصة الحسابات الاستثمارية ومنتجات الادخار والمrabحة، في زيادة حجم الودائع المصرفية وتعبئة الموارد المالية بشكل ملحوظ على مستوى النوافذ الإسلامية - محل الدراسة - بولاية ميلة.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات

من خلال دراستنا يمكن اختبار صحة أو خطأ الفرضيات المطروحة في المقدمة كما يلي:

- الفرضية الأولى التي مفادها "النوافذ الإسلامية هي وحدات تابعة للبنوك التقليدية، تعمل على تقديم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال اعتماد صيغ تمويلية شرعية" هي فرضية صحيحة، ذلك أن مكان تواجد هذه النوافذ هو المصارف التقليدية لاتاحة الفرصة لهذه المصارف للخوض في مجال الصيرفة الإسلامية.

- الفرضية الثانية التي مفادها "تعرف النوافذ الإسلامية في الجزائر نموا كبيرا معتمدة على كل صيغ التمويل الإسلامي". هي فرضية خاطئة في شقها الثاني ذلك أن النوافذ الإسلامية لا تعتمد على كل الصيغ التمويلية الإسلامية كصيغ المشاركات مثلا.

الفرضية الثالثة التي مفادها "تقتصر منتجات الصيرفة الإسلامية الادخارية التي تساهم في تعبئة الموارد المالية في النوافذ الإسلامية محل الدراسة على حسابات التوفير" هي فرضية خاطئة فتعبئة الموارد في النوافذ الإسلامية لا يرتكز على حسابات التوفير فقط بل يعتمد أيضا على حسابات الاستثمار.

ثالثا: التوصيات

- ضرورة توفير كفاءات بشرية متخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال التكوين المستمر والدورات التدريبية.
- العمل على تحسين جودة الخدمات المصرفية الإسلامية، من خلال تعزيز عنصر السرعة في تقديم الخدمات وذلك بتبني الرقمنة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يساهم في رفع مستوى الكفاءة التشغيلية وتمكينها من منافسة البنوك التقليدية.
- تكثيف الجهود التوعوية والتسويقية للتعريف بالخدمات المصرفية الإسلامية وزيادة الإقبال عليها.
- تعزيز التعاون بين البنوك الإسلامية والجامعات ومراكز البحث العلمي من أجل تطوير القطاع بالاعتماد على نتائج الدراسات الأكاديمية.

رابعا: آفاق الدراسة

من خلال دراستنا لموضوع مساهمة النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية في الجزائر، يتبين أن هذا المجال البحثي لا يزال واسعاً وأن هذه الدراسة لم تتطرق إلا إلى بعض جوانبه فقط، مما يفتح المجال أمام إجراء المزيد من الأبحاث المستقبلية التي يمكن أن تعمق التحليل وتوسع نطاق التناول. وبناءً عليه، يمكن اقتراح المواضيع التالية:

- أثر تنويع المنتجات المصرفية الإسلامية على رفع حجم الادخار على مستوى البنوك الجزائرية.
- دور الكفاءات البشرية في تحسين أداء النوافذ الإسلامية في الجزائر.
- دراسة أثر جودة الخدمات المصرفية الإسلامية في النوافذ الإسلامية على جذب الودائع في البنوك الجزائرية.
- دور الرقمنة في تحسين أداء النوافذ الإسلامية وتعبئة الموارد المالية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- القرآن الكريم.

أولاً: الكتب

- أبو المجد حرك، البنوك الإسلامية مالها وما عليها، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- أحمد النجار، حركة البنوك الإسلامية، حقائق الأصل واوهام الصورة، الطبعة الأولى، شركة سبرينت، القاهرة-مصر.
- حازم البيلالي، دليل الرجل العادي إلى التغير الاقتصادي، دار الشروق.
- حربي محمد عريقان، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- حسام محمد سمحان - أحمد عازف العساف، تمويل المشروعات المخيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أدائها المالي واثارها في سوق الأوراق المالية، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- سالم علي سالم مسران البريكي، أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
- ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- عادل عبد الفضيل عبد، نظرية الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- عبد الرحمن يسرى أحمد، قضايا الإسلامية المعاصرة في النقود والتمويل، الدار الجامعة، الإسكندرية.
- عبد الرواق الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان.

- عبد العزيز الخياط، المجتمع المتكافل في الإسلام، الطبعة الثالثة، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب تقييم الاستثمارات، الدار الجامعية، بيروت-لبنان.
- عزراوي خالد، الصيرفة الإسلامية بين التنظير والتطبيق، دار النشر المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر.
- الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، الطبعة الأولى، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- فريدريك ميشال، النظرية النقدية، دار المعارف للنشر، القاهرة، مصر.
- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- محسن أحمد الخضير، البنوك الإسلامية، إدراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- محمد محمود العجولي، البنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- محمود حسن الوادي، حسني محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- منصور زين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع.
- نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
- ياسر نصر الله محمد، الواقع والمأمول في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

ثانياً: الرسائل والأطروحات

- أحمد سلامي، الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- بن سعيد سيد أحمد، بن يعيش سلمان، دور المنتجات البنكية الإسلامية في تحسين أداء البنوك، رسالة ماستر العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.
- جهاد خليل سيف الدين، اكتناز الأموال: حكمه الشرعي، وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، رسالة دكتوراه في الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة في جامعة بيروت الإسلامية، لبنان.
- شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- قمومية سفيان، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل للمصرفية الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
- موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية.

ثالثاً: المجالات

- أحمد شحدة أبو سرحان، التكيف الفقهي للحساب الجاري، أثاره، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، الأردن.
- إلياس حناش - بن فنغور خديجة، تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية على مستوى بنك السلام الجزائري، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر.
- أم كلثوم براجع، إدارة المعاملات المالية والمصرفية داخل الشبايك الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية دراسة حالة بنك BNA ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية.
- بن زارع حياة، النوافذ الإسلامية كمدخل للصيرفة الإسلامية في الجزائر، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر.
- بن زكورة العونية وسعيد فاطمة الزهراء، تطبيقات النوافذ الإسلامية في الجزائر وفقاً لقانون 02-20، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جامعة المدية-جامعة معسكر.
- حفصي عباس، مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الأغواط، الجزائر.

- حنيش أحمد، عباسي إبراهيم، دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، الجزائر.
- حيدر علي كاظم الفتلاوي - حلمي هاشم عبد القادر، إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية-الفرص والتحديات، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، جامعة كاربوك، تركيا.
- خطوي منير - بن موسى أعم، النوافذ الإسلامية كألية لتنفيذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة البليدة - غرداية، الجزائر.
- دحو محمد - صديقي أحمد، واقع الادخار في المصارف الإسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
- رشيد أو غريس، عقد المساقاة في الفقه المالكي، مجلة المعرفة، المغرب.
- رمضان لعلی، البارود أم الخير، تحديات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الجزائر.
- سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والافاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، ورقلة.
- صالح صالحی، نوال بن عمارة، الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة -دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري، مجلة الباحث، ورقلة.
- صالح مفتاح - معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- ضرار الماحي - محمد عوض الكريم حسين، الفروع الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة الظاهرة الاجتماعية.
- طهراوي أسماء، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان.
- عبد الله يحيى علي الريثي، دراسة قياسية لمجددات الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية السعودية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

- عبد الواحد غردة، عوامل زيادة الادخار في الإسلام وأثره على تفعيل دور المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
- عبد اللطيف أولاد حيمودة، زوبيدة محسن، بن علال بلقاسم، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المركز الجامعي البيض، الجزائر.
- عزوز أحمد، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة البويرة، الجزائر.
- فؤاد محفوظي، وإبراهيم الخليل محفوظي، شبابيك الصيرفة الإسلامية للبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية.
- فايزة حسن مسجت، بان ياسين مكي، محددات الادخار المحلي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة البصرة، العراق.
- لمياء سلامه عبد الفتاح عقل، تجريم اكتناز الذهب وتخزينه دراسة مقارنة بين القانون الجنائي والفقه الإسلامي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية -بنات-جامعة الازهر، القاهرة.
- لينة كرميش - حسيبة سميرة، واقع متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية -دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
- محمد عثمان شبير، استثمار أموال الزكاة رؤية فقهية معاصرة، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية.
- محمود أحمد المتيم - أماني صلاح محمود المخزنجي، إثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر) المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، مصر.
- نسيمة حمادي، الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية كأداة لتطبيق الصيرفة الإسلامية، دراسة حالة الجزائر مع الإشارة لبنك الوطني الجزائري BNA ، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة الجيلالي بونعامة الخميس مليانة.
- يمينه ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

رابعاً: التقارير، الدلائل وأبحاث المؤتمرات

- الجمعية المصرية للأوراق المالية، دليل المستثمر لتمويل الشركات، مصر.

قائمة المراجع

- سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النواذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى

المراجع باللغة الأجنبية:

- Bussery- Charois, Analyse et Evaluation des Projets d Investissement, Paris, 1999.
- Lachemi syagh, le fonctionnement, cas des banque ' islamique, thèse de doctorat, Montréal, 2003.
- Turan- Gjergji, What is the Impact of Saving on Growth, Mediterranean journal of Social Sciences, vol 05, No 13, 2014.

المواقع الالكترونية:

<https://www.albaraka-bank.dz>

<https://www.echaab.dz/>

<https://www.bna.dz/>

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1): نماذج لعقد بيع بالمزاجعة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة

	Procédure	<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="padding: 2px;">Réf. : PR/FI N°</td> </tr> <tr> <td style="padding: 2px;">Date : 12/04/2022</td> </tr> <tr> <td style="padding: 2px;">Version : 00</td> </tr> </table>	Réf. : PR/FI N°	Date : 12/04/2022	Version : 00
Réf. : PR/FI N°					
Date : 12/04/2022					
Version : 00					

ANNEXE N°11

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة بالأسهم ذات رأسمال قدره أربعة وخمسون مليار دينار جزائري (54.000.000.000 دج) المسجل بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/11640 ب 00, الكائن مقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش الجزائر

عقد بيع مزاجعة للسلع الاستهلاكية للأمر بالشراء

بالإشارة إلى:

- الإطار العام الذي يتضمن الشروط العامة للتعامل والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

- طلب التمويل الموقع من طرف العميل والمتضمن التعهد بالشراء المرفق بالعقد والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من العقد.

- عقد الوكالة (إن وجد) الموقع من الطرفين والمتضمن توكيل العميل بمهمة اختيار المورد والتفاوض معه وتقرير مواصفات وكميات وخصائص وثمان شراء السلع الاستهلاكية المراد شرائها وتعيين وتسليم السلع الاستهلاكية نيابة عن البنك وبناء على ذلك فقد تم الاتفاق والتراضي على ما يلي:

الموقعين:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر), شركة بالأسهم ذات رأسمال قدره أربعة وخمسون مليار دينار جزائري (54.000.000.000 دج) المسجل بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/11640 ب 00, الكائن مقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش الجزائر.

ممثل من طرف السيد (ة):

بصفته:

المعين من طرف البنك من جهة.

و

الاسم واللقب:

ابن (ة):-و:

تاريخ الميلاد:-مكان الميلاد:

العنوان:

رقم بطاقة الهوية:-الصادرة في:

عن:

المهنة:

المعين فيما يلي بالعميل من جهة أخرى.

يعتبر هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية التمويل بصيغة المزاجعة الموقع بين العميل والبنك.

خصوصيات البيع بالمزاجعة

1 - مواصفات المنتجات

إن خصائص المنتجات المقناة من طرف البنك طبقاً للأمر والتعهد بالشراء المقدم من طرف العميل هي تلك المدرجة في الفاتورة المبدئية رقم: المؤرخة في: والملحقة بهذا العقد، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه:

اسم الصانع:

نوع المنتجات:

	Procédure	Réf. : PR/FI N° Date : 12/04/2022 Version : 00
---	------------------	---

علامة المنتجات:

2 - ثمن البيع

يشمل ثمن بيع المنتجات من البنك للعميل جميع الرسوم والمصاريف المختلفة، بالإضافة إلى هامش ربح البنك، والمفصل في ما يلي:

ثمن شراء المنتجات (1): دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
 هامش الربح (2): دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
 الرسم على القيمة المضافة (3) دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
 إجمالي ثمن البيع المقتسط (1+2+3): دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
 دفعة هامش الجدية: دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
 إجمالي الثمن المقتسط: دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
 مدة التسديد: شهر.....

يبقى سعر البيع المشار إليه في عقد المراجعة ثابتاً ولا يمكن أن يكون محل لأي زيادة، لغاية تسديده بالكامل وفي الأجل المتفق عليها في العقد.

يتم تسليم العميل جدول تسديد يحدد مبلغ وعدد الأقساط وتواريخ استحقاقها.

3 - تصريحات العميل

يصرح العميل بأنه على علم بخصائص المنتجات محل هذا العقد علماً كافياً رافعاً للجهالة، وبمطابقتها للمواصفات المتفق عليها بين الطرفين.

يتم اقتناء المنتجات من البنك، وتسليمها للعميل على نفقته ابتداءً من تاريخ توقيع هذا العقد.
 كما يصرح العميل للبنك بأنه غير متابع قضائياً وأنه ليس محل محاكمة أية كانت طبيعتها، وأنه غير خاضع لتدابير إدارية تحول دون توقيع هذا العقد أو تنفيذه.
 ويصرح أيضاً بأنه لم يقم بتسديد أي تسبيق للبائع ولو على سبيل الحجز أو لضمان توفير السلع الاستهلاكية محل المراجعة، وبأنه قام بإلغاء كل تسبيق تم تسديده للبائع في هذا الإطار إن وجد.

4 - مطابقة المنتجات

يشهد العميل عند توقيع هذا العقد بمطابقة المنتجات المقتناة للمواصفات المدونة في الأمر والتعهد بالشراء.
 ابتداءً من تاريخ التوقيع على هذا العقد، يعفي العميل البنك من كل مسؤولية أو التزام بالضمان، ويتنازل صراحة عن أي رجوع على البنك أية كانت طبيعته.
 يحل العميل محل البنك في اتخاذ جميع الإجراءات ضد المورد بخصوص العيوب الخفية التي قد تظهر خلال فترة ضمان المنتجات.

حرر في نسختين (02) ب في.....

العميل:

البنك:

(الاسم واللقب والتوقيع مع كتابة عبارة قرئ وصادق عليه)

(ختم وإمضاء مدير الوكالة)



بنك الفلاحة و التنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural



شركة بالأسهم ذات رأسمال قدره أربعة و خمسون مليار دينار جزائري (54.000.000.000 دج) المسجل بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/11640 ب 00, الكائن مقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش الجزائر

عقد بيع بالمراوحة (في حالة الاستغلال)

بالإشارة إلى:

الإطار العام الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد -

طلب التمويل الموقع من طرف العميل و المتضمن الوعد بالشراء المرفق بالعقد و الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ -

من العقد

فقد تم الاتفاق على ما يلي:

الموقعين:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر), شركة بالأسهم ذات رأسمال قدره أربعة و خمسون مليار دينار جزائري (54.000.000.000 دج) المسجل بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/11640 ب 00, الكائن مقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش الجزائر

ممثل من طرف السيد (ة): SOLTANI ADEL

بصفته DIRECTEUR AGENCE AGENCE MILA 834

المعين من طرف البنك من جهة

و
(للأشخاص الاعتبارية)

ممثل من طرف السيد (ة) بن خليفة أمينة ابنت السبتي
بصفته مسيرة مؤسسة أشغال البناء و تسيير شبكات الري
المعين فيما يلي بالعميل من جهة أخرى

يعتبر هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية التمويل بصيغة المراوحة الموقعة بين العميل و البنك

خصوصيات البيع بالمراوحة

مواصفات السلعة: MATIERE PREMIERE

ثمن تكلفة شراء السلعة (1): 118 600,00 دج

هامش الربح (2): 74 507,71 دج

الرسم على القيمة المضافة (3): 14 156,47 دج

ثمن بيع السلعة (3+2+1): 978 825,21 دج

مدة التسديد: 11 شهر

الشروط و الضمانات الأخرى المنصوص عليها في رخصة التمويل

يعتبر الإمضاء على هذا العقد من طرف العميل قبولا منه

في 2026/03/03 حرر بميلة

العميل

البنك

" يجب أن يسبق إمضاء العميل بالعبارة " قرئ و صودق عليه "



Procédure

Réf. : PR/FI N°

Date : 12/04/2022

Version : 00

ANNEXE N° 12

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره أربعة وخمسون مليار دينار جزائري (54.000.000.000 دج)، المقيدة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/ب/0011640، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر 17 شارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة.

عقد بيع مرابحة السيارات للأمر بالشراء

بالإشارة إلى:

- الإطار العام الذي يتضمن الشروط العامة للتعامل والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

- طلب التمويل الموقع من طرف العميل و المتضمن الوعد بالشراء المرفق بالعقد والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من العقد.

- عقد الوكالة (إن وجد) الموقع من الطرفين والمتضمن تفويض العميل بمهمة اختيار المورد والتفاوض معه وتقرير مواصفات وكميات وخصائص وثمان شراء السيارة المراد شرائها وتعيين وتسليم السيارة نيابة عن البنك.

وبناء على ذلك فقد تم الاتفاق والتراضي على ما يلي:

الموقعين:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر)، شركة مساهمة ذات رأسمال قدره أربعة وخمسون مليار دينار جزائري (54.000.000.000 دج)، المقيدة بالسجل التجاري للجزائر تحت رقم 00/ب/0011640، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش الجزائر.

ممثل من طرف السيد (ة):

بصفته:

المعين من طرف البنك من جهة.

و

1. الاسم واللقب:

إين (ة):-و:

تاريخ الميلاد:-مكان الميلاد:

العنوان:

رقم بطاقة الهوية:-الصادرة في:

عن:

المهنة:

2. السيد (ة) الكفيل (ة):

المولود (ة) ب: في:

المهنة:

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة

رقم:

الصادرة بتاريخ:

عن:

	Procédure	Réf. : PR/FI N° Date : 12/04/2022 Version : 00
---	------------------	---

الساكن(ة)

المعين فيما يلي بالعميل من جهة أخرى.

يعتبر هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية التمويل بصيغة المراجعة الموقعة بين العميل والبنك.

خصوصيات البيع بالمراجعة

1. مواصفات السيارة

إن خصائص السيارة المقتناة من طرف البنك طبقاً للأمر والوعد بالشراء المقدم من طرف العميل هي تلك المدرجة في الفاتورة النموذجية رقم..... المؤرخة في..... والملحقة بهذا العقد، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه:

سيارة سياحية جديدة من نوع:
 الصنف:
 الطراز:
 اللون:
 الرقم التسلسلي (N° Châssis):
 اسم المورد:

2. ثمن البيع

يشمل ثمن بيع السيارة من البنك للعميل جميع الرسوم والمصاريف المختلفة، بالإضافة إلى هامش ربح البنك، والمفصل فيما يلي:

ثمن شراء السيارة (1): دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
 هامش الربح (2): دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
 الرسم على القيمة المضافة (3): دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
 إجمالي ثمن البيع المقسط (1+2+3): دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
 دفعة هامش الجدية: دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
 إجمالي الثمن المقسط: دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
 مدة التسديد: شهر.

يتم تسليم العميل جدول تسديد يحدد مبلغ وعدد الأقساط وتواريخ استحقاقها.

3. تصريحات العميل

يصرح العميل بأنه على علم بخصائص السيارة محل هذا العقد علماً كافياً رافعاً للجهالة، وبمطابقتها للمواصفات المتفق عليها بين الطرفين.

يتم اقتناء السيارة من البنك، وتسليمها للعميل على نفقته ابتداء من تاريخ توقيع هذا العقد.

كما يصرح العميل للبنك بأنه غير متابع قضائياً وأنه ليس محل محاكمة أياً كانت طبيعتها، وأنه غير خاضع لتدابير إدارية تحول دون توقيع هذا العقد أو تنفيذه.

ويصرح أيضاً بأنه لم يتم بتسديد أي تسبيق للبايع ولو على سبيل الحجز أو لضمان توفير السيارة محل عقد المراجعة، وبأنه قام بإلغاء كل تسبيق تم تسديده للبايع في هذا الإطار.

4. الضمانات والتأمينات

	Procédure	Réf. : PR/FI N°
		Date : 12/04/2022
		Version : 00

يحتفظ البنك بحق مطالبة العميل باكتتاب الضمانات والتأمينات التالية:

- التأمين على الوفاة والعجز الكلي، على أن يكون التأمين تكافليا ما أمكن ذلك، ويفضل الاقتصار على التأمين التكافلي الذي توافق عليه الهيئة الشرعية للبنك حال وجوده كما يجب تجديده سنويا إلى غاية التسديد الكلي للأقساط.
 - رهن تام للسيارة محل المراجعة لصالح البنك مع تقديم نسخة من البطاقة الرمادية مشفوعة بعبارة تدل على أن السيارة مرهونة لصالح بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وهذا في أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوما من تاريخ استلام العميل للسيارة.
 - التأمين على السيارة تأميناً شاملاً من كل الأخطار طيلة مدة التمويل، والذي يجب تجديده إلى غاية التسديد الكلي للأقساط.
- يعتبر هذا العقد لاغياً بقوة القانون في حالة عدم تقديم العميل الضمانات والتأمينات المطلوبة في أجلها المحددة.

5. مطابقة السيارة

- يشهد العميل عند توقيعه لهذا العقد بمطابقة السيارة المقترنة للمواصفات المدونة في الأمر والوعد بالشراء.
 - ابتداءً من تاريخ التوقيع على هذا العقد، يعني العميل البنك من كل مسؤولية أو التزام بالضمان، ويتنازل صراحة عن أي رجوع على البنك أيا كانت طبيعته.
 - يحل العميل محل البنك في اتخاذ جميع الإجراءات ضد المورد بخصوص العيوب الخفية التي قد تظهر خلال فترة ضمان السيارة.
- حرر في نسختين (02) بـ: في:/../...

البنك :

(ختم وإمضاء مدير الوكالة)

العميل :

(الاسم واللقب والتوقيع مع كتابة عبارة قرئ وصدق عليه)

الكفيل:

(الاسم واللقب والتوقيع مع كتابة عبارة قرئ وصدق عليه)